سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة



المُصنَّف

تأليف
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي
السمدي النزوي
(٥٥٧ هجرية) : (١١٦٢ م)

الجزء الخامس والثلاثون

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة

طبع بالمطبعة الشرقية ومكتبتها - مطرح - سلطنة عمان

كلمــة المحــقق

بســـــم الله الرحمــن الرحيــم

لقـد انتهي بعـون الله وحسن توفيقـه تحقيق الجزء الخامس والثلاثين من كتاب المصنف تأليف الشيخ الجليل أبي بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي النزوي رضي الله عنه وأرضاه ويبحث هذا الجزء أحكام الأزواج ومـا يجب للزوج على زوجتـه وللزوجـة على زوجهـا وفي أحكـام النفقـة وصفة فرضها وكميتها وكيفيتها وفي صفة الكسوة وفي نفقة الصبية وكسوتها ومـا يلزم لها ومعـاشـرتهـا وفي امتنـاع الزوجة عن معاشرة زوجها وسقوط حقها بالنشوز عن زوجها وفي زوجة المجنون وفي عمل المرأة لزوجها وفي سفرها أو سفره وفي صفة الجماع وآدابه وما يجب من ذلك ويلزم والحمد لله رب العالمين

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي
٢٠ جمادى الأخرى سنة ١٤٠٢ هـ
٥/ ٤/ ١٩٨٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول
في حق الزوج على زوجته

رواية عن النبى ﷺ من طريق أبي بكر رضي الله عنه أنه قال أيما امرأة أغضبت زوجها فهي في لعنة الله ولعنة الملائكة والناس أجمعين إلا أن تتوب وترجع .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال أيما امرأة دعاها زوجها إلى الفراش فأبت فهي في سخط الله إلا أن تتوب وترجع .

وعن عثمان أنه قال أيما امرأة قالت لزوجها لم أر منك خيراً منذ عرفتك أحبط الله عملها سبعين صباحا . ولو أنها تصوم النهار وتقوم الليل .

وعن علي أنه قال أيما امرأة هجرت زوجها ظالمة له حشرت يوم القيامة مع فرعون وهامان وقارون في الدرك الأسفل من النار إلا أن تتوب وترجع .

وعن عبد الله بن سلام أنه قال أيما امرأة خرجت من بيت زوجها بلا رأيه إلا لعنها الله وكل ما طلعت عليه الشمس والقمر حتى يرضى عنها زوجها وتتوب وترجع .

وعن عمار بن ياسر رحمه الله أنه قال أيما امرأة خانت زوجها في الفراش فلها نصف عذاب هذه الأمة إلا أن تتوب وترجع .

وعن معاذ بن جبل رحمه الله أنه قال لو أن امرأة لحست بلسانها الدم

والقيح عن زوجها ما أدت حقه .

وعن المقداد بن الأسود أنه قال أيما امرأة أسخطت زوجها فعليها لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .

وعن أبي ذر الغفاري رحمه الله أنه قال أيما امرأة لعنت زوجها إلا لعنت من فوق سبع سموات ولعنها كل شيء من الجن والإنس إلا أن تتوب وترجع .

وعن طلحة بن عبيد الله أنه قال أيما امرأة كلحت في وجه زوجها فهي في سخط الله إلا أن تتوب وترجع .

وعن الزبير بن العوام أنه قال أيما امرأة عبدت عبادة مريم بنت عمران عليها السلام ولم يرض عنها زوجها لم يقبل الله منها تلك العبادة وأدخلها النار مع الداخلين إلا أن تتوب وترجع .

وعن أبي هريرة أنه قال لو أن امرأة وضعت إحدى يديها طبيخا والأخرى شواء وقدمته إلى زوجها ما أدت حقه وإن عصته طرفة عين أدخلت النار مع الداخلين إلا أن تتوب وترجع .

وعن أبي أيوب الأنصاري أنه قال أيما امرأة آذت زوجها ليخلى سبيلها فلو أنها افتدت بما في الأرض من ذهب وفضة لم يرض الله عنها وأدخلها النار مع الداخلين .

عن عائشة أنها قالت بأبي وأمي يا رسول الله أخبر ني ما للرجال على النساء من الأجر ؟ فقال ﷺ أيما رجل أخذ بيد زوجته يريد منها شيئا إلا كتب الله له عشر حسنات فإن عانقها كتب الله له عشرين حسنة فإن قبلها كتب الله له مائة وعشرين حسنة فإن قضى منها حاجته وقام إلى غسله لم يمس الماء شعرة من جسده إلا كتب الله له بكل شعرة حسنة ويمحي عنه

بكل شعرة سيئة ويقول الله تبارك وتعالى للملائكة انظروا إلى عبدي هذا قام في هذه الليلة القريرة إلى ربه أشهدكم أني قد غفرت له .

وروى أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله إني امرأة كثيرة الخطاب وقد رغب في الرجال وقد جئتك أسألك عن حق الزوج على الزوجة فقال ﷺ إن دعاك أجبتيه في أول دعوة فإن أخرتيه حتى يدعوك ثانية أحبط الله عملك عنك أجر سبعين صلاة قالت يا رسول الله فهل غير هذا ؟ قال نعم ما من امرأة تعمل عملا فتقسمه لزوجها ولم تبر قسمه لم يوزن لها عند الله يوم القيامة مثقال ذرة . قالت يا رسول الله فهل غير هذا قال نعم ما من امرأة تخرج بغير إذن زوجها إلا كتب الله عليها بعدد الذر والشجر وكل خطوة تخطوها سيئات وتمحى عنها حسنات بعدد ذلك قالت يا رسول الله فهل غير هذا ؟ قال نعم ما من امرأة تسىء النظر إلى زوجها إلا بعثت يوم القيامة ممسوخة الرأس قالت يا رسول الله فهل غير هذا؟قال نعم ما من امرأة تؤذي زوجها بلسانها إلا جعل الله لسانها يوم القيامة طول سبعين ذراعا ثم تعقد في عنقها وتتوقد شفتاها يوم القيامة نارا تحرق وجهها قالت يا رسول الله فهل غير هذا؟قال نعم ما من امرأة لها مال واحتاج زوجها إلى مالها فمنعته إلا هتك الله ستر ما بينها وبينه .

قال المصنف هذا لا يلزمها في الحكم وإنما هو من جهة البر والتفضل والله تعالى لا يعذب على ترك الفضل وفي هذا نظر والله أعلم .

قال الناسخ الظاهر من معنى الحديث الذي ينبغي حمله عليه أن يقال إنه إذا رأت زوجها أشرف على الهلاك لزمها أن تنجيه من مالها إذا لم يمكن إلا ذلك رجع قالت يا رسول الله فهل غير هذا ؟ قال نعم ما من

امـرأة تصـدقت من بيت زوجهـا إلا كتب الله أجـر تلك الصـدقة لزوجها وكتب عليها وزر ذلك .

قال المصنف هذا إذا فعلت ذلك بغير إباحة منه لها وأما إذا أباحها في ذلك وجعل لها فلهما الأجر جميعا إن شاء الله والله أعلم .

قالت يا رسـول الله فهـل غير ذلـك ؟ قال نعم ما من امـرأة صامت تطوعا إلا كان أجر صيامها لزوجها قالت يا رسول الله لا يملك على أمري أبدا قال المصنف وفي هذا نظر والذي عندي أن الله لا يخليها من الأجر إذا صامت برأيه فلعل ذلك إذا صامت بغير رأيه والله أعلم .

مسـألة :

عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ إذا صلت المرأة خمسها وصـامت شهـرهـا وأحصنت فرجها وأطاعت زوجها فلتدخل الجنة من أي باب شاءت وعلى المرأة أن تطيع زوجها في كل شيء إلا المعصية ولا تصوم تطوعا إلا بإذنه ولا تخرج إلا بإذنه وإن خرجت بغير إذنه لعنها كل ملك في السماء وكل شيء تمر به من شجر أو حجر أو غير ذلك من الجن والانس إلى أن تتـوب وتـرجـع وإن دعاها إلى فراشه فأبت أحبط الله تعالى عملها وإن هجرت زوجها فلا صلاة لها حتى ترضي عنها زوجها . ويقال إذا تزوجت المرأة رجع حق الوالدين إلى الزوج .

مسـألة :

عن ابن عمـر قال : قال رسـول الله ﷺ لعن الله المسـوفات قيل وما المسوفات يا رسول الله ؟ قال : الرجل يدعو امرأته إلى فراشه فتقول سوف وسوف حتى تغلبه عيناه فينام .

مسألة :

خبر .وسمع عمر بن الخطاب رحمه الله امرأة في الطواف وهي تقول شعرا :

ألا ليت شعري والحوادث جمة ... اكل لقاح المسلمين استقرت
فمنهن من يسقى بعذب مبرد ... نقاخ[1] فتكلم عند ذلك قرت
ومنهن من يسقى بأخضر آجن ... أجاج فلولا خشية الله فرت

فعلم ما تشكو فبعث إلى زوجها فوجده متغير الفم فخيره عمر بين خمسمائة أو جارية على أن يطلقها فاختار خمسمائة فأعطاه وطلقها .

مسألة :

من الزيادة المضافة وعن رجل يدمن شراب الخمر وله امرأة مسلمة هل تقيم معه؟قال ما أحب لها .

مسألة :

كان لرجل زوجة عاقلة محبة له وكان كثيرا ما يسمعها ويشتمها فتقول له صوت لا فقدته وشتم لا عدمته وكان يهدأ عند هذا الكلام والله أعلم .

(١) النقاخ الماء البارد العذب الصافي قاموس

بـاب (٢)
في القسمة بين النساء والسكن والجماع وفي حسن المعاشرة للأزواج

ذكـرت في النسـاء والسيرة والعشرة لهن فأما العشرة فمنه فرض وغير فرض فأمـا الفـرض من ذلـك فإنه يكسوها وينفق عليها ويحضرها ما تحتاج إليـه مما لابـد لها منـه ولمزاولة طعامها ومائها وما تحتاج إليه من غسلها وغسل ثيابها وخادمها الذي يجب لها وينزلها منزلا رافقا بلا مضرة عليها ولا يضارها في نفسهـا ولا يمنعهـا حقهـا الـذي يجب لها عنـد المجـامعة إذا سألته ذلك ولا يهجـرهـا مضـارا لها وأن يوفيهـا ما يجب لها من حقهـا وإن كانتـا اثنتين فالتسوية بينهما في النفقة والسكن والكسوة والعشرة والقسمة من نفسه وماله مما يجب من ذلـك مما وصفت لك وأمـا العشرة التي هي غير فرض فاللطف منه لها ولين الجانب والإحسان وإدخال السرور واحتمال الأذى وكظم الغيظ في غير معصية الله .

مسـألة :

روى عن النبي ﷺ أنه قال خياركم عند الله أحسنكم خلقا ولقاءً وخيركم لنسائكم ولكل شيء من هذه الأبواب أمور يطول وصفها .

مسـألة :

ومن غيره أحسب أبا إبراهيم وقيل لو تزوج رجل امرأة على أنه ليس عليـه لها معـاشـرة ولم يعدل بينها وبين زوجته في القسمة فذلك جائز له ما لم تطلب إليه العدل فإذا طلبت عليه العدل لزمه ذلك .

مسـألة :

عن أبي علي الحسن بن أحمد وما تقول في الرجل إذا كان له زوجات أيلزمه أن يكون معهن في الليل والنهار أم في الليل دون النهار ؟ فقد قيل إن عليه أن يقسم بينهم في الليل والنهار والله أعلم .

مسـألة :

عن أبي عبـد الله وعن رجـل كان معه امرأة وتزوج عليها أخرى كم يقيم معها بعد الدخول ثم يقسم بينها كانت بكرا أو ثيبا فإن كانت بكرا أقام معهـا ثلاثـا وإن كانت ثيبـا أقام معها يوما وليلة ثم قسم بينهما . وفي موضع إن كانت بكـرا أقـام معهـا ثلاثـا وإن كانت ثيبـا أقام معها ليلتين ثم يقسم قال : وقـد سمعنـا في البكـر سبعـا وفي الثيب ثلاثـا . ويـوجـد هذا عن النبي ﷺ وقيـل للبكـر ثلاث ونصف وللثيب يوم ونصف قال غيرة وقـول للبكر أربع وللثيب يومان وروي أنه قال لأم سلمة حين بنى بها وأصبحت عنـده إن شئت سبعت لك وسبعت عنـدهن وإن شئت ثلثت ودرت قالت لا بل ثلث ولا يجوز أكثـر من سبعـة أيـام عنـد بعض أصحاب الظاهر لهذا الخـبر وروت عائشـة أن رسول الله ﷺ بعث إلى نسائه في مرضه فاجتمعن فقال إني لا أستطيع أدور بينكن فإن رأيتن أن تأذن فأكون عند عائشة فأذن له وقيـل إنـه كان يطـاف به محمـولا في مرضـه على نسائه حتى حللنه وعن النبي ﷺ كان يعدل بين نسائه حتى فى مرضه كان عادلا بينهن .

وروي عن أبي ذر رحمـه الله أنـه كان له زوجتـان فماتتا في وقت واحد فلما أراد غسلهـما أقـرع بينهما فبدأ بغسل من خرجت قرعتها منهما ثم كذلك فعل في دفنهم والله أعلم .

مسألة :

كان من عدل النبي ﷺ في نسائه أنه كان يمر بمنزل إحداهن في يوم لغيرها فيسلم قائما ولا يجلس لأنه ليس بيومها ولقد قيل إنه مر بمنزل عائشة في يوم كان لزينب بنت جحش فاتفق أن عائشة عاتبته بكلمة فوقف عليها فاستكثرت زينب احتباسه واحتملتها الغيرة على أن اشتملت بثوبها وخرجت حتى دخلت بيت عائشة فما كان لها ناهيه أن دفعت بيدها في صدره ﷺ ثم قالت أنت تزعم أنك رسول الله ولا تعدل بيننا ؟ فافتر ضاحكا ثم قال يا زينب وإنما أزعم أني رسول الله ولست كذلك فانكسرت وجعلت تقول : بأبي وأمي أنت يا رسول الله حبطت عملي فاستغفر لي فجعل يضحك ويقول قلت تزعم أنك رسول الله وتعاوده القول فاستغفر لها ولم يعاقبها بشيء حتى فرق الموت بينهما .

وقيل كان من عدله ﷺ أنه كان ذات ليلة عند أم سلمة فأراد أن ينقلب على أحد جنبيه فأستأذنها في ذلك فأذنت له وكان ﷺ محبا لعائشة غير أنه لم يكن يؤثرها بالعدل في التسوية بينهن ولقد قال لها كنت لك كأبي زرع لأم زرع غير أني لم أخلفك في التسوية .

مسألة :

ورجل كان مسيئا إلى زوجته يظلمها ويضربها فرجع عما كان يعاملها به وأنه ينصفها ولم تثق هي بذلك وخافته على نفسها قال إذا لم تثق به وخافته على نفسها لم يحمل عليها أن تحمل على نفسها على الظلم والخوف قلت فإن وعدها فيما يستقبل وقال لا يرجع إلى ما كان فقال إذا كان بعد على حالته التي يعرف بها من الاستحلال وقلة الورع وانتهاك الظلم وإنما

يظهر ذلك ويقوله لتجيبه إلى مطلوبه من غير أمن منها على نفسها منه لم يكن قوله ذلك حجة عليها وإن كان قد ظهر منه صلاح في سائر دينه وأمنته على نفسها لما قد ظهر منه واطمأنت إلى قوله فعندي أنه تلزمها معاشرته ويلزمه إنصافها لأن الناس لا يؤاخذون بما مضى فيما يجب لهم من الحق فيما يستقبلون قلت فإن رفعت أمرها إلى الحاكم وعرفت الحاكم بما يعاملها به؟قال إن تبين للحاكم صدق ما تقول المرأة لم يحكم عليها بمعاشرته على الظلم والجور وإن لم يتبين له ذلك الأمن قولها لم يكن قولها حجة عليه لأنها مدعية قلت فإن كان الحاكم يعلم منه ذلك ؟ قال الله أعلم ورأيته يعجبه أنه إذا كان الحاكم قد عرف من الزوج ذلك الذي ادعته المرأة أوعرفه بمثل ذلك أن لا يحمل عليها في الحكم ما يخاف عليها على معنى قوله قلت فإن طلب الزوج أن يجعلها على يد عدل في النفقة والكسوة وما يمكن ويجوز أن يطلع عليه العدل من أمورهما؟قال إذا أسكنها سكن مثلها ولم يكن عليها في ذلك ضرر إذا أنصفها وأمنت على نفسها وكان معها من يؤنسها إلا أن تكون اشترطت عليه عند التزويج أن تسكن بلدها أو منزلها لم يكن عليها أن تتحول عنه إلا أن ترضى هي بذلك فإذا اعدمت العدل من موضعها الذي شرطها فيه فإن شاءت تحولت عنه إلى موضع فيه العدل وإن شاءت قعدت في موضعها وأخذهما الحاكم لبعضهما بعض بالنصفة قلت فإن قال العدل الذي جعلت على يده أن زوجها لم ينصفها في الكسوة والنفقة أو أنه أساء إليها هل يقبل منه وحده ؟ قال أما في الكسوة والنفقة فعندي أنها إذا طلبتها محكوم لها بها حتى يصح أنه قد أوفاها إياها وهو مدع في التسليم ولو لم يقل ذلك العدل فإذا قال ذلك العدل فذلك زيادة في التأكيد وأما قول إنه يؤذيها ويشتمها فإذا جعله الحاكم لذلك وأقامه له قبل منه وحده على معنى

قولـه قلت فإذا صح عنـد الحـاكم أنـه يؤذيهـا ويشتمهـا هل يجبره على أن يطلقهـا وإمـا أن يكف عنهـا يده ولسانه قال يحبسه إذا صح معه أذيته لها أو شتمه إياها ويعاقبه بما يرى من العقوبة من ضرب أو غيره .

مسـألة :

وعن رجل تزوج امرأة على امرأته فعدل في الأيام والشهور عليهما ولم يعـدل في الجـماع ما عليـه ؟ قال إذا لم يكن ذلـك بنية ولا ترك هذا ميلا منه عليها آثرا للأخرى في جماعه وإنما ذلك لهواه فيها فإن ذلك لا يستطاع لأن قلبه هو الغالب له فلا بأس عليه إذا لم يكن الميل بنيته وإرادته لأن الله يقول (ولن تستطيعـوا أن تعـدلـوا بين النسـاء ولـو حرصتم فلا تميلوا كل الميـل فتـذروهـا كالمعلقـة) فإنـما الميـل في النفقـة والنية منه للميل في الجماع وترك الأنصاف في الأيام) قال غيره وإذا اختلعت إليه على هذه الصفة ما لم تكن هي الناشز ففي جواز قبوله منها اختلاف .

مسـألة :

واليهـوديـة والنصـرانية إذا تزوجها المسلم على الحرة المسلمة لم يكن للمسلمـة في ذلـك الخيـار كما يكون لها في الأمة وعليه أن يكون مع المسلمة يوما ومع الذمية يوما وكذلك في الليل وأما الجماع فلم نسمع أن عليه لهما في ذلك شيئا محدودا لأن ذلك مالا يملك كذلك إذا أحضر كل واحدة ما يجب عليـه لها فإن أراد أن يزيـد إحـداهما شيئـا فلا بأس وأما الأمة إذا جمعها مع الحـرة فإن كان تزوجهـا عليهـا فإن للحـرة أن تختـار نفسهـا وتخرج منه وإن رغبت في المقـام عنـده أو وطئهـا قبـل أن تختار نفسها فليس لها خيار ويكون للحرة المسلمة أو الذمية الثلثان وللامة الثلث .

مسـألة :

وقيـل في رجـل له زوجتان كل واحدة منهما في قرية أن عليه أن يعدل بينهـما بالمعـاشـرة ويكون مع هذه أياما ومع هذه أياما على ما يمكنه ويعتقد العـدل بينهـما وليس عليـه أن يحمـل على نفسـه في ذلك ضررا ما لم يدخل على أحـد المـرأتـين في ذلـك ضرر فإن كان يمكنـه أن يعاشر على أقل من شهـرين فكـما يكـون مع هذه يكـون مع الأخـرى بلا ضرر يدخـل عليـه ولا عليهما قيل وعليه العدل في ذلك كله ولا يسعه إلا العدل واسترضاؤهما أو أحداهما قيل ولو كان إماما في الدين منصوبا للامامة ولم يمكنه الخروج ولم يمكنه إلا العدل أو استرضاء أحداهما أو إخراج أحداهما .

مسـألة :

وسألتـه عن الـرجل ينصف امرأته في حال ويعدم في حال هل يكون عليهـا طاعتـه في حال عدمـه إذا لم يجد ما ينصفهـا ؟ قال هكـذا عندي في الحكم وأما في الاختيار فلا أحب أن تمنعه نفسها .

مسـألة :

وسألته عن الرجل إذا لم ينفق على امرأته ولم يكسها كان عاجزا عن ذلك أو ظالما لها في ذلك هل لها أن تمنعه نفسها إذا لم ينفق عليها أو يكسوها احتجت عليه إن شاء ينفق عليها ويكسوها وإن شاء فليطلقها فإن لم يكسها ولم ينفق عليهـا ولم يطلقهـا جاز لها أن تمنعـه نفسها قلت له فهل لها أن تمنعه نفسها من غير أن تحتج عليه ؟ قال لا لعلها إذا استحجت عليه أنصفها إما أن يكسوها وينفق عليها وإما أن يطلقها قال وكذلك إن منعت المرأة زوجها

احتج عليها الزوج أنها إن شاءت فلا تمنعه نفسها وإلا فلا نفقة لها عليه ولا كسوة فإذا منعته فلا كسوة لها عليه ولا نفقة قلت له فإذا رجعت إلى مرضاته أو طاعته وقد لبست كسوته في وقت ما كانت ممتنعة عن طاعته هل يرفع عنه مقدار ما لبست كسوته في حين ما لم يكن يلزمه كسوتها ويبرأ من كسوتها مقدار ذلك ؟ قال نعم قلت له وكذلك النفقة إذا أكلت من ماله في حين عصيانها له هل تبرأ من نفقتها بمقدار ذلك وهل يلزمها هي التخلص إليه من ذلك واستحلاله من ذلك ؟ قال نعم .

مسألة :

قال أبو سعيد مع أن السنة على الرجل في أزواجه إذا خاف عليهن الضرر من عدمه في الكسوة والنفقة وأن يعرض عليهن القعود معه على ذلك والصبر عليه أو يخرجهن ويدين لهن بما يلزمه لهن من الحق إلى ميسوره إن كان لهن عليه حقا أو صداقا .

وذلك عندي إذا تبين له منها أنها غير راضية بذلك وقامت عليه الحجة منها بذلك بحكم أو اطمئنانه وأما إذا عجز عن معاشرتها في الوطء فمعى أنه في بعض قول أصحابنا أنه إذا وطئها مرة منذ تزوجها لم يقصد بعد ذلك إلى ضرارها بترك وطئها لم يلزمه لها في الحكم أكثر من ذلك حكما يوجب عليه به مفارقتها وأما إذا عجز عن وطئها من أول مرة فمعنى أنه قيل يؤجل سنة فإن أصلح نفسه ووطئها وإلا أخذ بطلاقها إن طلبت منه ذلك وإن لم تطلب هي منه ذلك ولم يخف عليها ضررا من عنت يدخل عليها ولا إثم رجوت أن يسعه تركها معه إذا أنصفها مما يلزمه لها من غير الوطء وإن خاف عليها الإثم أن لا يسعه إمساكها إلا أن تختار هي ذلك وكان

عندي في خوف الضرر عليها في الكسوة والنفقة وإن هي عاشرته زمانا منذ تزوجها ولم يطأها ثم طلبت ذلك فمعى أنه يؤجل سنة منذ طلبت فإن أصلح نفسه ووطئها وإلا أخذ بطلاقها إذا لم يكن أجل قبل ذلك لأن الأجل إنما هو عندي منذ تطلب الحكم في ذلك والله أعلم .

مسألة :

وقيل في الذي له زوجتان هل له أن يطأ إحداهما في اليوم الذي يكون فيه مع الأخرى ؟إذا كان قد جعل لكل واحدة منهما يوما ؟ قال إنه لا يجوز ذلك إلا برأي الأخرى قال المصنف في طواف النبي ﷺ على نسائه في ليلة دليل على جواز ذلك أو احتمال إذنهن له غير أني وجدت أنه ﷺ أنه وجد على صفية بنت حيي فقالت لعائشة هل لك أن أجعل لك يوما على أن ترضين عني رسول الله ﷺ ؟ فقالت نعم فأخذت خمارا لها مصبوغا بزعفران فرشته بالماء ليفوح ريحه فاختمرت به وأخذت إلى جنبه ﷺ فقال إليك يا عائشة إنه ليس يومك فقالت ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فأخبرته بالأمر فلعل هذا يدل على ما ذكر . ورفع إلى الربيع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن عليه العدل بينهن وإنما ذلك فضل منه ووجدت أنا غير ذلك قال تعالى (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة) لا أيم ولا ذات بعل فهذا ما أدب الله به المؤمنين وأمرهم بالإحسان إلى الزوجات والعدل بينهم والقسمة والتسوية وعليه الاجتهاد .

مسألة :

وقيل إن النبي ﷺ كان يساوي بين نسائه في القسمة والسكن قالت

عائشة مات رسول الله ﷺ بين سحري ونحري وفي بيتي ودورتي لم يكن يظلم في ذلك أحدا تعني لم يكن يحيف ولا يجور على أحد من نسائه ويعدل ويقول اللهم هذه قسمتي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك يعني الجماع والله أعلم .

وفي الضياء كان يقسم بين نسائه الليالي والأيام لأنه من طريق الايجاب لا الاستحباب .

مسألة :

وفي الحديث أن من لم يوأس بين نسائه في القسمة جاء يوم القيامة مايل شق رأسه بما فضل بعضهم على بعض في الدنيا وقيل في السكن أن يكون عند كل واحدة ليلة والنهار بالسوية وقال بعض ليس في النهار معاشرة لأن الرجال في ضياعهم بالسوية في جميع ذلك وفي موضع وقيل قسم النهار للنساء مثل قسم الليل فأما المال إذا أعطى كل واحدة ما يجب عليه من النفقة أوحق وقد قيل لا يضره إن زاد احداهن شيئا من غير الواجب وفي موضع إذا أحضر كل واحدة ما يجب لها حين . فإن أراد أن يزيد احداهن شيئا فلا بأس وإما أن يحسن إلى واحدة ويؤثرها ويضر بواحدة ويسيء إليها فلا يسعه ذلك وأما الجماع فذلك مالا يملك فإن كان لا يجيئه النشاط في وقت إلى واحدة مالا يملك فأما إن كان يقدر ويضر بواحدة ويرغب إلى غيرها فذلك لا يجوز له والله أعلم .

وفي موضع إن فضل بعض نسائه على بعض في النفقة والكسوة فعسى أن لا يكون عليه بأس وتفضيل الجماع أشد من تفضيل النفقة .

مسـألة :

وليس للرجـل أن ينـام عن زوجتـه أكثر من أربع ليال بغير رأيها وأما لغـير عذر فلا إلا برأيهـا وقـال أبـو إبـراهيم إذا ترك الـرجـل منـاومة امرأته ومعاشرتها فهو عاص لربه وإذا قال الرجل لامرأته إني أكره أن آثم فيـك وله امـرأة أخـرى وجـواري وأخـاف الميل ولا أقدر أن أعدل فإن كنت تحبي أن تقيمي على هذا فرأيك وإن كرهت فخذي مالك مني واذهبي فإن أحبت الإقامة معه على أن يميل مع الأخرى ولا يكون لها الجماع إلا يوما في الأيام ورضيت بذلك فلا بأس ولها نقض ذلك متى أرادت .

مسـألة :

قال الله (وإن امـرأة خافت من بعلهـا نشـوزا أو إعـراضـا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) بلغنا والله أعلم . أن الرجل تكـون عنـده المـرأة التي قد دخلت في السن فيتـزوج عليهـا الشـابة وتكون أعجب إليه فتقول له الأولى أراك معرضا عني ومؤثرا علي فيقول هي شابة وهي أعجب إلي فإن شئت فلهـا يومـان أو ثلاث ولـك يوم ونحـو هذا فإن شاءت الأولى أن تستقر على هذا فلا جناح على الرجل في ذلك فإن قالت لا أرضى حتى تسـوي بيننـا فإمـا أن يسـوي بينهما أو يطلقها قال الله تعالى (وأحضرت الأنفس الشح) وهي المرأة تشح نفسها بزوجها .

مسـألة :

ومن كانت له ثلاث زوجات حرة وذمية وأمة ففي تفضيله بعضا على بعض خلاف : منهم من فضـل ومنهم من ساوى بينهن وكـذلـك لو كانت

ذمية ومسلمة وفي موضع لقوله ﷺ إذا كان للرجل امرأتان فمال إلى أحداهما جاء يوم القيامة وأحد شقيه مائل ولم يخص من ميله مصلية من ذمية ولا أعلم في ذلك اختلافا ولا يفضل شرعية على ذمية ولا موسرة على معسرة ولا وسيمة على ذمية عن قومنا عن النبي ﷺ أنه كان إذا أراد أن يسافر أقرع بين نسائه فأيتهن خرج السهم إليها سافر بها فلما كان غزوة بني المصطلق أقرع بينهن كما كان يصنع فخرج سهم عائشة فخرج بها معه ﷺ فإذا أراد الرجل سفرا وله جماعة نساء فهو بالخيار إن شاء أخرجهن معه وإن شاء تركهن وإن شاء أخرج البعض وترك البعض فإن أراد أن يسافر بواحدة منهن لم يجز له ذلك إلا بقرعة فيقرع بينهن فإذا أخرجت القرعة على إحداهن فقد تعين الحق لها فلا يجوز العدول إلى غيرها ولكن يجوز أن يتركها ولا يسافر بها فإن سافر بها لم يلزمه أن يقضى لباقي النساء مثل المدة التي أقامتها معه في السفر فإن كان له امرأتان فتزوج عليهما امرأتين جديديتين وزفتا إليه فعليه أن يقسم لهما حق العقد فإن أراد سفرا فأقرع بينهن فإن خرج السهم لاحدى الجديديتين سافر بها ويدخل حق العقد في قسم السفر فإذا رجع لزمه أن يقضى الجديدة الأخرى حق العقد على أحد الوجهين ولا يلزمه على الوجع الآخر فليستأنف القسمة لجماعة النساء ومتى سافر بواحدة من نسائه بغير قرعة لزمه أن يقضى للبواقي مثل ذلك المدة فأما إن أراد الانتقال من بلد إلى بلد وأراد نقل نسائه معه فإنه إذا خرج بواحدة منهن واختص بها وأخرج البواقي مع وكيله لزمه قضاء جميع المدة التي أقامها معها في السفر وبعد انقضائه على أحد الوجهين وفيه وجه آخر لكنه إن أقام معها بعد انقضاء السفر كان عليه قضاء ذلك فإن خرج بواحدة من النساء بقرعة ثم انقضى سفره وأقام معها في بلده أربعا فأكثر

لزمه أن يقضى مثل تلك المدة لباقي النساء فأما إذا أراد السفر إلى بلد فأقرع بينهم ثم أراد السفر إلى بلد آخر فإنه يمضي بالتي خرج سهمها أولا ولا يقضى فأما إذا كانت له امرأتان فآثر بينهما وخرج بأحداهما ثم تزوج في بعض الطريق بجديدة فإنها قد استحقت القسم بحق العقد فإن أراد أن يقيم معها أو يسافر بها قسم للجديدة حق العقد وإن أراد أن يسافر بأحداهما أقرع بينهما فإذا خرج السهم للجديدة سافر بها ودخل حق العقد في مدة السفر ولا يقضى الأخرى فإن خرج السهم للأخرى سافر بها فإذا عاد قسم للجديدة حق العقد ومتى سافر بإحدى نسائه بالقرعة لم يقض للبواقي طالت المسافة أو قصرت وفيه وجه آخر أنه إنما سقط القضاء إذا كانت المسافة مما يقصر فيها الصلاة فإن كانت مما لا يقصر فيها الصلاة فإنها تقضى .

مسألة :

ومن تزوج امرأة وشرط أن يأتيها بالنهار ورضيت فلا بأس وإن كرهت قسم لها أو طلقها .

مسألة :

ومن جواب الأزهر بن محمد بن جعفر وعن الذي تزوج امرأة على صداق معروف فشرط عليها قبل التزويج أن عليه دينا وأنه إنما يتزوجها على ما بقى من ماله بعد دينه وقبلت بذلك فعندي أنه يلزمها ما عاقدته عليه قبل التزويج والله أعلم .

مسألة :

أخبرنا أبو المؤثر قال أخبرنا محمد بن محبوب عن سعيد بن محرز عن سليمان بن عثمان أنه قال إذا تزوج الرجل بالمرأة وشرط عليها أنه إن مات ولم يخلف وفاء لصداقها فليس عليه حق إلا ما خلف فشرطت له ذلك فمات ولم يخلف وفاء لصداقها أنه ليس عليه شيء إلا ما خلف وإن خلف أكثر من صداقها لم يكن لها إلا صداقها قلت لأبي المؤثر أرأيت إن شرط عليها أنه ليس لها عليه صداق إلا ما خلف بعد قضاء دينه إلى كذا وكذا ومن الدين فشرطت له ذلك قال هو شرط جائز . قلت لأبي المؤثر أرأيت هذا الشرط إذا أقرت به المرأة كان منها قبل عقدة النكاح أيحكم به الحاكم أو إنما يجوز له هذا فيما بينه وبين الله ؟ قال إذا أقرت بهذا فيما بينها حكم به الحاكم كما شرطت له لأنه إنما تقدم على ذلك والذي فرض لها وليها إنما هو سمعه ولا أرى لها على هذا إلا ما كان بينها وبينه قلت له هذا الشرط بعد أن استحل فرجها بأربعة دراهم وما فوقها أم على هذا الشرط بلا أن يفرض لها شيئا سواه ؟ قال بلى على هذا الشرط بلا أن يفرض لها شيئا سواه غير أنه إذا مات وخلف مائة درهم وعليه دين للناس مائة درهم ضربت لها بأربعة دراهم تحاصص بها أصحاب المائة إلا أن يخلف أربعة دراهم فضلا على المائة فلها الأربعة ولا تحاصص الغرماء بشيء . فإن تزوج على غير صداق وشرط عليها عند عقدة النكاح أن له ألف درهم عليها فشرطه باطل وإذا دخل بها فلها كأوسط صدقات نسائها فإن لم يدخل بها وأراد أحدهما نقض النكاح وكره الآخر فإذا كان تزوجها على هذا الشرط ورضيت فالعقدة منتقضة إذا لم يدخل بها فإن طلقها قبل الدخول كان لها عليه المتعة وإن مات قبل الدخول فلها ميراثها ولا متعة لها وإن كان دخل بها فلها كأوسط

صدقات نسائها فإن ماتت من قبل الدخول فإن كانت رضيت فله ميراثه ولها المتعة عليه لورثتها وفي نسخة ولا متعة عليه لورثتها قلت له فالذي يذهب إلى الجهالة في الجارية يجعل لها مكان الجارية شيئا من الحق غير الصداق أم يبطلها على حال بلا قيمة ولا غير ذلك ؟ قال معى أنه يثبت المعروف ويبطل المعدوم لأنه محال لا يموت وهي معروفة فالمعروف ثابت والمعدوم باطل فيما عندي أنه يذهب إليه .

مسألة :

وقال هاشم بن غيلان في صداق المرأة من الإبل إن كان لنسائها من ذلك شيء معروف قد مضت عليه سنتهم من الإبل فهي مثلهم وإن لم تكن لهم في ذلك سنة فإن لها من كل سن من الثمانية أسنان بعيرين ونصف فذلك عشرون بعيرا ثم تعطى قيمتهن دراهم .

مسألة :

وإن شرط الزوج على المرأة إن ماتت قبله فلا صداق لها فإنه يلزمه الصداق لورثتها بعد موتها ولا يثبت هذا الشرط وإن شرط عليها إن هو مات قبلها فلا صداق عليه لها فذلك يلزمها إذا مات ويبرأ من صداقها ولا سبيل لها في الصداق على ورثته في ماله وكذلك إن قال إن مات قبلها فليس لها عليه إلا ما وجدت من ماله .

بـاب (٣)
في الصـــلح في الصـــداق

ومما يوجد عن الشيخ أبي الحسن رحمه الله أن الصدقات كلها من النخل والغنم ولو لم تكن حاضرة فإن الصلح يجوز فيها للزوج والمرأة وللمرأة وورثة الزوج وللزوج وورثة المرأة .

مســألة :

من الزيادة المضافة في امرأه لها على زوجها ألف درهم فلما مرض الزوج اصطلحا على أن يسلم إليها خمسمائة درهم وتبرئه من خمسمائة فسلم إليها بالخمسمائة عروضا وحيوانا ثم مات الزوج قال قضاؤه إياها في المرض غير جائز وإذا أبرأته من خمسمائة برىء ولورثته الخيار فيما قضى صاحبهم إن شاءوا أتموا وإن شاءوا أخذوه وأعطوها خمسمائة .

مســألة :

فيمن قضى عن أبي زوجته دينا على أن تشهد له بصداقها فأشهدت له وهو أكثر من الدين ثم رجعت تطلب ما أشهدت له به فكره فإن كانت عارفة بالدين الذي على أبيها وبما أشهدت له به فهو ثابت له عليها وهو له حلال وإن كانت غير عارفة بدين أبيها فله مثل ما قضى عن أبيها ويرد عليها الباقي وكذلك إن كانت عارفة بدين أبيها ولا تعرف ما أعطت .

مسـألة :

وفيمن عليه حق لزوجته فقال لها في مرضه تخليني من حقك وتأخذي منزلي فقالت نعم فأحلته حلا منقطعا وغير الورثة ذلك فأما في الحكم فإن صح حلها له حلاً منقطعا بغير شيء يثبت لها من فعله فقد ثبت عليها الحل وليس لها أخـذ المنـزل إلا برأى الورثة ولا تلحق الورثة بشيء وأما في الخيار فلا أحب أن يذهب حقها إذا أحلته على شيء قد جرى بينهما فإن صح لها شيء وأجيـزت إلى حقهـا وإلا كان لها أن تأخـذ بالانتصـار في السريرة إن قدرت على شيء من ماله بعد الحجة على الورثة إن لم تتق منهم تقية وكانوا ممن تقوم عليهم الحجة .

بـاب (٤)
فيمـن عليـه صـــداق ولـه ميـراث

فيمن تزوج امـرأة بالسـر ثم ماتت عنـه وخلفت مالا كثيرا ولها عليه حق قليـــل فلم يطلب من الـورثـة ميراثـا ولم يسلم إليهم من حقهـا شيئـا وسكت هل له براءة؟إذا كان مالهاأكثـر فإن الحق الـذي عليـه هوعليـه وله ميراثـه منهـا ومن سائـر مالها يأخذه إذا قدر عليه بحكم أوبغير حكم فإن لم يصـل إلى ذلـك فعليـه أن يسلم إليهم ما لزمه لهم وليس له أن يقاصصهم سرا ولا علانيـه قال المصنف لأن الـذي في يد الـورثـة بمنزلة الأمانة إلا أن يطلب منهم الإنصـاف فيمتنعـوا من ذلك فله أن يقاصصهم من ذلك بقدر ما صح عنده أنهم استهلكوه من مالها والله أعلم .

بـاب (٥)
فـي صــداق الصــغيرة

والصبية إذا سلم إليها زوجها البالغ شيئا من صداقها ونقدها قال إن سلمه إليها ولم يشترط عليها شيئا وأتلفته أو أكلته فليس عليها في ذلك شيء وإن سلم إليهـا وأعلمهـا أنـه من صداقهـا ففيه اختلاف فقول عليها ذلك وقول هو أتلف وأعطى الصبية وكأنهم لا يرونه خيانة منها إذا كان ذلك على حد التسليم ولم تكن سرقته .

مســألة :

ومن تزوج يتيمـة فنظـر فرجهـا ففي الصداق اختلاف بين أصحابنا فقول عليه الصداق وقول لا صداق عليه فإن مس فرجها فعليه الصداق .

بـاب (٦)
في المـرأة إذا لم يوص لهـا بصداقهـا وأرادت أخـذه

وعن رجـل توفي وتـرك امـرأة ولهـا عليه مائة نخلة وأنها أخذت تلك المائة من ماله اقتضتها برأيها دون العدول الذين يقضون النساء ودون ولاية وهو كفاف بحقها ثم أكلت المال سنين ثم اطلع على ذلك فرأينا إن كانت أخذت المال معترضة برأى نفسها فعليها الغلة ولا يجوز أخذ ذلك لها حتى يكون برأى العدول أو والي أو برأى ولي من أولياء اليتامى .

مسـألة :

وعن رجل طلق امرأته وكان لها عليه حق من صداقها نخل أو دراهم فأنكـرهـا ولم يكن لها بينـة فوجـدت له دراهم ولهـا نخل أو نخلا ولها دراهم وقـدرت على أن تأخـذ بالنخـل منـه دراهم أو بالـدراهم نخلا قال قد قال بعض الفقهـاء إنهـا تأخذ الدراهم بقيمة العدول وكذلك إن كان لها دراهم ولم تجد له دراهم ووجـدت له نخـلا فإن لها أن تأخـذ النخل بقيمة العدول والنخل بسعر النقد في البلد وقال آخرون لا تأخذ شيئا بشيء .

مسـألة :

قال أبـو عبـد الله في امـرأة مات زوجهـا وترك أرضا ونخلا وصداقها على زوجهـا دراهم ولا بينـة معهـا على صداقهـا فإن رفعت إلى الحـاكم كلفـوهـا البينـة وهي تقـدر أن تأخـذ من المـال الأصـل وتستوفى برأيها دون الحاكم أيسعها ذلك أن تأخذ من الأصل والنخلة بقيمة صداقها فلا يسعها

أن تأخذ بقيمة حتى تبالغ في القيمة وتعلم أنها قد استقضت فإن قدرت أن تنادي على شيء من المال حتى تعلم أنها قد استقضت ثم تأخذ فذلك لها واسع .

مسألة :

في رجل مات وترك زوجته وابنا لها غير بالغ وأخته ولم يوص لامرأته بحق ولا أوصى بشيء من الأشياء وعليه لزوجته حق عندها به البينة فأرادت أخذ حقها قلت انظر كيف يجوز لها أخذ الحق وأخذ ميراثها من المال فأما أخذت حقها من المال فترجع إلى الحاكم أو إلى جماعة المسلمين ويصح حقها ويحكم لها بذلك الحق الحاكم وما بقى بعد ذلك كان بين الورثة وإن لم تقدر على الحكم وسعها أخذ حقها فيما بينها وبين الله وكان ما بقى للورثة وهي واحد من الورثة فيما بقى ولا يجوز قسم المال إذا صحت الحقوق حتى تؤدى الحقوق إلا أن يوقف للحقوق بقدر الحق فقد أجاز ذلك بعض من أجازه أن يوقف من المال بقدر الحقوق ويقسم المال وما لم تصح الحقوق في حكم الظاهر فالقسم جائز حتى يصح ما يحجره في الحكم .

مسألة :

فيمن قتل ولم يوص لزوجته بحقها ثم إن ولده كبر وتزوج ومات فطلبت من المال وقد كانت المرأة الأولى أقامت وكيلا قضاه من المال فإذا قضيت المرأة حقها بحق تستحقه عليه بعد موته ولو لم يقضها إياه وكيل ولا غيره بعد أن عدمت الوصول إلى ذلك بالحق في الحكم فذلك جائز وقد

زال عن ملك الولد .

مسـألة :

ومن أقـر لزوجتـه بحق عند شاهدين وأوصى لها وجعلها وصية له في أخذ حقها فأما الأصول فلا يجوز لها أن تأخذ منه حقها لنفسها وأما الدراهم فلها أن تبيع من ماله وتأخذ حقها .

بـاب (٧)
فيمـا يلـزم الـزوج لزوجتـه من المؤونـة والنفقـة

قال أبو سعيد إذا رضيت المرأة بدون نفقتها التي يحكم لها بها الحاكم فإذا كانت لا ترجع إلى ذلك إلا عن تقيه لم يعجبني إلا إن تبين أنه لا مضرة عليهـا في ذلك وأنه يجزيها بما رضيت به جاز ذلك عندي لأنه ليس لها شيء متعلق في ذمته إنما عليه صلاحها بما يجزيها من ذلك أو تأخذه بحكم فيكون لها ما يحكم به الحاكم ومعى أنه قيل إذا طلبت المرأة إلى زوجها نفقتها التي تفرض لها عليه على سبيل ما يجب لها من ذلك ولم تقبل منه ما يشبعها من الطعام كان لها ذلك فإن طلبت أن يحضرها طعاما مفروغا منه كان لها ذلك عندي عليه ولا يبين لي في هذا اختلاف قلت له هذا إذا طلبت النفقة التي يفـرض لها الحـاكم أو الطعـام المعمـول قال نعم هكـذا عنـدي وإن امتنع الـزوج مما لا يجب له امتنـاعـه مما لا يختلف فيـه خفت عليـه الإثم في حال امتنـاعـه ومعى أنـه مما يجب على الزوج في حق زوجته أن يخدمها إذا كانت ممن يخدم أو يخدمها بنفسه أو يستأجر لها من يخدمها أو يستعين من يسعها أن تستخـدمـه في مثـل ذلك وليس عليه أن يحضرها خادما مملوكا وإذا منعها ما يجب لها من ذلـك كان عنـدي ممتنعـا عن لازم وخفت أنـه آثم وكـان عليـه الإنصاف في ذلك لها أو الإخراج إن عجز عن ذلك وكذلك في الكسوة إذا كانت كسـوتهـا حريـرا فعجز عن ذلك كان عليه إما أن يكسوها كسوة مثلها وإمـا أن يخرجهـا وأمـا إذا منعها ما يجب لها عليه من الخدمة كان لها عليه في ذلك من الحجة عندي مالها في الكسوة والنفقة ولها في جميع ذلك عندي فيما بينهـا وبينـه مالهـا في الحكم إذا عدمت الحكم ومعى أنـه قد قيـل إنـما على

الزوج النفقة ومعاشرة الزوجة فإذا امتنعت عن معاشرته فلا أعلم عليه لها نفقة وهو مسيىء لترك ما يلزمه وهي سالمة في الامتناع إذا كان ذلك بحق يلزمه فاستفهمته عن ذلك فقال على معنى قوله إن لها أن تمنعه حتى ينصفها فيما يلزمه مما يحكم لها به عليه ولا نفقة لها عليه وهي معتزلة عنه وهو آثم في ترك ما يلزمه لها إن كان مما لا يختلف فيه مما كان لها منع نفسها عنه إلا أن ينصفها في ذلك ولها الخيار إن شاءت عاشرته وأنفق عليها حتى يحضرها ذلك الذي كان لها منع نفسها به وإذا أحضر الرجل المرأة ما يجزيها من الماء لطعامها ولطهارتها وغسلها إذا احتاجت وغسل ثيابها وشرابها لم يكن عليه أن يسكنها سكنا فيه بئرا ونهرا إذا كان ذلك السكن مثلها وقام لها فيه بمصالحها من الماء وغيره وإذا ترك من حقها ما يلزمه بالاتفاق وليس له في ذلك سعة بعد أن تطلبه إليه أو تبين له مضرة عليها في تركه ولو لم تطلبه إليه فأخاف عليه في ذلك الاثم إلا أن تطيب له نفسا بذلك لأنه عليه أن يحكم على نفسه بالعدل لها ولو لم تطلبه إليه إلا أن تبرئه منه ويعلم منها طيبة نفس له بذلك وإذا أحضرها ما يجزيها من الماء في النظر لم يكن عليه عندي غير ذلك وكان عليها الاقتصاد فيما يجزيها كما كان عليه هو احضارها ما يجزيها لجميع ما يلزمه لها وليس لها أن تسرف فيه ولا تدع ما يجب فيه إلى غيره ومعى أنه إذا لم يحضرها ما يجزيها من الماء كان عليه أن يسكنها في منزل فيه بئر أو نهر ويحضرها آلة البئر ويستقى لها إن كانت ممن تخدم فإن لم يمكنه ذلك في منزل غيره بأجر أو بغير أجر كان ذلك عليه عندي وعليه لها أن يحضرها طعاما لها حتى تأكله إذا كانت ممن تخدم وليس عليها أن تخرج الطعام لنفسها من البيت للأكل والله أعلم .

مسألة :

وعن الرجل هل يلزمه لزوجته في البرد النار للصلى إن أخذته بذلك ؟ فلا أعلم ذلك مما ذكر في واجب النساء إلا أنه عندي إن خيف عليها الضرر من ذلك في التعارف في ذلك الموضع وأنه لا قوام لها إلا بذلك مثل الطعام والشراب والكسوة والدثار في الشتاء فالرجال قوامون على النساء بجميع مصالحهن التي لابد لهن منها معى قلت وكذلك هل عليه أن يسخن لها الماء للوضوء ؟ فمعى أنه إذا كان ذلك الماء عليها منه المضرة فعليه أن يسخنه حتى تزول عنها منه المضرة قلت وكذلك يبرد الماء لها للشرب في زمان الحر أم لا ؟ فمعى أنه إذا أحضرها ما تنتفع به لشرابها ووضوئها ولا يعرف أن عليها فيه مضرة لم يكن عليه غير ذلك في الحكم وقال إذا كان معها بير في المنزل لم يلزمه إحضار الماء وأرجو أنه إذا أحضرها الدلو والحبل والإناء وكانت ممن يقدر على ذلك ومن أهله ليس هي ممن يخدم فمعى أنه ليس عليه غير ذلك وإن كانت ممن تخدم فمعى أن عليه خدمتها في جميع ذلك إما بنفسه وإما بخادم غيره .

مسألة :

وقلت وإن كان في يديها نجاسة فكلفته أن يصب عليها هل عليه ذلك ؟ فمعى أنه إذا كان في ترك ذلك عليها مضرة في دينها كان عليه ذلك بنفسه أو بغيره قلت إذا كان العيش في المنزل والماء هل عليه أن يدني العيش لها والماء للشراب وهل عليها أن تفعل له من هذا كله شيئا ؟ فمعى أنه إذا كان حاضرا معها كان عليها أن تقوم بذلك لنفسها إذا كانت ممن لا تخدم وإن كانت ممن تخدم كان ذلك عليه كله إذا كان ذلك معروفا أنها أهل له وأما هي فلا أعلم أن له عليها شيئا من ذلك كله في الحكم .

مسـألة :

وعن المرأة هل عليها أن تغمز لزوجها أو تقوم عليه إذا كان مريضا تسخن له الماء للوضوء وتبرد له للشراب وتروحه من الحر وتعمل له جميع ما يحتاج إليه من سخانة يشربها أو كمدة أو بخار أو ليس عليها ذلك ؟ فلا أعلم ذلك عليها ولا شيئا منه قلت له فإن طلب إليها شيئا من ذلك فلم تفعل هل يسعها ذلك ؟ فأما في الحكم فلا أعلمه وأما في حسن الخلق فلا يحسن ذلك إلا أن تأتي حالة عليه منها وهي تقدر عليه فلا يسعها أن تتركه يهلك بذلك وعليها عندي أن تقوم بذلك تطوعا أو بأجرة أو تعلم به من يقوم بذلك حتى يتعاونوا ويتشاركوا في أجر ذلك ووزره قال ولا يبين لي عليها أن تفرش له منامه بالليل ولا النهار قلت وكذلك إن أمرها أن تصوم لله أو تصلي نافلة هل عليها ذلك ؟ فلا أعلم ذلك عليها قلت وإن عصته فيما يكون عليها هل له أن يبرأ منها ؟ فإذا عصته فيما يجب عليها له في الجماع ولم تتب من ذلك فهي حقيقة بالبراءة عندي . وقلت هل على الرجل أن يغسل لامرأته ثيابها إذا تنجست أو خلقان رباها إذا كان ولده منها ؟ فمعى أنه قيل عليه غسل ثيابها من النجاسة أو يحضرها من يغسلها إذا كانت ممن تعمل ذلك فأما غسل خلقان الربا فذلك عندي ليس بواجب عليها ولا عليه إلا أن يكون لا تصلح الربية للولد إلا بذلك فمعى أنه قد قيل أن عليها هي أن تربي ولدها إذا كانت زوجته وأنصفها ومعى أنه قيل ليس عليها أن تربي ولدها منه وليس عليها إلا أن ترضعه وعليه سائر التربية قلت وكذلك إن طلبت أن يحمله حتى تصلي هل عليه ذلك ؟ فعليه عندي القيام بولده وهو أولى بولده منها إلا ما أعانته في ذلك قلت وإن طلبت أن يقعد معها في الليل ولا يصلي في الجماعة هل عليه ذلك ويكون

هذا عذراً له عن صلاة الجماعة كانت تستوحش وحدها أم لا تستوحش ؟ فمعى أنه إذا كانت حيث تأمن على نفسها ولا تستوحش فليس لها عليه ذلك وإن كانت تخاف على نفسها أو تستوحش فمعى أنه قد قيل عليه أن يؤنسها بنفسه أو بغيره ممن يقوم لها مقامه في ذلك فإن قدر على ذلك لم يدع الجماعة وإن لم يقدر فأرجو أن يكون ذلك عذراً .

مسألة :

قلت وعن الرجل هل عليه أن يقوم على زوجته إذا مرضت ويعمل جميع ما تحتاج إليه أم ليس عليه وجوب فرض مع أن عليه أن يقوم لها من جميع أمورها بما لابد لها مما يكون تركه يخاف عليها فيه المضرة ؟ فمعى أن عليه أن يقوم بذلك لها بنفسه أو بغيره ممن يسعها ذلك منه .

مسألة :

وقيل على الزوج أن يخدم زوجته إذا كانت ممن تخدم أو يخدمها بنفسه أو يستأجر لها من يخدمها أو يستعين لها من يسعها أن تستخدمه في مثل ذلك وليس عليه أن يحضرها خادما مملوكا .

بـاب (٨)
في الـزوج متى تلزمـه نفقـة زوجتـه وكسوتهـا

وفي الكتـاب المضـاف إلى الفضل بن الحواري وأن ما يلزم الأزواج للنسـاء المـؤنـة إذا دخلوا بهن فأما إذا لم يدخلوا بهن فلا إلا أن يجزنهم على أنفسهن لزمهم لهن مؤونتهن وإن كرهن الـدخـول لم تلزم الـزوج نفقتهن وإذا كرهن الـدخـول أجـل الـزوج في احضـار عاجلهـا آجلا فإذا انقضى الآجل ولم يحضرها عاجلها كانت عليه مؤنتهـا وفرض عليها عاجلها يؤديه على قدر طاقته ولو لم يجز وأخذ بذلك حتى يوفيها عاجلها ويلزمه لها جميع ما يلزم الداخل ومن غيره وإن كان له مال أجل بقدر ما يبيع من ماله وإن شاء أحضرها مؤنتهـا ما لزم من ذلك .

مسـألة :

ولو أن امرأة لم يدخل بها الزوج أبت أن تدعه حتى يعطيها الصداق كله كان لها ذلـك وتأخـذه بالنفقـة لأن المنـع في هذا قبـل الـزوج لأنـه منع الصداق قال أبو محمد يضرب له أجل فإن جاء بالصداق إلى ذلك وإلا لزم النفقة من الأجل الذي ضرب له وفرض عليه ومن غيره الذي نحفظه من قول الشيخ أبي سعيد أنه قال في قول أصحابنا أن للمرأة أن تمنع نفسها عن زوجها قبل الدخول حتى يوفيها عاجلها كله ولا أعلم في ذلك اختلافا فإن جاءها بصداقها وإلا ضرب له أجل كما قال أبو محمد حجة لها عليه فإن أتى بالصداق وإلا فرضت لها عليه الكسوة والنفقة وأخذ بذلك .

مسـألة :

وقيل لو حبس الزوج في السجن فمنع من أن يأتيها وجبت لها النفقة وكذلك قال أبو محمد . فكل منع جاء من قبل المرأة أو من قبل أحد يصنعه بها فلا نفقة فيه للمرأة وكذلك قال أبو محمد .

مسـألة :

وعن أبي قحطان وإذا مكنت المرأة من نفسها استحقت النفقة على الزوج .

مسـألة :

وعن أبي عبـد الله وعن رجـل تزوج امـرأة ثم وطئهـا فحملت أو لم تحمـل ولم يؤد إليهـا من نقـدهـا إلا يسيرا ولن تشهد له بالدخول هل يلزمه نفقة أو كسوة حيث وطئها من قبل أن تشهد له ويوفيها النقد وكره أهلها أن يدخلوه عليها حتى يوفيها كيف القول في ذلك ؟ قال لا نفقة عليه ولا كسوة إلا أن يخلوا بينها وبينه ويجيزوه عليها .

مسـألة :

ولـو أن امـرأة دخـل بها زوجهـا ثم مرضت مرضـاً لا تقدر معه على الجماع كانت لها النفقة .

وعن أبي زيـاد قال أدركنـا النـاس في زمـان موسى لا يضربون على الـرجـل فريضـة ما دام يؤدى النقـد قال غيره ما دام يؤدى النقـد وذكـرت الفـريضـة فإنـما تكتب الفـريضة للمرأة على زوجها إذا تولى عنها أو ركب

البحر قال غيره وقد قيل يفرض لها إذا رفعت وينظر فيما تدعى فإن صح لها حجة حكم لها بذلك .

مسألة :

وقد قيل عن أبي عبد الله إذا كان العاجل ستمائة فصاعدا كانت المدة ستة أشهر زمانا وما دون ذلك على مايقع عليه نظر الحاكم من الأربعة الأشهر إلى الخمسة إلى ما دون ذلك ويعجني إذا ثبت ذلك أن يكون في المائة قدر الشهر فإذا انقضت المدة أخذت بالكسوة والنفقة وجبر عليها وفرض عليه العاجل بمنزلة الديون ولم يجبر عليه كما يجبر على الكسوة والنفقة أن يؤديه أو يطلق فإن أبطأ الدخول فطلب دخوله بها فله ذلك برضاها .

بـاب (٩)
في فـرض الحـاكم للزوجـة ما يجب لهـا

ومن أحكام الفضل وإذا طلبت المرأة إلى زوجها مؤنتها وكسوتها فإن عليه أن يحضرها مؤنتها لنفقتها على قدر سعة ماله أن يعطيها مؤنتها لكل شهر فإن كان يضيق عن ذلك أعطاها لكل أسبوع مرة فإن لم يمكنه إلا في كل يوم أعطاها كل يوم مؤنتها .

مسـألة :

قد فرضوا على الفقير نفقة شاري في كل يوم ربع صاع من حب وفي زمان الذرة ذرة وفي زمان البر برا ومناً من تمرو(على الموسر قدره وعلى المقتر قدره) . كما قال الله تعالى . يعطيها على قدر سعته ما يكفيها . ومن غيره من أحكـام أبي قحطـان من كتـاب ابن جعفـر والأدم في كل شهر والدهن على ما يرى الحاكم .

ومن جامـع ابن جعفـر وقد قال من قال يشبعها من الخبز والتمر وإن كانت رغيبـة فإن اختلفـوا فالـذي مضى عليه الحكام ما تقدم وقال من قال لا أدم لها وقيـل الـدهن لها في كل جمعـة كياس ومن كتاب الفضل وعليه أن يحضرها طعامها وشرابها وغسلها وغسل ثيابها إلا أن يضعها في منزل فيه ماء من نهر أو طوى وإن كانت ممن يخدم فعليه أن يحضرها خادما يخدمها يكفي الخـدمـة أنثى وعليـه نفقـة خادمه معها ومن غيره وإن أخدمها الخادم وأوى إليه فقال من قال لا بأس والله أعلم وسل المسلمين . ولا نفقة للمخادم إذا آوى إليه .

ومن غيره عن موسى بن محمد وإن كانت ممن تخدم أخدمها خادما إلا أن يخدمها ويأوى إلى سيده فيلى سيده نفقته معه .

ومن غيره والتى تخدم إذا كانت هي قد كانت تخدم أو نساؤها أو كان آباؤها ممن كان يخدم قال أبو المؤثر لا أنظر إلى أبويها ولا نسائها وإنما أنظر إليها هي ومن غيره وعليه أن يحضرها سمة تكون عليها .

ومن جامع ابن جعفر وعليه أن يحضرها حصيرا تكون عليه وما يشبه ذلك رجع وجرة أو غيرها يكون فيه ماؤها وقدحا تشرب به وإناء تعجن فيه وتأكل فيه وتتوضى فيه وتنورا تخبز فيه إن لم يكن في المنزل تنور وحطبا تخبز به إن أعطاها حبا أو طحينا وليس له عليها أن تعمل له عملا من غزل أو غيره ولا تخرج من منزله ولا تدخل أحدا منزله إلا بإذنه ولا تمنعه نفسها إلا من عذر وليس له أن يضارها في نفسها وليس لها عليه صبغ ثياب ولا عطر ولها عليه في كل شهر درهمان لادمها ودهنها إن كان ليس بموسر وإن كانت ممن تستاهل أكثر من ذلك وكان موسعا كان عليه قدر سعته وذلك للأحرار على الأحرار .

مسألة :

وإن كان عبد تزوج حرة بإذن مولاه كانت مؤنتها مؤنة الحرة وكسوتها كسوة الحرة فإن أعطاها السيد وإلا كانت في رقبة العبد . وإن كانا حرين كانا كالأحرار في جميع أمورهما وإن احتجت المرأة وقالت إن هذه الفريضة لا تشبعها فلا أرى لها غير ذلك ولعلها تريد الضرر وهذه الفريضة آثرها المسلمون نفقة شاري ولولا أنهم رأوا ذلك ما يكفيها ويشبعها ما نقصوها شيئا .

وحضرت امرأة وأراد القاضي أن يفرض لها على زوجها نفقة فقال لأبي سعيد يفرض لها لأدمها ودهنها موضعا واحدا ولكل شيء قال إن كل ذلك موضع واحد لأدمها ودهنها قلت أنا لأبي سعيد فبعض لا يرى لها أدما قال معى إنه كذلك لأن الأدم أشد من الدهن قال له القاضي كم ترى لأدمها ودهنها قال أقل ما رأيتهم يفرضون درهمين ثم نظروا في المفروض عليه فرأوه يعجز عن ذلك فكلموا المرأة في أقل من ذلك فقالت قد رضيت وأنا أتابعه فقال لها أبو سعيد تتبعى برضى لا بحكم قالت نعم .

مسألة :

ووجدت في كتاب لأبي جعفر مما سئل عن عزالا بن الصقر قلت له فالزوجة ما عليه لها من النفقة ؟ قال ما يشبعها من الخبز والتمر قلت له وإن كانت رغيبة ؟ قال وإن كانت رغيبة فعليه أن يشبعها قلت فعليه أن يأتيها بطعامها مفروغا منه أو تعالج هي لنفسها ذلك ؟ قال ذلك إليها إن شاءت تعالج هي لنفسها فعلت وإن شاءت أن تأخذه بمعالجته لها فعليه ذلك قلت فهل عليه أدم ؟ قال لا .

مسألة :

ومن أحكام أبي سعيد وسألته عمن وجبت عليه فريضة نفقة مع الحاكم بمَ يحكم عليه بمكوك المعاملة بين الناس أو بالصاع صاع النبي ﷺ ؟ قال معى إنه يحكم عليه بالصاع وإنما الأحكام في النفقات والفرائض بالصاع . قلت له أرأيت إن وجبت لامرأة على رجل فريضة فسلم إليها بهذا المكوك ولم يعلم أنه إنما يجب عليه بالصاع ولو علم لم يعطها

إلا به هل لها أن تأخذ منه ما سلم إليها من نفقتها ؟ قال معى إنه لا يضيق عليها أن تأخذ منه ما سلم إليها من نفقتها قلت له أرأيت لو طلب إليها بعد أن أعطاها زيادة المكوك على الصاع هل له عليها ؟ قال معى إنه إذا صح أنه أعطاها أكثر من حقها ولم يصح طيبة نفسه بذلك لها على ما يخرج على معنى الهبة كان له ذلك عندي عليها ؟ قلت له فإذا صح معه أنه أعطاها أكثر من الذي لها ولم يصح معها هي هل له أن يقاصها هو من غير حكم وهي منكرة لذلك قال معى إنه إذا أعطاها ذلك عن نفقتها لما مضى ولم تعلم هي أن عندها فضلا لم يكن عليه أن يقاصها ولم يبن لي أن له عليها شيئا حتى تعلم صدق ما يقول وليس عليها أن تقبل دعواه ولو كان أبا بكر الصديق لأنه مدع قلت له فإن وقع في نفسها وخافت أنه لو علم بالصاع لم يعطها إلا به هل لها أن تأخذ ذلك منه ما لم تعلم ؟ قال معى إنه إذا علمت أنها أخذت أكثر مما يلزمه لها لم يطب لها ذلك عندي إلا أن يحلها منه أو يخرج ذلك بوجه تستحقه من وجوه الحق قال والصاع ثلاثة أمنان إلا ثلث من المنج وهو الماش .

مسألة :

وسئل عن نفقة الفرائض إذا كتب على الرجل في زمان البر بر وفي زمان الذرة ذرة متى يكون وقت الذرة ومتى يكون وقت البر حتى يلزم المفروض عليه أداء ذلك في وقته؟ قال يحسن عندي أن يكون ذلك يلزم كل واحد في وقت الأغلب من أمره أعني المفروض له في أغلب أحواله فإن اختلف كان الوسط من ذلك وإن لم يعلم حال المفروض له كان له على حال ما عليه الأغلب من أوسط الناس في نفقاتهم وما يأكلون في أزمنتهم

وأوقاتهم إلا أن يخص حال يحطه عن الأوسط أو يرفعه عنه فهذا في المرأة على زوجها والعبد على سيده وأما في الولد على والده فيعجبني أن تكون نفقته مثل والده في حالة ذلك في غنائه وفقره فإن لم يعرف ذلك كان عندي الأوسط مما عليه العامة من أهل البلد في ذلك الموضع .

مسألة :

من حفظ محمد بن علي وصل إلى فلان بن فلان فشكى فلان بن فلان لفلانة في النفقة فإذا وصل إليك كتابي فانظر مطلب فلانة زوجة فلان مما شكت من الضرب والإساءة فازجره عنها وانصفها وإن كانا قد تشاققا وعرف منه إساءة إليها أو كانت شكته قبل اليوم فخذه بالفريضة فالفريضة معنا في كل شهر سبعة مكاكيك ونصف حبا وثلاثون منا تمرا ودرهمان ونصف وإن كان له شيء فثلاثة دراهم فافرض عليه واكتب لها كتابا واشهد لها شهودا وليحضرها من التمر مثل ما يأكل الناس تمرا طيبا ومن الحب كما يأكل مثلهم في زمان الذرة ذرة وفي زمان البر برا وعن أبي عبد الله والنفقة من حب الباطنه الذرة نصف مكوك ومن تمر ومن الشعير سدسين وإن طلبت أن يأتيها بطعام معمول للغداء والعشاء فذلك لها عليه رجع .

مسألة :

وإن تشاققا فاجعلها على يدى عدل وإن كان لم يعرف منه إساءة واحضرها صلاحها من الكسوة والنفقة على ذلك العدول أنه في بيتها لا تمنع فإنما حاجتها إلى ذلك وإن لم يصح معك أن ذلك في منزلها لا تمنع منه فخذه بالفريضة كما وصفت لك ولا تحول بينها وبين أن تخرج في مزاولة ما تحتاج إليه من الطحين والاستقاء والخبز وعليه الحطب .

مسـألة :

وعن أبي الحسن ولم نعلم أن الضحية والصربة في الفطر وغيره يلزم الزوج إذا رجعا إلى الحاكم وليس ذلك بواجب عليه والله أعلم .

مسـألة :

ونفقة الزوجة تجب على وجه البدل عن الاستمتاع .

مسـألة :

وعن رجل تزوج امرأة هل عليه نفقتها ما دامت في بيت أهلها ؟ قال نعم .

بـاب (١٠)
فيمن تلزم له النفقة والكسوة من الزوجات

في امرأة طلبت أن تخرج إلى أهل لها في قرية ولها زوج فأجابها زوجها إلى ذلـك عنـد طلبهـا وقد كان يكره ذلك أو لم يكره إلا أنه حملها إلى أهلها قلت هل تجب لها عليـه نفقـة وكسـوة ومـؤنة في البلد التي خرجت إليه إلى أهلهـا ؟ فنعم يلزمـه لها إذا خرجت برضـاه حملهـا هو أو غيره وإن خرجت بغير أمره لغير عذر لم يكن لها عليه كسوة ولا نفقة حتى ترجع إلى رضاه .

مسـألة :

ولـو أن امـرأة دخـل بها زوجهـا ثم مرضت مرضـاً لا تقدر معه على الجماع كانت لها النفقة وكذلك قال أبو محمد لأنها بمنزلة الرتقاء ألا ترى أن الـرتقـاء التي لا يجامـع مثلهـا إن لو لم تكن رتقاء أن لها السكن على زوجها والنفقـة ؟ قال أبـو محمـد الـرتقاء لا نفقة لها ولا سكنى ولكن العنين الذي لا يقدر على النساء إذا أجل أجلا فعليه النفقة .

مسـألة :

وعن رجل أصابه الفالج ولا يقدر على جماع ولا كلام إن امرأته ينفق عليها من ماله حتى يجعل الله له فرجا فإن لم تكن لها كسوة ولا نفقة أمر وليه أن يطلق فإن كره طلقها المسلمون .

مسـألة :

وعن رجـل يصيبـه البلاء وتخاف منه امرأته فقال تعزل عنه إذا خيف

عليها منه وينفق عليها من ماله .

مسـألة :

ومن الكتاب الذي ألفه القاضي وعرفت عن أبي بكر أحمد بن محمد بن خالد أن الزوجة إذا لم تطلب إلى الزوج النفقة فلا يلزمه أن يعطيها من تلقاء نفسه وكذلك الكسوة وجميع حقوقها التي تجب عند المعاشرة وكذلك المطلقة وغيرها .

مسـألة :

وإن خرجت المرأة بحجة الإسلام ولم يخرج معها زوجها فلا نفقة لها عليه وإن خرج معها الزوج كانت لها النفقة عليه .

ومن سماع مروان بن زياد وعن رجل تحولت زوجته من بيته بغير رأيه فلا نفقة لها عليه ولا كسوة حتى ترجع إلى بيته وعن امرأة قال لها زوجها إني أريد أن أخرج إلى قرية ولعلي أغيب كثيرا فاجعليني في حل من نفقتك وكسوتك ومن نفقة بني وكسوتهم فأذنت له ووسعته فلما خرج طلبت نفقتها وكسوتها ونفقة بنيها إلى الحاكم هل لها ذلك ؟ قال نعم يفرض لها عليه ويستثنى له حجته .

مسـألة :

سألت أبا سعيد عن الرجل إذا كان ينفق على زوجته بغير حكم إلا أنها كانت تأكل معه مما يأكل هل تكون نفقتها متعلقة عليه متى طالبته ؟ قال معى إنه إذا كان مطلقا . لها الأكل ولا يمنعها النفقة التي هي مع

الناس نفقة إلا أنها غير نفقة الحاكم لم يلزمه لها فيما مضى نفقة الحكم إذا طلبت إليه ذلك لم تكن طلبت إليه من قبل فامتنع على معنى قوله .

مسألة :

ومن طول الغيبة عن زوجته ولم يترك لها نفقة فإن الحاكم لا يحكم عليه بذلك ولو صح إلا أن تكون قد رفعت عليه وطلبت نفقتها وأما فيما يجب عليه فيما بينه وبين الله فلا يبين لي براءته من ذلك لأنه كان متعلقا عليه عند الله فأخاف أن يكون عليه عند الله إلا أن تبرئه منه قال وإذا ثبت لها فطلبه إليها فأحلته ثم رجعت فلا يبين لي على بعض القول له براءة من ذلك وأحسب أنه قد قيل إنما ذلك في الصداق وليس في سائر الحقوق .

مسألة :

وسألته عن امرأة غاب عنها زوجها ولم يترك لها نفقة ثم قدم فطلبت إليه النفقة قال أبو نوح إن كانت قد استدانت عليه في نفسها فهو عليه وإن كانت أرحت بغز لها وما رزق الله يوما بيوم فليس عليه شيء وكان الأعور يرى ذلك سمعت أن جابر بن زيد كان أعور والله أعلم .

قلت فإن كانت المرأة أنفقت غلة غلامين لها كل شهر عشرة أيام حتى قدم زوجها قال الأعور إن كانت نوت في نفسها أن ما أنفقت من غلة غلامها فرض لها على زوجها فهو خليق أن يلزمه بقدر نفقتها وإن كانت لم تأمل ذلك فخليق أن لا يلزمه شيء .

مسـألة :

وسألتـه عن رجـل أراد التحـول إلى أرض أخرى فكرهت امرأته أن تصحبه فقال إن لم تخرجي معي فليس عليّ لك نفقة فلم تخرج قال ليس لها نفقـة إن لم تتبعـه إلا أن يكـون يذهب إلى أرض عدو أو شرطت عليـه عند النكاح أن لها دارها فليس له أن يخرجها إلا برضاها وعليه نفقتها .

بـاب (١١)
في الحكم للزوجة بما يجب لها على زوجها

وعن الحاكم إذا رفعت إليه امرأة على زوجها أنه لم ينصفها في النفقة وطلبت إليه أن يكتب لها النفقة عليه وزوجها حاضر في البلد فلا تحتج على الـزوج قبـل أن يكتب عليـه شيئـا فلا يبين لي إذا كان حاضرا حيث لا تقع عليها مضرة ولا يبطل لها حق قبل أن يحتج عليه أن يكتب عليه حتى يحتج عليـه ولكن أحب أن يكتب لها يوم طلبت النفقـة ويحتـج عليـه فإن خرج بحجـة وإلا أخـذه لها من يوم طلبت إليـه النفقـة منه إن لم تخرج بحجة من ذلك فيما معي لأن النفقة عليه ثابتة حتى يعلم زوالها وقلت إن كان الزوج غائبـا وقـد كتبت عليـه النفقـة وهـو غائب ثم قدم الـزوج من غيبتـه وعلم الحـاكم بقـدومـه هل على الحاكم أن يحتج عليه ؟ فمعى أنه إذا أراد أخذه بذلـك لها ويحكم عليـه احتج عليه فإن خرج بحجة حق وإلا أخذه بالنفقة من يوم طلبت إليـه النفقـة فيـما معى أنـه قيـل وقلت إن لم يحتـج عليه حتى مضى لذلك سنة مذ يوم قدم أو أقل أو أكثر ثم طالبته المرأة بما قد استجمع على الزوج مذ يوم كتبت عليه هل يجوز للحاكم أن يحكم عليه بأداء ذلك إذا لم يحتـج عليـه بعـد أن علم بقـدومه فمعى أنه إذا ثبت طلب المرأة على زوجها النفقة والكسوة في وقت ما أثبت لها حجتها في الطلب إن الزوج عليه أن يخرج بالحجـة مما قد أثبت عليـه حجـة الطلب من ذلك اليوم لأن النفقة عليه ثابتة لزوجته كل يوم على الأبد حتى يصح خروجه من ذلك إليها وإنما لا يحكم لها الحاكم بنفقتها فيما مضى فلو صح أنه لم ينفق عليها فيما مضى إذا لم تثبت حجة الطلب وإنما يؤخذ لها عندي قد يمكن أن يكون قد ينفق

عليها ولم يثبت الطلب وإنما يأخذ لها عندي بالنفقة مذ يوم طلبت إليه كذلك الكسوة في الحكم .

وأما لزوم ذلك عليه فمعى أن بعضا يرى عليه ذلك فيما مضى ويستقبل قلت وإن احتج عليه فادعى أنه كان منصفا لزوجته هل يكلفه البينة على ذلك ؟ فمعى أن ذلك عليه إذا كان قد طلبت إليه ذلك لأنه لم ينصفها حتى يعلم أنه أنصفها وأنفق عليها عندي والنفقة ثابتة حتى يعلم زوالها كما لو ثبتت عليه لها عشرة دراهم كانت عليه لها حتى يعلم زوالها كذلك النفقة عندي وثبوت النفقة عندي على الزوج في الحكم فيما قيل طلبها ذلك ويؤخذ لها مذ طلبت قلت وإن لم يحضر بينة هل يحكم عليه الحاكم بما استجمع عليه من النفقة طلب مدة في احضار بينة أو لم يطلب وأعجز البينة فمعى أنه إذا طلب المدة في إحضار البينة أنه كان منصفا لها فيما مضى أخذ لها بالنفقة فيما يستقبل ومدد في ذلك فإن أصبح على ذلك بينة وإلا لم يبن لي خروج من ذلك بعد أن طلبت إليه ذلك في الحكم إذا أعجز البينة وبطلت حجته وقلت إن طلب الزوج اليمين إلى زوجته أن تحلف أنه لم يكن منصفا لها هل له ذلك ؟ فمعى أن له ذلك على ما يراه الحاكم لأنه لو أقرت بذلك بطل عنه الحكم بذلك . وقلت فإن لم تحلف هل يرد الحاكم اليمين على الزوج فيحلف أنه قد كان منصفا لها فإن ردت اليمين إليه كان ذلك عليه ولا بد لها إما أن تحلف وإما أن ترد اليمين إليه قلت وإن لم تحلف ورد الحاكم اليمين على الزوج فحلف أنه قد كان منصفا لها هل يسقط عنه جميع ما اجتمع يوم كتب عليه القاضي إلى يوم حلف أم يسقط مذ يوم احتج عليه إلى يوم حلف وثبت عليه ما اجتمع عليه مذ يوم كتب عليه القاضي إلى يوم احتج عليه وكيف القول في ذلك ؟ فمعى أنه إذا ثبت لها

حجة الطلب فادعى أنه كان منصفا لها في تلك المدة كلها وبينها فحلفته على ذلك على حسب ما يراه الحاكم بطل عنه ذلك وإن ادعى أنه أنصفها شيئا من الأيام فعلى ذلك تكون اليمين ومعى أنه تكون اليمين في ذلك على لفظ دعواهما في ذلك أنه أنفق عليها في شيء من هذه المدة أو فيها كلها ما تستحق عليه من النفقة في تلك المدة التى تدعى .

مسألة :

قال محمد بن موسى حفظت عن والدى موسى بن محمد قال حفظه عن عمر بن محمد في رجل طلبت إليه امرأته نفقتها وكسوتها ومؤنتها ونفقة بنتيها وكسوتهما ومؤنتهما والمرأة مع زوجها أخذ زوجها بذلك وقال الفريضة والزيادة سواء والله أعلم .

مسألة :

وعن الحاكم إذا أثبت الفريضة على الرجل لزوجته أو لولده أو من يلزمه له ذلك سنة من يوم فرض ولم يعرف الشهور نقصت أو تمت فقال إن تقارر الخصمان في ذلك وإلا حكم بما لا يشك فيه وهو عندي على النقصان حتى يصح غير ذلك قلت له فإن كانت الفريضة على الأشهر هل يحكم بنقصان الأشهر فإن لم يصح نقصان الأشهر ولاتمامها أخذه بالذي عليه بما لا يشك فيه ووقف عما سوى ذلك ولا يدخل فيه إلا ببينة لأنهما مدعيان في ذلك وقال ينبغي للحاكم أن لا يهمل الاهتمام بمعرفة الأهلة ليقف على ذلك لئلا يدخل في الأحكام على غير يقين وقد قالوا أن السلاطين مصدقون في الأهلة لأنهم أصحاب الأمر والقيام في ذلك قال وإذا أقام

الحاكم ثقة يتفقد الأهلة قبل قوله في ذلك وإذا لم يقمه لم يقبل منه وحده إلا بثان مثله في الثقة قلت له فيخرج في الاعتبار أنه ينقص شهرين متواليين أو تمام شهرين متواليين قال قد قيل لا يكون ذلك وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال الشهر ثلاثون يوما وتسعة وعشرون يوما وعن أبي عبد الله وأما الذي يطلب يمين امرأته على ما يفضل عندها من الفريضة التي من نفقتها إلى حول سنة فلا أرى عليها يمينا في ذلك وعسى أن تكون هي تأكل من مالها في بعض الأوقات فليس له عليها أن ترد عليه من هذه الفريضة شيئا .

مسألة :

هذا مما حفظ محمد بن موسى عن والده موسى بن محمد وأما ما ذكرت من أمر الفريضة لها وما أمرك به أبو عبد الله من القيام بأمرها والوكاله في ماله فانظر لنفسك إن كانت المرأة زوجة والولد ولده فلها النفقة ولولدها ونفقة خادمها والكسوة للذي يخدمها من قبل زوجها فالواجب عليك أن تدين لها بذلك من مال زوجها لا من مالك إذا كان قد غاب عنها وأنت وكيله فلو لم يكن له وكيل كان حقها في مال زوجها الغائب على الحق والعدل .

وقلت إن إعطاءها نفقتها ومؤنتها من مالك أهون عليك من إعطائها من مال زوجها لذهاب دينك بما لا يجوز لك تسليمه إليها فلا نحب لدينك ذهابا ولا تبابا غير أنه من سلامة دينك أن تسلم إليها نفقتها وكسوتها ومؤنتها وولدها وخادمها فإذا منعتها فنخاف عليك ذهاب دينك وأنك قد ظلمتها وأما مالك فلا حق لها في مالك وأنت أولى به منها وذكرت الرواية عن رسول الله ﷺ في خروج المرأة من بيت زوجها بلا رأيه أنه لا نفقة لها

ففي رأى المسلمين أن المرأة إذا تولت عن زوجها فلا نفقة لها فإذا رجعت فلها النفقة فإنما ذلك بحضرة الزوج والزوجة وأما إذا كان غائبا كتبت عليه لها إذا لم يكن له مال حاضر فإذا كان له مال حاضر باع المسلمون لها من ماله في كسوتها ونفقتها وإذا كان لها ولد من زوجها وزوجها معها وطلبت لولدها النفقة أخذ لها بنفقة ولدها منه وكان ولدها معها وقد كتب بذلك من كتب من حكام المسلمين لامرأة مع زوجها وولدها عندها فأخذ الوالد بنفقة ولده وهو مع والدته وكذلك المرضع عند أمه يؤخذ والده لها برباية ولده وإن أبت أن ترضعه شد عليها في القول فإن أرضعته وإلا طلب لولده مرضعة وقلت إنه أخبرك من وكلك وعلى ما وصفت هذا شرط مجهول فإن اتفقت أنت وهي على أمر فذلك إليكم وأما الذي يعرف ويثبت فنفقة المرأة وكسوتها ومؤنتها ونفقة ولدها وكسوته ومؤنة خادمها إذا كانت ممن تخدم يؤخذ لها من مال زوجها إذا كان غائبا وذلك رأى المسلمين ونحن ليس عليك حكام غير أن الواجب عليك أن تتبع رأى المسلمين وما لك فيه النجاة والتمام حيث الدوام والمقام وجزيل العطاء في الإنعام وقلت إنه فرض لها النفقة والكسوة وحكم عليك في الغيبة فهذا ليس فيه بينات ولا اختلاف أى الحكام من الشهود والتعديل فإن كنت أنت تعلم أنك وكيل وفي يديك مال من ماله فأد إليها الذي يلزمك لها وليس في هذا خصومة ولا حكومة وهو إن شاء الله أسلم لك كذلك رأى المسلمين والسلام .

مسألة :

ومن عجز من الأحرار عن كسوة زوجته ونفقتها فهذا لازم له يسجن حتى ينفق فلا عذر له وليس هذا مثل الدين فيه الأجل حتى يوسر ويقدر وأما الزوجة فيؤخذ لها بما يلزمه لها .

مسـألة :

وقال أبو سعيد إن الرجل إنما عليه أن يبيع ماله في نفقة زوجته وأولاده الصغار خاصة وليس عليه أن يبيع أصل ماله في نفقة مطلقته ومن يلزمه نفقته إلا من فضل ما يقوته وعياله فإنه يبيع من ذلك الفضل وينفق على من يلزمه نفقته وأما الوالدان فقد قال من قال إنهما بمنزلة سائر الورثة ومن يلزمه عوله وقال من قال إنهما يلحقان بحكم الزوجة وأولاده الصغار في هذا الباب .

مسـألة :

ومن الزيادة وإذا صح غيبة الغائب وأنه حيث لا تناله الحجة وأقامت زوجته البينة أنها زوجته وأنه غاب عنها أمرها الحاكم أن تستدين عليه إلى سنة أو كما يرى من كسوتها ونفقتها من بعد تلك المدة ويصير إليها الحاكم من مال الغائب فإن طلب ولي الغائب يمينها ما معها له كسوة ولا نفقة لزمها ذلك فإن لم يطلب وليه ذلك فعلى الحاكم أن يحلفها ثم يصير إليها ذلك بعد اليمين ويأمر الحاكم ببيع مال الغائب بالنداء .

بـاب (١٢)
فـي كســوة الزوجــة وأحكامهــا

وعلى الـزوج لزوجتـه من الكسـوة أربعة أثواب لكل سنة أزار ودرع وخمار وجلباب وقد قيل على الموسر أن يصبغ لها ثيابها بالورس والمعسر بالفوة ومن غيره وقيل عليه أن يصبغ الدرع وقال من قال الدرع والخمار ومن غيره ستة أثواب قميصان وجلبابان سداسيان وخمار وملحفة ثمانية قال غيره وعن أبي علي فيـما أحسب في أبي سعيـد وملحفة لينة ثمانية وخمار من حرير أسود قال غيره وإن كان فقـيرا فخـمار من صوف وعليـه خياطة القميصين اللتين يعطيهما فإن انخرق بعد ذلك فعليها إصلاحه وإن عناها حرق أو سرق أو غرق أو نحو هذا فذهب فيه ما أعطاها من الكسوة والنفقه فعليه أن يحضرها أيضا ما يلزمه لها وإن أتلفته هي لم يكن لها عليه كسوة ولا نفقة إلى الوقت الـذي أعطـاهـا ومن غيره قلت فإذا انخرقت قبل السنة فهل عليه بدلهن ؟ قال نعم وتـرد عليـه أخـلاقهن وإن لم ينخرقن إلى أكثر من سنة فأحببت أن يكسوها غيرهن ثيابا جديدة وإن حالت السنة فطلبت أن يبدلها بهن كسوة أخـرى ردت عليـه الكسـوة الأولى وكسـاهـا غيرهن فإن سرقت كسوتها أو نفقتها التي كساه وأنفقها فأما الكسوة إذا حكم عليه بها حاكم فدفعها إليها ثم سرقت أو احـترقت فلا أرى عليـه بدلهـا وإن كان إنما كساها بغير حكم من حاكم فعليه بدلها .

قال محمـد ابن المسبـح لا ألـزمه أن يكسوها ثانية إلا أن لا يكون لها مال فإن كان لها صداق فمن صداقها وإن خرقته على جنبها من لبسها وإن أتلفتـه هي لم يكن لها عليـه كسـوة ولا نفقـة إلى حول السنـة حتى ينقضى

وقت ما أعطاها وأما النفقة فأرى عليه بدلها أيضا إذا أنفق عليها بحكم من حاكم والله أعلم .

قال أبو علي إذا سلم إليها نفقتها لسنة ثم تلفت من غير أن تتلفها فعليها بدلها أنفق عليها بحكم أو بغير حكم .

ومن غيره وأما إذا عنى الزوجة حرق أو سرق أو غرق ونحو هذا فذهب فيه ما أعطاها من الكسوة والنفقة فأما النفقة فعليه بدلها كانت بحكم أو بغير حكم .

وأما الكسوة فقد قيل عليه بدلها كانت بحكم أو بغير حكم . وقال من قال إن كانت بحكم فليس عليه بدلها وإن كانت بغير حكم فعليه بدلها وقال من قال ليس عليه بدلها إذا كانت بحكم إلا أن يكون له مال فإن كان لها صداق فمن صداقها وأما إن خرقت كسوتها على جنبها من لبسها فقال من قال ليس عليه بدلها إلا أن يكون لها مال وقال من قال عليه بدلها وترد عليه أخلاقها وأما إذا حالت السنة ولم تتخرق كسوتها فطلبت أن يبدلها كسوة أخرى ردت عليه الكسوة الأولى وكساها غيرها وأما إذا كانت هي أتلفت النفقة والكسوة لم يكن لها عليه نفقة ولا كسوة إلى الوقت الذي أعطاها وهذا كتبته على ما بان لي من الأثر فينظر فيه ولا يؤخذ منه إلا بما وافق الحق والصواب .

مسألة

وإذا كانت الزوجة ممن لباسها الكتان والحرير وكان واسعا لذلك فذلك لها وإن كانت ممن تلبس الكتان والقطن وكان واجدا لذلك كساها مثل ذلك .

قال محمد بن المسبح ليس الحرير من الكسوة في الحكم ولو كان في الغناء وكانت الغاية فيهما وإنما هو الليان والكتان .

مسألة

وعن الرجل ماذا عليه للمرأة من الكسوة ؟ قال الأزار والدرع والخمار والجلباب ودفاها في الشتاء وعلى الموسر قدره وعلى المقتر قدره .

مسألة :

وسئل عن طول الجلباب للمرأة في الكسوة وعرضه قال عندي أنه قيل خماسى وسداسى قلت له فالذي يجعله واحدا كم يكون ؟ قال يعجبني أن يكون لها الأوفر وقيل إن العرض كما يكون سنة ذلك مع العمال له .

مسألة :

فأما الخمار فهو أن يوارى المنكبين وإن كان فقيرا كان خمار صوف وأما الجلبابان فقد قيل إن عرضه كما يكون سنة ذلك مع العمال له وقال قوم يوارى نصف اليد وقال من قال سداسيان وقال من قال خماسى وسداسى وأما القميصان فقال من قال تكون سابغة إلى الكعبين وقال من قال إلى أن توارى بضعة الساق وأما الملحفة فثمانية وعليه خياطة القميصين .

مسألة :

ومن تأليف أبي قحطان مما ذكر أنه من كتاب ابن جعفر سألت أبا عبد الله عن رجل رفعت عليه زوجته بنفقتها وكسوتها فأخذه لها الحاكم

بذلك وفرضها عليه حتى دفع إليها الكسوة فأرادت بيعها وكره ذلك الزوج وطلب أن تلبسها قال ذلك للزوج عليها وليس لها بيعها فإذا حالت السنة مذ يوم دفع إليها هذه الكسوة فله أن يأخذ منها بقية هذه الكسوة إن كان بقى منها شيء ويكسوها كسوة جديدة لما يستأنف قلت فإنها كانت ربما ليست هذه الكسوة التي كساها إياها وربما لم تلبسها وليست لها كسوة أخرى من مالها فحالت السنة وهذه الكسوة أعطاها جديدة أله أنيأخذها؟قال نعم له أن يأخذها قلت فإن باعتها وأخذت ثمنها ولبست هي من مالها وطلب هو أن تردها وتلبسها قال فإذا أتلفتها فهي لها عن سنة مذ دفعها إليها قلت فإن قبضت منه هذه الكسوة فلم تلبسها حتى حالت السنة وهي بحالها له أن يأخذها منها ؟ قال لا هي لها وإنما عليها أن ترد عليه إذا كانت قد لبستها قليلا أوكثيرا وكذلك قيل قال وإذا افترقا فعليها أن ترد عليه بقية هذه الكسوة التي أخذه بها الحاكم وليس عليها أن ترد عليه ما فضل من النفقة إذا دفعها إليها .

مسألة :

وسألته عن المرأة إذا فرض لها الحاكم النفقة والكسوة على زوجها وقبضتها بالحكم للسنة هل يجوز لها أن تبيعها وتأخذ ثمنها لنفسها أوليس لها ذلك ؟ قال معى أن ليس لها ذلك لأنها مال له فليس لها أن تبيع ماله إلا بإذنه قلت له فإن كانت قد فعلت يلزمها أن ترد الثمن الذي باعتها به أو ثيابا مثلها ؟ قال معى أنه إذا لم يثبت البيع كان له الخيار إن شاء الثمن وأتم البيع وإن شاء ضمنها الثياب إن كان يدرك لها مثله وإن شاء قيمتها في نظر العدول قلت له فإن لم يعلم المشتري لها منها أنها من كسوة الزوج ولم

يصدقها في ذلك ما يلزمها للزوج إذا تمسك عليها المشتري بالبيع ؟ قال معى أن له الخيار على ما معنى في الجواب الأول قلت فهل تحبس إذا باعت كسوته بلا رأيه فأقرت بذلك ؟ قال معى أنها إذا كانت ممن تعمل ذلك على سبيل التجاهل والغشم كانت حقيقة بالعقوبة لأنها تبيع ماله وإن كانت لا تعرف بالحيل وظنت أن ذلك واسع لها إذا سلمت إليها لم يبن لي عليها عقوبة قلت له فإذا ردت عليه القيمة هل عليه أن يحضرها كسوة مكانها طلبت ذلك أو لم تطلب في الحكم الجائز ؟ قال معى أن عليه كسوة زوجته يحضرها إذا أخذ العوض مكانها ولم يتم لها ما فعلته قلت له فإن أحضرها كسوتها للسنة ثم تمت السنة وهذه الكسوة باقية وطلبت كسوة للسنة المستقبلة أو كانت قد باعتها فأتم لها ما فعلته من البيع وفي النظر أن لو كانت بعد عندها لكانت باقية مثل هذه هل يكون عليه أن يحضرها كسوة ثانية للسنة المستقبلة ولا تحسب له ما بقى من هذه الكسوة الأولى التي باعتها ؟ قال معى أنها إن كانت باقية كان لها الخيار إن شاءت ردتها فكساها كسوة جديدة وكذلك إن باعتها في السنة أو بعد السنة فله ثمنها أو قيمتها وعليه كسوتها إلا أن يتم لها بيعها ويجعلها لها ويتراضيا على ذلك بكسوة سنتها كان ذلك لهما وإذا حالت السنة كساها إذا تتاما على ذلك قلت له فإذا احتجت هذه المرأة أن هذه الكسوة إنما بقيت بعد السنة لأني كنت ألبس ثيابي التي لي من غيرها وتكون هذه الكسوة في الأوقات ولو كنت ألبسها وحدها لم يكن بقى منها شيء هل يكون لها في ذلك حجة وتكون بقية الثياب لها بمقدار ما لبست غيرها على قولها أم لا يقبل منها ذلك وتكون بقية الثياب له ؟ قال معى أنه إذا كانت الثياب له دونها وإنما لها أن تلبسها فإذا لم يحل هو بينها وبين لباسها كانت الثياب له ولا يقبل منها قولها هذا

قلت له فإن أرادت أن تلبسها غيرها وتلبس هي ثياب نفسها هل لها ذلك بغير رأى الزوج إذا أخذتها منه بالحكم لما يستقبل ؟ قال معى أنه إذا كانت الثياب له لم يكن لها أن تلبسها غيرها وإنما مأذون لها بكسوتها هي قلت له فهل لها أن تصبغ هذه الكسوة بغير رأيه حمرة أو صفرة أو سواداً أو قيمتها غير مصبوغة وكساها غيرها ؟ قال معى أنه إذا كانت الثياب له لم يكن لها ذلك إلا برأيه قلت له فإن فعلت ذلك بلا رأيه ما يلزمها ؟ قال معى أنها ضامنة لأصل الثياب عندي فإن شاء أتم لها ذلك وكانت بحالها مما يلزمه لها من الكسوة وإن شاء أخذ بقدر نقصان ما أنقصها من أسباب الصبغ وإن شاء أخذها فكساها غيرها قلت له فإن طلب أن يأخذ قيمة ما أنقصها من الصبغ ويجعلها من كسوتها بحالها قال كان لها الخيار عندي إن شاءت فعلت ذلك وإن شاءت ردت عليه ذلك وكساها كسوة جديدة في وقت ذلك قلت له فإن زاد الصبغ في قيمتها فطلب أخذها منها ويحضرها ثيابا بيضا هل له ذلك بلا أن يرد عليها قيمة ما زاد من الصبغ قال معى أنها إذا لم تكن مغتصبة لهذه الثياب وإنما صبغتها بسبب كان له عندي الخيار إن شاء تركها لها كسوة إن اتفقا على ذلك وإن شاء رد عليها قيمة ما زاد فيها من الصبغ وأخذها وكساها كسوة جديدة وإن شاء رد عليها قيمة الصبغ وكانت الثياب لها وكساها إياه قلت له فهل يجوز للمرأة أن تغسلها بغير رأيه من النجاسة والصية قال معى أن لها أن تغسلها بغير رأيه من النجاسة وأما من الصية فيعجبني أن تشاوره في ذلك ؟ قلت له فإن لم يأذن لها أن تغسلها من الصية فهل يحكم عليه هو بغسلها أو يأذن لها أن بغسلها ؟ قال معى أنه قد قيل ذلك أن عليه غسل ثيابها ولعل ذلك إذ هي له سواء كانت من النجاسة أو من الصية مما يوجب غسلها قلت له فما يوجب غسلها من الصية ؟ قال

معى أنه يكون مثل اللباس وما عليه من الوسط من اللباس . قلت له فهل لها أن ترتق الإزار بلا رأيه ؟ قال معى أنه إذا كان ذلك فعل مثلها في الكسوة أعجبني أن يكون ذلك لها إذا كان لا يضره .

مسألة :

والمرأة إذا أعارت من ثياب نفسها فذلك لها وأما الثياب التي يكسوها إياها الزوج فلا تعيرها إلا برأية قال غيره ذلك إذا كساها عما يلزمه من كسوتها بشرط أو بحكم من حاكم وأما ماكساها بغير ذلك فهو لها في بعض قول أهل العلم .

مسألة :

وسألته عن المرأة إذا فرضت لها الكسوة وأحضرها وقبضتها أتكون في يدها أمانة أو مضمونة ؟ قال إنها تكون بمنزلة الأمانة فإن هي خرجت بها من عنده وهو منصف لها من غير إساءة فلا يجوز لها ذلك ولا يجوز لها أن تلبسها إلا في حال مساكنتها قلت له فحين خرجت من منزله ومساكنته وأخذت الثياب هل تضمنها ؟ قال معى أنه يلزمها عندي معنى الضمان لأنها متعدية ومن تعدى إلى ما لم يؤذن له لزمه معنى الضمان عندي قلت له فإذا الزمها معنى الضمان بتعديها إلى ذلك يثبت عليها قيمتها أو مثلها تلفت أو لم تتلف أو إنما يلزمها ذلك إذا تلفت ؟ قال معى أنها إذا كانت مضمونة عليها فهى مضمونة عليها حتى تردها إليه أو يدعها لها برضاه قال معى إن هي ادعت إليه الإساءة أنه كان مسيئا لها كان عليها البينة وإن ادعى هو أنها لا تساكنه دعى على ذلك بالبينة فإن أحضرا حكم لكل

واحد منهما بما يتبين له من ذلك وإن أحضر أحدهما حكم له أيضا وإن أعجز استحلف كل واحد منهما فإن حلفا ثبت على كل واحد منهما ما يلزمه لصاحبه من الحق بيمينه التي حلف عليه وإن نكل أحدهما وحلف الآخر فكذلك يحكم له بما حلف عليه من دعواه . قلت له فإن طلب الزوج عليها كفيلا بنفسها إذا قال إنها لا تساكنه فيوم تهرب من الزوج كان على الكفيل إحضارها ؟ قال ما لها يحضر عليها كفيل ولم ير عليها ذلك قلت له فهل عليها كفيل بالكسوة التي ادعاها إليها بالحكم في يوم تهرب منه كان على الكفيل إحضار الثياب ؟ قال لا يبين لي ذلك لأنها هي أمانة ولا يقع لي فيما يوجب النظر أن يلزمها بالأمانة كفيل وإنما هي يوم بيوم قلت له ففي حال ما يلزمها ضمانها يلزمها الكفيل؟ قال هكذا يشبه عندي إذا كانت مضمونة ما لم تتحول إلى حال يبريها من ضمانها من تسليمها إليه أو تركه الثياب عليها وفي يدها وترضى بذلك قلت له فإن سكت ولم يقل لها شيئا بلسانه إنه رضى أيكون سكوته رضى حتى ينزعهن منها قال لا أدري ووقف عن ذلك فراجعته في ذلك فقال أما في الحكم فلا يبين لي إلا بيان باللسان وأما حال الاطمئنان فإن وقع لها ذلك وتبين فأرجو أن يستحيل عنها الضمان بتركه ذلك لها على معنى الأول من سكوتها .

مسألة :

وعن الرجل إذا كسا زوجته من غير شرط ثم نشزت من عنده لمن تكون الكسوة التي عليها لها أو له كان النشوز منها أومنه؟ فمعى أنه قيل إذا لم يكسها بحكم من حاكم ولا شرط أنه كساها على هذا فهو لها حتى يشترطه عليها ومعى أنه قيل هو على سبيل الكسوة حتى تشترط عليه والأول عندي في الحكم وهذا في التعارف .

مسـألة :

وعن المرأة إذا وجب لها على زوجها كسوة فادعت أن كسوتها الحرير وقال زوجها كسوتها الصوف ما الحكم في ذلك ؟ قال يدعى كل واحد منهما بالبينة على ما يدعى من أهل الخبرة بهما فإذا قامت بينة أحدهما حكم له على صاحبه بما صح له وإن قامت بينتهما جميعا على ما يدعيان فمعى أن البينة بينتها لأن البينة على المدعى وهي المدعية وبينتها أولى فإن لم يحضر أحدهما بينة على ما يدعى فإنما يحكم لها بما صح معه من حالها من قول أهل الخبرة بها فإن عدم ذلك أخذه بها بأوسط كسوة أهل زمانها من النساء وما عليه العامة من أهل بلدها والله أعلم .

مسـألة :

وإذا كانت كسوة المرأة حريراً وعجز الزوج عن ذلك كان عليه إما أن يكسوها كسوة مثلها وإما أن يخرجها .

مسـألة :

وإذا فرض الحاكم على الزوج كسوة لزوجته فإنه يقول لها قد فرضت لك عليه هذه الكسوة للسنة المستقبلة من يومك هذا وعلى هذا يقبضها وليس على الزوج تسليم الكسوة بعد أن يفرض لها عليه إلا أن تصل إلى المنزل الذي يسكنانه فحينئذ يجب لها أخذ الكسوة منه فإن ادعت المرأة تلف شيء من الكسوة كانت مدعيه فإن صح ما تقول من تلف الكسوة فقال من قال غليه بدل ذلك إذا صح ويحكم عليه وقال من قال لا شيء عليه إلا بعد السنة التي قد أدى كسوتها فيها .

مسـألة :

وإذا قال دفـع الـرجـل إلى امـرأته شيئا من الثياب أو من الكسوة ولم يشترط عليها في ذلك شرطا ولا كان برأي حاكم فذلك للمرأة فمتى طلبت الكسوة كان عليه الكسوة كان عليه أن يحضرها الكسوة ولا يحسب له ما أعطاها .

مسـألة :

فيمن كسى زوجتـه أو حلاهـا بغـير شرط ولا حكم أن ذلـك الحلى والكسـوة للزوج حتى تشـترط المرأة على الزوج أو يسمى به الزوج للمرأة على وجه الهبة أو غير ذلك فأما على وجه الكسوة والتحلية فذلك له حتى يسمى به لها .

مسـألة :

ومن جواب أبي الحـواري وعن المـرأة ترفـع على زوجهـا بالكسوة أو بفـريضـة لولـدهـا وأشباه هذا فيؤجل في الكسوة فتقول المرأة إنها تخاف أن يهرب وتطلب أن يؤخـذ عليهـا كفيـل فعلى ما وصفت إذا طلبت المـرأة الكفيل على زوجها وقد خافت أن يهرب وقد أجل في الكسوة كان لها ذلك أن يحضرها كفيلا بنفسه وقد رأيت نبهان حكم بذلك وأقول إن لم يقدر على الكفيـل لم يكن عليـه حبس وإنـما الحبس على من يقـدر على الكفيل وأما فريضة الولد لأمه على أبيه فلا يؤخذ عليه كفيل بذلك ، قال كذلك حفظنا .

مسـألة :

وسألته عن امرأة غنية تزوجت رجلا فقيرا وهي عالمة بفقره وتزوجها وهـو عالم بغنـاهـا ثم إنها رفعت عليه بكسوتها ونفقتها إلى الحاكم وصح مع

الحاكم فقره وغناها هي ، بم يحكم عليه الحاكم على قدرها هي أو على قدره هو في حال فقره ؟ قال معى أنه قد قيل يؤخذ لها بكسوة مثلها في قدرها وكذلك عندي نفقة مثلها في قدرها وأدم مثلها ولا يخل بها عن ثبوت حالها .

مسألة :

من الزيادة المضافة قلت فالمرأة إذا شرطت على زوجها أن كسوتها الحرير ونفقتها البر وهو فقير يثبت عليه ذلك ، قال لا إذا كان فقيرا لم يثبت عليه .

مسألة :

رجع إلى كتاب بيان الشرع وعن الرجل إذا طلب أن تلبس زوجته ثيابا حسنة وهي لا تلبس إلا ثيابا دونه هل يلزم له ذلك فليس يحكم عليها بذلك إذا لبست ثيابا تستتر بها وتواريها .

مسألة :

ويؤجل في كسوة المرأة على ما يراه الحاكم من قوته وضعفته ومن تأليف أبي قحطان عن أبي عبد الله سألت كم يؤجل الضعيف في الكسوة قال يفسح له في الأجل ويؤجل في بعض الكسوة نصف شهر إلى عشرين يوما والباقي يفسح له فيه .

ومن غيره ، وإذا رفعت المرأة على زوجها بالكسوة فإنه يؤجل شهرا .

ومن حفظ محمد بن علي واجعل له أجلا في الكسوة نصف شهر يحضر إزاراً وجلبابا ودرعا وخمارا ويحضر الباقي إلى شهرين وكسوة المرأة معنا درعان وإزار من قطن وخمار وجلبابان في السنة .

مسألة :

وعن الرجل إذا خرجت زوجته من منزله بغير إساءة منه ثم إنها طلبت الرجعة إلى معاشرته ومساكنته وطلبت الكسوة والنفقة وطلب هو المدة في ذلك قال : أما النفقة فلا يبين لي فيها مدة وهو مأخوذ لها كل يوم بنفقتها وكذلك الكسوة لا غناية لها عنها وفي بعض القول أنه لا مدة له فيها ويؤخذ لها بالكسوة من حينه إلا أن يمدد بقدر ما يمكنه شراؤها من السوق الحاضر له أو المجتمع موضع البيع الذي يطيق إلى البلوغ إلى ذلك بلا مضرة عليها .

مسألة :

وعن أبي الحسن فاعلم أنه إذا كانت اعترضت ثيابا من نقدها فتلك هي لها دونه وليس تلك الثياب له إذا كان قد جاز بها فإن طلبت كسوتها منه كان لها ذلك فإن ادعى أن عندها له ثيابا كسوة ونزل إلى يمينها حلفت ما عندها له كسوة إلا ما عرض لها من نقدها وليس هي من كسوته لها وليس عليها حنث إذا صدقت في ذلك أو تكون يمينها على حسب ما ذكرنا أو على غيره من هذه الألفاظ التي تخرج بها على ما يدعى وإنما تحلف على ما يدعى هو .

مسـألة :

وأجـرة تقطيـع كسـوة الـزوجـة وخيـاطتها على الزوج أول مرة فإن انخرقت الثياب أو احترقت من جهتها هي كان ذلك عليها دون الزوج فإن كان شيء من الحـروق مما يحتـاج إلى الـرقعة ولو حدث ذلك بعد لبسها لها فمعى أنهـا تشبـه معنى الكسـوة إذا تلفت كلهـا من غير أن تتلفها فلا بدل عليـه في الكسـوة وقيل عليه البدل إذا تلفت من غير إتلافها وقيل إن كانت غنيـة فليس عليـه وإن كانت فقـيرة فعليـه لئـلا يضـر بها وأما إن تلفت من فعلها ومن ذاتها فلا أعلم أن عليه بدلها إلا إذا كانت فقيرة ولزمها الضرورة في ذلك لم يجز عندي أن يحمل عليها الضرورة وكان عليها ضمان لما أتلفت وأخذ لها بكسوتها إن شاء وإن شاء طلقها وكان عليها ضمان ما أتلفت .

مسـألة :

ومـما يوجـد عن أبي الحسن وقال يلزم الرجل لامرأته أربعة أثواب في السنـة إزار وقميص وجلبـاب وخمار وقال الخمر اليوم قد ذهبت فجعلوا بدل الخـمار مقنعـة أو جلبابا تكون الكسوة قدر كسوة المرأة إن كان حريرا فحريرا وإن كان كتانا فكتانا وإن كانا قطنا فقطنا وإن كان صوفا فعلى قدر لباسها .

بـاب (١٣)
في كســوة الزوجــة إذا طلقت أو مـات زوجهــا

وقال أبو عبد الله في رجل أخذه الحاكم بكسوة زوجته فكساها للسنة المستقبلة ثم فارقها وقد خلا من السنة ما خلا أنه يرجع عليها الزوج بقدر ما بقى من السنـة إن كانت الكسـوة أسلمهـا إليهـا دراهم وإن كانت الكسوة سلمها لها ثيابا فإذا فارقها ردت عليه كسوته التي لزمته وسلمها إليها إلا أن تكـون الكسـوة قبضتهـا المرأة ولم تلبسها فإنها تقوَّم قيمة وللمرأة من الكسوة بقدر ما مضى من السنة إلى أن فارقها وعليها يمين ما لبستها وأما إذا كان الزوج كسى زوجته كسوة من قبل نفسه بلا حكم حاكم ثم فارقها لم يرجع عليهـا بقليـل ولا كثـير . وكذلك قال أبو زياد قلت لأبي الحواري فإنها إنما تغـزل لنفسهـا الثيـاب وتجمع فإن طلقها وطلبت الكسوة إلى الحاكم فقال عندها من الثياب كذا وكذا من مالي فإن كانت اصطنعت هذه الثياب برأيه فإنهـا لا ترفـع له من كسـوتهـا وهي لها ولا يرد عليها فيها شيء إن فارقها أو ماتت أو مات عنها ومن غيره الذي معنا أنه إذا أراد أن لا يرفع له من كسوتها وهي لها وقد قيل ما كساها بحكم حاكم أو بغير حكم فهو له ويرفع ويرد .

مسـألة :

وأحسب عن أبي علي قال إذا أخـذت المـرأة زوجها بكسوتها ورفعت بها عليـه فأخـذه بها الحـاكم لها ثم مات فما بقى من تلك الكسـوة ميراث لورثته فإن طلقها وهو حي فعليها أن تردعليه؟قلت فإن ماتت هي فما بقى

من تلك الكسوة للزوج خاصة أو لجميع ورثتها قال هي للزوج خاصة قلت فإن مات هو فطلب من ورثته بقية تلك الكسوة ألهم ذلك ؟ قال لا .

مسألة :

سئل عن رجل فرض عليه الحاكم كسوة لزوجته ومدد في ذلك ثم طلقها بعد أن مضى من المدة أيام قال يلزمه من الكسوة المفروضة بقدر ما مضى من المدة في السنة من الكسوة قلت له فإن اتفقا أن يعطيها قيمة الكسوة دراهم بقدر ما مضى قال له ذلك .

مسألة :

وفي امرأة رفعت على زوجها إلى الحاكم وطلبت منه أن يكسوها ولم تحضر عنده كسوة واتفقا على أن يسلم إليها خمسين درهما إلى مدة معلومة عن كسوة السنة ولبست هي ثيابا لها وساكنت زوجها ما شاء الله ثم طلقها قبل أن يسلم إليها الخمسين أيلزمه لها شيء أم لا ؟ فعلى هذه الصفة فيعجبنا أن يثبت للمرأة من الدراهم بقدر المدة التي ساكنت زوجها إلى أن طلقها من حساب السنة .

بـاب (١٤)
في نفقـة الزوجـة الصـبية وكسوتهـا

وعـرفنـا أنه لا نفقة على زوج الصبية حتى تبلغ في بعض القول وما تكـون نفقتهـا على والدها أو في مالها ؟ فبعض يقـول إنه إذا دخل بها أخذ بنفقتها في الحكم فإن بلغت ورضيت به زوجا كان قد أنفق على زوجته وإن لم ترض به زوجا كان ذلك محسوبا مما تستحق من صداقها ولا يبين لي على هذا براءة لوالدها من نفقتها إلى أن تصير إلى حد تستغنى به وتقوم بأودها بوجـه من الـوجـوه وإلا فهـو مخاطب بنفقتها كان لها زوج أو لم يكن لها زوج ولا يبـين لي أن يؤخـذ زوجهـا بنفقتهـا على هذا القـول الـذي قد قيل أنه يؤخذ به إلا بمقدار ما تستحقه عليه من حقها فإذا جاوز ذلك لم تكن عليه نفقة في الحكم وإن نفقتها على والدها أو في مالها .

مسـألة :

ومـا يوجـد عن أبي الحسن رحمـه الله وسأله سائل عن الرجل يتزوج الصبيـة فينفق عليهـا وهي معـه أو لم تبن إليـه ثم تبلغ فتغـير هل تحسب له تلك النفقة قال إذا لم يجز بها ثم غيرت بعد بلوغها حسب له ما أنفق عليها وإن جاز بها لم تحسب له تلك النفقة .

ومن غيره قال : وقد قيل تحسب عليها جاز بها أو لم يجز بها غيرت أو لم تغير لأنه لا نفقة لها عليه وقال من قال يحسب عليها إن غيرت وإن لم تغير لم يحسب عليها ، وقال من قال إن أنفق عليها بحكم من حاكم ثم غيرت حسب عليها وإن لم تغير لم يحسب عليها ، وإن أنفق عليها بغير حكم من

حاكم لم يحسب عليهـا أتمت التـزويـج أو غيرت جاز بها أو لم يجز بها وقـد اختلف في نفقة الصبية على زوجها فقال من قال لا نفقة عليه لها جاز بها أو لم يجز بها كانت فقيرة أو غنية لها مال أو لم يكن لها مال وقال من قال لها النفقة إذا جاز بها كانت غنية أو فقيرة وقال من قال إذا دخل بها فإن كانت غنية لها مال فلا نفقة لها عليه وإن كانت فقيرة كانت لها النفقة عليه والاختلاف فيما يحسب عليها واحد لم نعلم في ذلك اختلافا ومن غيره قال وقد قيل إن أنفق عليها بغير حكم ردت عليه وإن أنفق عليها بحكم لم ترد عليه وكذلك إذا غيرت .

مسـألة :

ولا نفقة على زوج الصغيرة حتى تبلغ الجماع .

قال أبـو المـؤثـر لا نفقـة للصغـيرة حتى تبلغ فيكـون حكمها حكم غيرها من النساء إن رضيت به .

وإن جامعها ثم نشزت عنه عزلت عنه وحكم عليها بالكسوة والنفقة حتى تبلغ فإن رضيت به فلها صداقها وهي زوجته ولم يتبعها بشيء مما كان أنفق عليهـا وكسـاهـا وإن لم ترض به فرق بينهـما وطـرح عنه ما كان كساها وكذلك الرتقاء وقال أبو المؤثر أما الرتقاء فليس لها عليه نفقة في الأجل فإن رضى بها أو عاشرها فعليه الكسوة والنفقة .

مسـألة :

وعن أبي سعيـد وأمـا نفقـة الصبيـة المطلقة إذا ثبت لها على الزوج فعندي أنها مثل سائر حقوقها وإن أسلمها إلى والدها رجوت أن يسع ذلك

ويكـون وجهـاً من الخـلاص كانت معـه أو ناحيـة منه إذا كان منصفا لها في نفقتهـا من عنـده أو مما يقبض لها وإن اتهم في ذلـك أعجبني أن يجزى ذلك عليهـا لأن ذلـك لازم لها هي وسـواء في التسليم عنـدي جملة أو متفـرقا إذا كانت قد استحقته أو استحقته بعد ذلك فلا يعجبني أن يسلم إلى والدها إلا ما قد استحقتـه وصـار دينـا لها أو يكـون دينا كما وصفت لك وأما معرفة بلوغ هذه الصبيـة ففي الحكم إنـما يصـح بقول شاهدي عدل أو شهر ذلك وأمـا في الاطمئنـانة فأرجو أن يصح بقول المرأة التي تصدق في مثل ذلك إذا اطمأن القلب إلى قولها .

مسـألة :

من الزيادة المضافة من تقييد الشيخ أبي محمد عن أبي مالك رحمهما الله في تزويـج الصبيـة قلت فالتي زوجهـا أبـوها إذا نفرت عن زوجها يمنع عنهـا إلى وقت بلوغهـا أم مخالفـة لليتيمة قال مخالفة لليتيمة وترد إلى الزوج وتكره على الرجوع إليه .

مسـألة :

مما عرض على موسى بن محمد عرضه عليه والده محمد وأما اليتيمة فلا نرى تزويجها فإن كان قد جاز بها عزلت عنه وأنفق عليها من حقها إلى بلوغها فإذا بلغت فإن رضيت به زوجا حسب لها وأنفق عليها من حقها وإن لم ترض به أخذت بقية حقها وإن ماتت وهي صبية فلا ميراث له منها .

وقـال غيره إن أتمت التـزويـج إذا بلغت فقـد أنفق على زوجتـه ولا تحاسب وإن لم تتم النكاح حسب عليها .

مسـألة :

وعن رجل تزوج صبية لم تبلغ وأجازه والدها عليها وكان معها في منزلها شهراً يأوى إليها ثم أنكر الدخول واعتزلها وادعت الجارية الدخول منه بها وطلبت الكسوة والنفقة قال لا أرى قولها يقبل عليها حتى تبلغ فإذا بلغت فإن رضيت به تم النكاح وإن ادعت الدخول في الوقت الذي كانت معه كان القول قولها عليه ولزمه الصداق وإن اختارته كانا على نكاحهما وإن كرهته وقد ادعت الدخول أخذت صداقها وخرجت وليس لها عليه كسوة ولا نفقة حتى تبلغ وإن لم يكن لها مال إلا أن يقر هو بالوطء قلت أرأيت إن ادعت الوطء وقد كانت معه ثم ماتت قبل أن تبلغ أللورثة عليه صداق ؟ قال لا ومن غيره من جواب أبي الحواري رحمه الله فإن كان قد أرخى عليها سترا أو أغلق عليها بابا أو خلا بها في موضع يمكن فيه الجماع فإن ادعت ذلك عليه الصبية فالقول قولها وعليه صداقها ولا ميراث له منها .

مسـألة :

وحفظت عن الشيخ في الصبية إذا سلم إليها زوجها البالغ شيئا من صداقها ونقدها قال فإن سلمه إليها ولم يشترط عليها شيئا فأتلفته أو أكلته فليس عليها شيء في ذلك وإن أسلم إليها وأعلمها أن ذلك من نقدها ففي ذلك اختلاف منهم من يقول عليها ذلك ومنهم من يقول هو أتلف ماله وأعطى الصبية وكأنهم لا يرونها جناية منها وكان ذلك على حد التسليم ولم تكن هي سرقته .

بـاب (١٥)
في نفقـة الزوجــة إذا غـابت أو حبست أو حبس الـزوج

وإذا حبست المــرأة في السجن بشيء من قبـل زوجهـا أو مرضت أو حدث لها عنده سبب لم يمكنه جماعها فعليه في كل ذلك نفقتها وكسوتها في الـسجن وإن حبست بسبب غيره من حدث أحــدثتــه فقــد قال من قال لا نفقة عليه وكذلك كل منع جاء للجماع منها أو من أحد فعله بها فلا نفقة عليه قال محمد بن المسبح إذا حبست على شيء يعلم أنها تقدر على فعله فلم تفعله فلا نفقـة لها عليـه ولا كسـوة وإذا كان شيء تعجـز عنه فعليه أن ينفق ويكسـو والمطلقـة التي تجب لها النفقـة في مثـل هذا الزوجة في الحبس والأدم وغيره .

مســألة :

وكذلك لو حبست امرأة رجل في السجن بدين عليها لم يكن لها على زوجها نفقة ما دامت في السجن .

ومن غيره قال قد اختلف في التي تحبس في السجن بحق يلزمهــا في الإسلام وهي يجوز عليها ولا مغصوبة فقال من قال إن ذلك ليس من فعلها ولا من فعله وإنـما ذلـك شيء لزمها في الحق فعليه نفقتها على كل حال في السجن لأن الأمر من حكم المسلمين وقال من قال ليس عليه نفقة لها لأنه ممنوع منها على كل حال وقال من قال إن كان الحبس لها من قبله كان عليه نفقتهـا وإن كان من قبـل حدث أحـدثتـه هي أو من قبـل غيره فليس عليه نفقتهـا والـذي معنا أنه إذا صح له عليها حق يجب عليها أداؤه في الإسلام

من الحقوق اللازمة لها في مالها فلم تؤد ذلك وحبسها الحاكم له بهذا الحق اللازم لها وهي قادرة على أدائه فليس لها عليه نفقة وكذلك ما كان من فعلها هي التي تكون فيه قادرة على الخروج منه وأما ما حبسها به مع الحاكم من حبس المتهم وغير ذلك مما يكون فيه الأدب الذي لا مخرج لها منه ولا تقدر على فكاك نفسها فعليه نفقتها على هذا لأنه هو حبسها وعرضها للحبس ولا حق عليها فيه فتؤديه وكذلك إن كان شيء من الحقوق وكان هو يعلم أنها معسرة فعليه نفقتها على هذا لأنه لو صح ذلك مع الحاكم لم يحبسها إذا كانت معسرة ولا يجوز له هو أن يحبسها إذا كانت معسرة بالحق وذلك أنهم قالوا إذا حبست على شيء من الحقوق أو الديون لم يكن لها نفقة .

مسألة :

ومما عرض على موسى بن محمد عرضه عليه والده محمد سألت عن امرأة لزمها الحبس بدم أو دين هل يلزم زوجها نفقتها وكسوتها ؟فأقول نعم يلزمه ذلك لأنها هي لم تمنعه نفسها وإنما حال بينه وبينها حق لزمها مع المسلمين .

مسألة :

وسئل عن الرجل إذا طلبت إليه المرأة الكسوة والنفقة فامتنع فحبس عليه هل لها في مدة مقامه في الحبس نفقة قال معى أنه قيل عليه النفقة إذا لم تكن ممتنعة عن معاشرته قلت له فإن طلبت الكسوة ولم تطلب النفقة وهو في الحبس هل عليه نفقة إذا طلبت هي خروجه من الحبس ؟قال معى أنه

لا يلزمـه لما مضى في الحكم قبـل مطلبها وأما منذ طلبت فعليه النفقة لها في الحكم قلت له فإن طلب الرجل إلى زوجته أن تعاشره في الحبس؟قال معى أنـه لا يلزمهـا أن تعـاشره في الحبس لأنه ليس هو بسكن مثلها قلت له فإن كان سكن مثلهـا هل يَلزمها ؟قال معى أنـه إذا أنصفها وقام لها بالذي يلزمه كان عليها ذلك .

مسـألة :

ولـو شهـد شاهـدان على رجـل أنـه طلق امرأته ولم يدخل بها فمنع الـزوج من الـدخـول عليهـا حتى ينظـر ما قالت البينة فسألت المرأة فرض النفقـة فلا نفقـة لأن الشـاهـدين إذا كانا صادقين فلا عدة لها ولا نفقة وإن كانا كاذبين فلا نفقة لها لأن الزوج ممنوع منها كذلك قال أبو محمد .

ومـن غيره قال نعـم هو كما قال وأمـا إذا كان قد دخـل بها وادعت الطلاق واحدة أو اثنتين وشهدت البينة ومنع من وطئها وهو مقر فلها النفقة لأنهـا في العـدة وإن كانـا صادقـين فلها النفقة بالعدة وإن كانا كاذبين فهي زوجته ولابد من النفقة وأما إن كان ذلك الطلاق ثلاثا وقد دخل بها فعلى قول من يرى للمطلقة ثلاثا النفقة فعليه النفقة وإن كانت حاملا فلابد من النفقة .

باب (١٦)
في نفقة الزوجة إذا غاب عنها زوجها أو غابت عنه

ومن جواب أبي علي الأزهر بن محمد بن جعفر وعن رجل تزوج امرأة ثم ركب البحر وخرج من عمان قبل أن يجوز بها فلها في ماله الحق العاجل والنفقة والكسوة والأدم تنصف في ذلك ويجعل له الحجة لحال غيبته ومن فرض على غائب فليعجل للغائب في كتاب الفريضة حجته .

مسألة :

رجل تزوج امرأة فقبل أن يدخل بها خرج من عمان متى يحكم عليه الحاكم بالنفقةوالكسوة؟عرفت أنه يحكم عليه لها من يوم طلبت إلى الحاكم إذا خرج من المصر .

مسألة :

وإذا رفعت المرأة على زوجها إلى الوالي وهوببعض قرى عمان فعلى الوالي أن يفرض لها ويستثني للزوج حجته .

مسألة :

وعن رجل ملك امرأة فلم يدخل بها ثم غاب فأقام السنين ورفعت في نفقتها ومؤنتها فإن كان يمكن أن يحتج عليه فما أحب إلا أن يحتج عليه وإن لم يمكن ذلك احتج على أهله ومن يقوم بأمره فإن أحضروها عاجلها ونفقتها فليس لها إلا ذلك وإن كرهوا وفاها الحاكم من ماله وفرض لها نفقتها وكسوتها وصير إليها في كل شهر من ماله وللغائب حجته .

مسـألة :

وعن أبي عبـد الله وقـال في رجـل ملك امـرأة ثم تولى عنها أنه يحتج على أوليـائـه فإن أنفقـوا عليهـا وكسوها وإلا فرض لها من ماله نفقة وكسوة وبيع ماله وأعطيت وهكذا عن أبي علي .

مسـألة :

ومن جواب أبي إبـراهيم محمـد بن سعيـد رحمه الله وعن رجل غاب عن أهله وتـركهم بلا نفقـة ولا كسوة هل يجب عليه ذلك؟فإن كانت زوجته طلبت ذلـك في غيبتـه وفـرض لها أحـد من المسلمين من أهل المعرفة بذلك وصح ذلك اليوم أنها كانت محتاجة إلى ذلك وصحت الفريضة بعدلين غير الثقـات الـذين فرضـوا لها فقـد رأينـاه في بعض الجوابات أنه يثبت لها ذلك ولزوجها حجته إذا قدم .

مسـألة :

أحسب أنهـا من الجـواب أيضـا وعن امرأة غاب عنها زوجها ما شاء الله من السنـين إلى أن هلكت وأخـرج وارثهـا كتابا فيه فريضة عن مشايخ أهـل البلد مكتـوب أنـه حضـرنـا من يهتم بأمـر فلانة بنت فلان وسألنا أن نفـرض لها فريضـة على زوجهـا فلان ابن فلان فهذه المسألة رحمك الله في نفسي منها حين لم يكتبوا أنها هي التي طلبت ذلك إنما كتب أنه طلبت من يهتم بذلك فأحب أن أتوقف عنها وأحب أن أسأل عنها فقد رأيت في بعض الكتب فيها قولا آخر .

مسألة :

ومن جواب أبي الحواري وعن رجل غاب عن زوجته وله مال هل للحاكم أن يبيع من ماله وينفق على زوجته؟ فعلى ما وصفت فإن الحاكم إذا صح معه غيبة هذا الرجل من المصر وكان في موضع لا تناله حجة ذلك الحاكم أمر الحاكم أن تدان لكسوتها ونفقتها إلى سنة فإذا انقضت السنة أمر الحاكم ببيع مال الغائب بالنداء بقدر ما أدانت المرأة من كسوتها ونفقتها التي فرضها لها الحاكم فيؤديها الحاكم من مال الغائب بقدر ذلك وإن طلب ولي الغائب يمين المرأة ما معها للغائب كسوة ولا نفقة كان له ذلك عندي وكذلك إن لم يطلب ولي ذلك الغائب كان ذلك على الحاكم .

مسألة :

وعن الذي يغيب سنة أو أكثر ويترك زوجته بلا نفقة فلما وصل طالبته بالكسوة والنفقة في السنين التي غاب عنها هل يلزمه ذلك ويحكم عليه به؟ فلا يلزمه ذلك في الحكم معنا فيما مضى من السنين وهو آثم في ظلمها وإدخال الضرر عليها إن كان مضرا بها ولا نعلم أن أحدا من المسلمين قال إنه يثبت عليه ذلك في الحكم وقد كان بعض من عرفنا عنه لا يبرئه من ذلك فيما بينه وبين الله ولا يلزمه ذلك لزوم ضمان يثبت عليه لأداء حقوق ولو كان معنى يثبت عليه ما تركه حكام أهل العدل وكانوا هم أولى من قام عليه بذلك وهذا القول معنا حسن لأنه ليس بشيء معروف يثبت عليه لها مثل الصداق وغيره من الحقوق وإنما هو شيء يلزمه أن يمنحها منفعته ألا ترى أنهم قالوا إن له أن يأخذ بقايا الكسوة التي يكسوها إياها وإن الكسوة ليست لها ؟ فصح أنه إنما هو حصول النفع بماله ومن ماله لها فلما أن زال عنها النفع كان ظالما لها مانعا لها ماله لا مالها .

مسـألة :

ومن جواب أبي عبـد الله محمـد بن محبـوب رحمه الله إلى أبي مروان وعن امرأة رجل اغتصبها رجل من زوجها فغيبها عنه إلى بعض القرى هل على الزوج لهانفقة؟فلا أرى عليه لها نفقة حتى ترجع إليه .

مسـألة :

ومما يوجـد فيـه رد عن أبي معـاوية وعن رجل يغيب في سفر ويخلف امرأته فتخرج من منزله ألها نفقةعليه؟قال نعم إلا أن يكون تقدم إليها ألا تخرجي من منزلي فخرجت فلا نفقة لها .

قلت فإن لم يقـدم إليها ؟ قال قالت استـوحشت وحـدي وبقيت في البيت فاعتللت ثم روى الخبر المروي عن النبي ﷺ في المرأة التي اعتل أبوها .

مسـألة :

قال الربيع قال أبوعبيدة إذا غاب الرجل عن امرأته ولم يترك لها شيئا يصلحها فاستدانت على زوجها فإنه يؤخذ لها من مال زوجها ما لم تسرف ويؤخذ لها بالمعروف والله أعلم .

باب (١٧)
فيما يجب للمطلقات والبائنات من النفقة والكسوة

ومن جامع ابن جعفر قال الله تبارك وتعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) : قال من قال إذا شتمته وآذته وساء خلقها له فله أن يخرجها .

قال غيره وقيل إن تقذفه أو تأتي بزنا وقال الله تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم) يعني المطلقة واحدة أو اثنتين .

ومن الكتاب وقال من قال ليس للمطلقة ثلاثا سكنى ولا نفقة في عدتها إلا أن تكون حبلى وقد عصى ربه حتى يطلقها كما قال الله تعالى . طلاق السنة وقيل ليس للمطلقة ثلاثا أن تخرج من بيتها أيضا حتى تنقضى عدتها .

قال المصنف وقيل لها السكنى والنفقة . وقيل الحجة قوله (وللمطلقات متاع بالمعروف) أنه عموم . لها النفقة ولا سكنى لها والأول أقوى لما روت فاطمة بنت بشر أن النبي ﷺ لم يجعل للمطلقة ثلاثا سكنى ولا نفقة ومن الكتاب . والمطلقة واحدة أو اثنتين لا تخرج إلا بإذن زوجها ولا تبيت عن بيتها ويدخل عليها بإذن ما لم يردها ولا بأس على قول بعض الفقهاء أن يبيتا جميعا في بيت واحد . ومن الكتاب : والمطلقة لا تعتكف ما دامت في عدتها ولا تبيت عن بيتها ولا تحج إلا التي عليها حجة الفريضة فإنها تحج إذا أرادت وأما التي يموت عنها زوجها والمختلعه والملاعنه فإنهن يخرجن من بيوتهن وكذلك التي تختار نفسها والتي يجعل زوجها أمرها بيدها فتطلق نفسها فهما أيضا يخرجان من بيوتهما عند الطلاق .

مسـألة :

والمملوك إذا طلق امـرأتـه وهي حبلى فعليه النفقة حتى تضع ولدها فإن وضعتـه فليس عليهـا رضـاع ولدها قال أبو محمد إذا طلق العبد زوجته برأي سيده وهي أمة فلا نفقة لها ولو كانت حاملا .

مسـألة :

ومما يوجـد عن أبي عبـد الله وقلت على أي المطلقين أرى النفقة ؟ وعلى أيهم لا أرى النفقـة ؟ والمخـالـع والمصـالـح لزوجتـه على شيء من صداقهـا فلا نفقـة عليـه لها وكـذلك المطلق لها اثنتين ثم راجعها ثم طلقها الثـالثـة فلا نفقـة لها عليـه وإنـما النفقـة على من طلق ثلاثـا بلفظة واحدة وطلقهـا واحـدة بعـد واحـدة بعـد أن أشهد على رجعتها وقبل أن تنقضى عدتها ولا أدم على من لزمه نفقة لمطلقته والحامل لها النفقة إذا كانت مطلقة يملك الرجعة أو لا يملك الرجعة أو مخالعه .

مسـألة :

قال وقـد قيـل لا نفقة للمطلقة ثلاثا بكلمة واحدة ولا واحدة بعد واحدة . وقال من قال المطلق ثلاث بلفظة واحدة عليه النفقة وكان محمد بن محبوب يرى لها النفقـة وكـان محمد بن علي لا يحكم لها بنفقة وإذا راجعها في العدة ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها حتى طلقها على ذلك ثلاثا فلا نفقة عليها وقـال من قال لو فعـل ذلـك فعليـه النفقـة إلا أن يطلق وهو أن يطلق على الحيض أو على الشهور إن كانت ممن لا تحيض فإذا طلقها على ذلك الثالثة فلا نفقة عليه لها بعد الثالثة على هذا الوجه إلا أن تكون حاملا ولا أعلم في ذلك اختلافا .

مسـألة :

وعن أبي عبد الله قال لا يجب للمطلقة في نفقتها أدم كانت حاملا أو غير حامل ومن غيره قال فقد قيل كل من وجب له نفقة وجب له الأدم من امرأة مطلقة أو ذي قرابة أو ولد أو مملوك .

مسـألة :

في المختلعه الحامل هل لها نفقة ولو لم تشترط ؟ قال يختلف فيه قيل فقوله تعالى (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن) إذا في المطلقة التي يملك رجعتهـا قال النفقـة لهذه واجبـة إذا كانت حامـلا وسـائـر الحـوامـل فيهـا الاختلاف فما خرج منهن بالطلاق فأكثر القول لها النفقة .

مسـألة :

ومما سئل عنه عزان بن الصقر قلت له فما تقول في المطلقة واحدة هل لها عليـه النفقـة ؟ قال نعم ينفق لها قلت فهـل لها عليـه كسـوة ما دامت في العـدة ؟ قال لا إنـما عليـه نفقتهـا وليس عليه كسوتها قلت له فالمطلقة ثلاثا هل لها نفقـة ؟ قال اختلف في ذلـك فقـال من قال لها النفقـة وقال من قال ليس لها نفقـة قلت له طلق ثلاثـا بكلمـة واحـدة أو طلق واحدة بعد واحدة؟ قال نعم قلت له فالمختلعــه والملاعنـه ؟ قال ليس لهما نفقـة قلت فإن كانتـا حاملتين ؟قال فلهـما نفقـة أيضا وللمطلقة ثلاثا النفقة إذا كانت حاملا قلت فهـل لهما النفقـة ولا كسـوة عليـه مادمن في العدة ؟ قال لا قلت التي تزوج عليـه أمـة أوتكـون امـة فتنعتق فتختار نفسها أو تختار التي يتزوج عليها أمة نفسها هل لهانفقة؟قال إن كانتا حاملتين فلهما النفقة وإن لم تكونا حاملتين فلا نفقة لهما .

مسـألة :

عن أبي عبيدة يرفعه إلى عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أن المطلقة ثلاثا لها النفقة والسكنى .

ومن الأثر قال إذا كان أكثر الطلاق المتقدم فلا نفقة لها عليه وإن كان الأقل المتقدم واتبعها الأكثر فلها النفقة . قال غيره الأقل واحدة والأكثر اثنتين .

مسـألة :

وزعموا أن رجلا من الأنصار طلق زوجته وانقضت عدتها فأتت رسول الله ﷺ فأمر زوجها أن يمتعها بصاع من حنطة وقال والله ما أجده قال فصاع من شعير قال والله ما أجده قال فنصف صاع .

مسـألة :

ومن رقعة أحسب عن أبي معاوية وسئل عن الحر يطلق زوجته وهي أمة بتطليقة هل عليه لها نفقة ؟ قال نعم قيل له فإن طلقها تطليقتين قال ليس لها عليه نفقة .

مسـألة :

وبلغنا عن محبوب بن الرحيل فيمن تخرج منه زوجته بحرمة مثل الأخت من الرضاع يفرق بينهما قال لها النفقة لأنها تعتد منه قال وكذلك التي توطأ في الحيض فيفرق بينهما إن لها النفقة وفي موضع فيمن باشر امرأته في الحيض فخرجت عنه هل لها نفقة ؟ فإن يكن تركها برأيه ولم يجبر على طلاقها فلها النفقة .

وأما الرضاع فلا نفقة لها عليه لأنه لم يؤت إلا من قبله قال أبو سعيد وقول لكل معتدة من رجل ممنوعة من الأزواج أن لها النفقة بأي وجه بانت وقول في كل عدة لا يملك فيه رجعتها فلا نفقة عليه فيها لها وقول كما جاء من قبله كما قال وما جاء من قبلها أومن قبل الحكم الذي لا يملك فيه شيئا فلا نفقة لها فيه .

مسـألة :

عن امـرأة طلقهـا زوجها ثلاثا وهي حامل وإن الولد ضرب في بطنها إلى متى ترى على المطلق نفقتها قال ينفق عليها سنة تسعة أشهر استبراء للولد وثلاثة أشهر ثم لا نفقة لها عليه قلت فهل لها أنتزوج؟قال إذا علمت أن في بطنها ولدا ثم ضرب فلا تزوج حتى تلده قال أبو سعيد قد قيل ينفق عليها سنتين مذ طلقها وهو الوقت الذي يلزمه فيه الولد وما زاد على ذلك فليس يلزمـه فيـه نفقـة لأن الله يفعل ما يشاء وأما في التزويج فهو كما قال في أكثر القول .

مسـألة :

امـرأة خيرهـا زوجهـا فاختـارت نفسها هل لها نفقة ؟ قال نعم لأنه يملك رجعتها .

مسـألة :

وعن أبي المؤثر قال قد قيل في المطلقة الحامل إن لها النفقة وقال قوم لا نفقة لها وكذلك اختلف في المختلعه فقال قوم لها النفقة ما دامت في العدة

وقال قوم لا نفقة لها وكذلك المطلقة ثلاثا والملاعنه مختلف فيها واختلف في الحامل من معنى آخر فقال قوم لها السكنى ما دامت في العدة وقيل لا سكنى لها وإن خرجت الحامل المطلقة ثلاثا أو واحدة من بلد زوجها فلا نفقة لها وكذلك المطلقة فإن رجعن إلى منازل أزواجهن فلهن النفقة فيما يستأنف ولا يحسب لهن ما كن خارجات من بيته وبلده وقال قوم في المطلقة إذا مات مطلقها وهي في العدة فإن لها النفقة ما دامت في العدة قال غيره وكذلك المطلقة ثلاثا على قول من يرى لها النفقة ما دامت في العدة قال غيره وكذلك المطلقة ثلاثا على قول من يرى لها النفقة .

مسألة :

وعن امرأة حبلى طلقها زوجها ثلاثا ثم توفى قال لها النفقة من نصيبها من الميراث[1] فإن كانت أم ولد فلها النفقة من نصيب ولدها .

مسألة :

وأيما رجل طلق زوجته وهو فقير لا يقدر على شيء فلا نفقة عليه فإن استغنى بعد ذلك فإنه لا يغرم لها نفقتها في عسرته قال أبو المؤثر : إن رفعت عليه إلى الحاكم فرض لها عليه النفقة وأجل فيها متى أيسر سلمها إليها لأن الله قد فرضها عليه ثم عدل عليه فقال للذي عليه الدين (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) فيرى نفقتها بمنزلة الدين فإن لم تطلب حتى تنقضى العدة فلا شيء لها .

---

(١) وفي الحاشية إن كان هذا الطلاق في مرض فكما قال على أكثر القول وإلا فلا شيء لها .

وكذلك إن احتجت بالجهالة أنها لم تعلم أن لها النفقة فلا حجة لها وفي موضع آخر قيل لأبي الوليد إن عجز المطلق عن النفقة هل تكون دينا عليه إلى ميسورة؟قال نعم قال غيره وقول لا يكون ذلك دينا عليه وإذا كان بحد العجز لم يفرض عليه وقول إنه يفرض عليه الفريضة لمن يلزمه عوله إلى ميسوره .

مسألة :

وقال الربيع إن للملاعنة النفقة والسكنى ما دامت في العدة ولا ميراث بينهما إذا لاعنها في الصحة فإن لاعنها في مرضه فلها الميراث ما دامت في العدة فإن انقضت العدة ثم مات فلا ميراث بينهما .

مسألة :

وإذا آذت المرأة زوجها بلسانها فليس له أن يطلقها إلا طلاق السنة فإن خاف الإثم من إمساكها ورضيت منه أن يجعل طلاقها في يدها كان له ذلك عندي ويعجبني أن لا تخالف هي السنة في الطلاق فإن فعلت فلم يبن لي عليها في ذلك صحيح إثم إذا كانت إنما تصرف عن نفسها الملك لثبوت الضرر عليها قلت له فإن جعل طلاقها بيدها فطلقت نفسها واحدة أو اثنتين هل يلزمه لها نفقة وكسوة في العدة ؟

قال معى أنه إذا كان يملك رجعتها في الطلاق فهو عندي مثل طلاقه لها وبعض يرى الكسوة والنفقة وبعض لا يرى عليه إلا النفقة ولا يرى عليه كسوة وهو أكثر القول وإنما تلزمه الكسوة بالمعاشرة منه لها قلت له : فيلزمه لها أدم مع النفقة؟قال معى أنه يختلف فيه قلت فيلزمه لها دهن ؟ قال معى أنه يخرج على معنى قول من يلزمه النفقة والكسوة والإدام يلزمه

الدهن لها ويلزمه لها كما يلزم للزوجة ويشبهها فيما يلزمه لها كما يلزمه للزوجة قلت له فما حد الذي يجب عليه في نفقة المطلقة في معنى غناه وعدمه أهي مثل الدين أم هي أهون ؟ قال معى أنها لا تشرك في الدين والدين عندي ولعله الدين أولى وإنما يجب أداؤ ها بعد أداء الدين قلت فعليه أن يبيع في ذلك الأصل من ماله ؟ قال معى أنه يوجد أنه لا يجب عليه نفقة المطلقة إلا من فضل غنى في يده عن لوازمه ولا يكلف أن يبيع الأصل قلت له فما يكون هذا الفضل عن يومه أوعن شهره أوعن سنته ؟ قال إذا كان غناه يوما بيوم كان ما فضل عن يومه وإذا غناه شهرا فما فضل عن شهره وإذا كان غناه من ثمرته فما فضل عن ثمرته ويكون ذلك على قدر ماله أو غلته أو صنعته .

مسألة :

وعن المطلقة ثلاثا هل لها نفقة ؟ قال معى أنه قد قيل إذا طلقها طلاقا لا يسعه فعليه نفقتها في العدة ما لم تنقض عدتها ولو لم تكن حاملا .

وهو قول سليمان وقول لا نفقة لها عليه لأنه لا يملك رجعتها وهو قول موسى ومنير وأما إذا بانت منه بالثلاث طلاقا لا يسعه ولم تكن حاملا فلا نفقة لها .

مسألة :

وعن رجل قالت له امرأته طلقني وأنا أبريك مما عليك ومن نفقة أولادك فطلقها ثم رجعت تطلب نفقة بنيها ونفقتها من قبل الحمل ألها ذلك ؟ قال نعم .

مسـألة :

وعن رجـل طلق زوجتـه واحدة أو اثنتين فطلبت إليه النفقة فقال قد كنت طلقتهـا قبـل ذلـك واحـدة واليوم اثنتين أو واحدة ومن قبل اثنتين وقد كنت رددتها من قبل قال إذا أنكرت هي ذلك فلها النفقة فإن أقرت بذلك أو قام به شاهدا عدل فلا نفقة لها .

قال أبـو معـاوية إذا طلقها تطليقتين بلفظة واحدة ثم الآن تطليقتين بلفظة واحدة فعليه لها النفقة كذلك بلغنا عن مشايخنا .

مسـألة :

ولا نفقة لكل بأئن من الزوج بطلاق ولا خلع ولا خيار ولا حرمة إلا لحامل فلها النفقة على الزوج الذي حملت منه هكذا حفظت .

مسـألة :

قال أبو المؤثر عن محمد بن محبوب في رجل تطلب إليه زوجته نفقتها فيقول إنه قد طلقها منذ عام أول أو مذ وقت يعلم أن عدتها قد انقضت أنه لا يصـدق ولهـا أن تزوج قال أبـو المـؤثر ولا نفقة عليه وفي بعض الآثار أنه لا يصدق وعليه النفقة .

مسـألة :

وإذا لم تطلب المطلقـة نفقـة حتى خلا ما شاء الله ثم طلبت لم يحكم لها فيما مضى إلا الحامل فلها النفقة لما خلا ولما يستقبل .

مسـألة :

من الزيادة المضافة وإذا لم تطلب المطلقة نفقة في العدة حتى انقضت العدة ولو طلبت من بعد فلا شيء لها كانت حاملاً أو غير حامل وإنما يؤخذ لها إذا طلبت في العدة .

مسـألة :

قال أبو المؤثر أما المطلقة فلها النفقة ما دامت في العدة ولا كسوة لها ولا إدام .

مسـألة :

قال وقد قيل لها النفقة والسكنى والأدم والكسوة وقال من قال لها النفقة والسكنى والأدم ولا كسوة لها وقال من قال لها النفقة والسكنى ولا أدم لها ولا كسوة .

مسـألة :

وعن رجل كان يسكن مع زوجته في منزلها فطلقها طلاقاً يملك فيه رجعتها فأما النفقة فعليه لها ولا نعلم في ذلك اختلافا إلا قولاً شاذا ولا نعلم أنه مأخوذ به وأما الكسوة ففيها اختلاف فإن طلب أن يتحول من منزلها إلى منزله أو إلى حيث يسكن فيه فعليها ذلك وله أن يسكنها في عدتها حيث ما شاء سكن مثلها بلا ضرر عليها في ذلك وهي بمنزلة الزوجة .

مسـألة :

وسألته عن هذه الحرة التي تكون تحت العبد والأمة تكون تحت العبد

فيطلقها وهما حاملان هل لهما نفقة حتى يضعا ؟ قال نعم إن كان أزواجهن ينفقون عليهن وهن عندهم .

مسألة :

من جواب لأبي علي إلى أبي مروان وإن كانت المطلقة ثلاثا حاملا فلها النفقة ولا سكنى لها .

قال غيره وقد قيل للحامل النفقة والسكنى وإن خرجت الحامل المختلعه أو المطلقة ثلاثا من بلد زوجها الذي فارقها فيه فلا نفقة لها عليه وإن خرجت المطلقة واحدة أو اثنتين من بيت زوجها فلا نفقة لها حاملا كانت أو غير حامل فإن رجعت إلى بيته فلها النفقة فيما يستأنف ولا نفقة لها في الوقت الذي كانت خارجة فيه من منزل زوجها وإذا رجعت المطلقة ثلاثاً أو المختلعه الحامل إلى بلد زوجها فلها النفقة فيما يستأنف ولا يحسب لها ما كانت خارجة من بلده والحامل المتوفى عنها زوجها لا نفقة لها إذا مات الرجل وامرأته في عدة منه من طلاق حاملا كانت أو غير حامل فلا سكنى لها في ماله ولا نفقة لها .

مسألة :

عن أبي عبد الله وقلت هل للمطلقة الحامل ثلاثاً أو واحدة في مال زوجها نفقة إذا مات ؟ قال لا نفقة لها في مال الهالك .

مسألة :

أيضا والحامل المميته لا نفقة لها بإجماع وقال جائز حبسها الميراث في

موضع والمميته لا نفقة لها بإجماع إلا في قول شاذ لا عمل عليه ولا نفقة لها أيضا في مال الذي في بطنها حتى تضعه فإن أرضعته أنفق عليها من ماله والله أعلم .

بـاب (١٨)

في امتناع الزوجة عن مساكنة زوجها حتى يحضرها كسوتها وما أشبه ذلك

جواب من محمد بن الحسن وقلت ما تقول إن قبل الرجل أن يصلح لها ما كسر من صوغها وأن يأتيها بما تحتاج إليه من كسوتها على أن تكون الزوجة معه في منزله وكرهت هي فعلى ما وصفت فإذا طلبت هذه المرأة أن تكون مع أبيها حتى يأتيها زوجها بكسوتها وليس عندها له كسوة وهي محتاجة إلى الكسوة وأحبت أن تمنع نفسها منه عند أبيها حتى يحضرها كسوتها فلها ذلك في حكم العدل إذا كان خروجها من عند زوجها بحجة حق أو عريت من الكسوة واحتجت عليه فيها فلم يكسها كانت مع أبيها حتى يحضرها ما تستحق مثلها من مثله من الكسوة على قدر سعته وطوله في كسوة مثلها وأما حبسها نفسها مع أبيها حتى يصوغ لها ما كسر من حليها فإذا كانت ليس لها حجة غير هذا فإنها تكون مع زوجها في منزله ويصوغ لها ما كسر من حليها إذا كانت قد كانت معه وجازبها وعاشرها .

مسـألة :

وعن الرجل إذا دخل بزوجته قبل أن يوفيها عاجلها برضاها ثم وقع بينهما بعد ذلك تشاجر إلى أن طلبت أن لا تساكنه حتى يوفيها نقدها من عاجلها قلت هل لها ذلك ؟ فمعى أنه قد قيل ليس لها ذلك ولا أعلم أن أحدا من أهل العلم قال لها ذلك وقلت إن كانت كتبت عليه نفقة عند الحاكم الذي ثبت حكمه لها ثم لم ينصفها في النفقة حتى اجتمعت عليه ثم عرض عليها الإحسان وطلب أن تساكنه ويوفيها نفقتها المجتمة وهي عنده

هل يحكم عليها له بذلك ؟ فمعى أنه إذا أنفق عليها نفقة أيام المساكنة كان ذلك له عليها وإنما تلك النفقة الماضية عندي عليه دين كسائر الديون .

قلت إن امتنعت من مساكنته حتى يوفيها ذلك هل تكون ظالمة ؟ فإذا منعت ما يجب عليها في الإجماع فلا براءة لها عندي من الظلم إلا بعذر يجب لها قلت وهل يبرأ الزوج منها أو يترك ولايتها إن كانت لها ولا ولاية فلا أعلم أن أحدا جعل لها هذا أن تمتنع منه حتى يوفيها حقها الذى عليه لها ولا شيئا من الحقوق التي تتعلق عليه لها ويصير دينا ولا أعلم ذلك إلا في الكسوة والنفقة وأقول إن ذلك في نفقة يومها وكسوة يومها وساعتها لما قد صار عليه حقا لها فيما مضى أو نفقة أو صداقا أو غيره من الحقوق وإذا امتنعت من معاشرته وهي مجتمع عليها بما لا اختلاف أنه عليها فهي حقيقة بالبراءة عندي وقلت وكذلك إن كان مشروطا عليه حين تزوجها إن تزوج عليها فقد حل آجلها عليه من صداق النخل فطلب أن تساكنه حتى يشتري لها نخلا أو يقضيها وهي عنده هل لها ذلك ؟ فمعى أن هذا مثل ما مضى وقلت إن كان عليها مساكنته ويوفيها حقها وهي عنده فلم تفعل فحجر عليها سكناها في موضع إلا عنده وألا تعمل لنفسها ولا لغيرها عملا هل لأحد أن يستعملها بعد ذلك أو يسكنها عنده ؟ فأما في الحكم فلا يبين لي أن له ذلك أن يستعملها ولا يسكنها فيعينها على باطلها وذلك إذا لم تكن لها حجة ولا دعوى يحتمل فيه حقها وباطلها وأما فيما يسع فقد يقع الحكم عليها وهي بما يسع غيرها غيره وهذا عندي أرجو أنه ما لم يمنعه حكم ثبت عليها أنه لا يضيق عليه ذلك وهي المتقلدة لذلك والزوج ها هنا خصم ليس قوله بحجة على الغير عندي وإن فعل من ذلك مالا يسعه فلا يبين لي عليه غير التوبة ولا يبين لي عليه للزوج حل ولا حق .

مسـألة :

ومن جواب أبي الحسن وعن المرأة إذا حكم لها على زوجها بالكسوة والنفقة وأجله الحاكم بالكسوة أيلزمه أن ينفق عليها وهي بائنة عنه في بيتها أو يحكم عليها أن تكون عنده وينفق عليها ؟ فعلى ما وصفت فإن كانت هذه قد جاز بها حكم عليها أن تكون في منزله ويحضرها كسوتها ونفقتها وهي في منزله قال غيره وقد قيل إنها لا تجبر على النفقة عليها بلا معاشرة .

بـاب (١٩)
في نفقـة زوجـة المجنـون وكسوتهـا

وقيـل إذا كان للمجنـون زوجـة وليس له مال فطلبت إليـه كسـوتهـا ونفقتها فهذا يؤمر وليه أن يطلقها قال أبو المؤثر امرأة المجنون لا يطلقها أحد وهي على حالها قال أبو الحواري إلا أن يكسوها وليه وينفق عليها من مال المجنون أو من ماله فإن لم يكن للمجنون مال طلقها وليه إذا لم يكسها وينفق عليها وإن كان للمجنون مال فكان لها فيه كسوة ونفقة لم يطلقها وليه وأنفق عليها من مال المجنون وكسيت فإن أبى وليه أن يفعل ذلك فعلى السلطان هكذا حفظنا .

بـاب (٢٠)
في سـكن الزوجـة وأحكـامه

من جواب أبي سعيـد وإذا كرهت الـزوجـة السكن الـذي أسكنها الزوج إياه وخافت أن تأثم في دينها في سكنها لذلك المنزل وهو سكن مثلها فإن كان في ذلك المنزل سبب يلزمها فيه إثم في نظر العدول من فساد أصله أو مسـاكنـة من لا تسعها مساكنته أو ليس عليها مساكنته أو أدخل عليها في سكنهـا من لا يحمـل عليها مساكنته كان عليه صرف ذلك عنها كله أو شيئا منـه فإن لم يفعـل لم يكن عليهـا ذلك حتى ينصفها في كل ذلك فقلت إن لم يكن عليها ففعل وساكنها في غير ذلك المنزل مساعدة لها وهو كاره هل عليه أن يقوم لها بجميع الحق الذي يلزم الرجل لزوجته أن لو كان يرضاه أم ليس عليـه ذلك ؟فمعى أن المسـاكنـة توجب الحق إذا شاورها في ذلك على غير الجبر منها له ولو كان كارها لأن الناس قد يحتملون لأهلهم ما يكرهون وإن كان ذلـك خروجـا منهـا عن طاعتـه وما ذلك ضرورة منه إليه فليس عندي بطـاعـة منهـا له إذا كان ذلك السكن الذي كرهته ليس فيه ما لها فيه الحجة بوجه من الوجوه قلت له وإن لم يقم لها بذلك فهل عليها أن تقوم له بجميع ما يلزم المـرأة لزوجهـا ؟ فإذا كانت عاصيـة له وكـان ذلـك منه ضرورة إلى ذلـك كان عليهـا عنـدي أن ترجع إلى طاعته فيما يلزمها له ثم هنالك يجب عليـه ما يجب على الـرجـل لزوجتـه من المـؤنـة وقد قيل إنه ليس عليها أن يسكن معهـا في سكنهـا أحـدا من النسـاء والـرجال سواه ولا من يعقل من الصبيـان العـورات من الـذكران ولا من الإناث ولا يحكم عليها بذلك إذا طلبت التفرغ من منزلها عن جميع من ذكرت سواه وقلت إن طلبت إليه أن يتركهـا حتى لا تسـاكنه وتسكن عند والديها ولا يلزمه شيء مما يلزم الرجل

لزوجته ولا يلزمها هي ما يلزم المرأة لزوجها هل يسعها ذلك إن فعل لها ذلك ؟ فمعى إنما يسعها ذلك إذا كان عن رضاه أو عما يلزمه لها من الأشياء سواه وليس معى ذلك عليه أن يفعل ذلك في الحكم إن أنصفها ولم يجعل عليها مالا يلزمها في سكن مثلها ولا معاشرةٍ بأسا وقلت إن كان هذا المنزل الذي أسكنها وهو سكن مثلها قرب منزل والدته وبينهم باب مفتوح وكلهم يدخلون إلى بعضهم وله بنون عند والدته وهم يدخلون إلى منزله وخبزها وطحينها أعني الزوجة عند والدته فكرهت هي ذلك وطلبت أن تكون وحدها في منزل وشق عليه هو ذلك فإن كان والداه أو أحدهما يدخل عليها منزلها ذلك بغير إذن بمنزله الساكن أو أحد من أولاده ممن يعقل العورات فليس عليها ذلك عندي وعليه صرف ذلك عنها كله وليس عليها أن تطحن ولا تخبز له ولا لنفسها في منزل غيرها وإن كانت تخبز وأحضرها ذلك في منزلها الذي تسكنه وهو سكن مثلها فمعى أنه قد قيل ذلك عليها لنفسها لا له ومعى أنه قد قيل ليس ذلك عليها لها ولا له وذلك يعجبني إلا عن رضاها بذلك وعليه أن يحضرها فيما قيل طعاما مفروغا منه فإذا لم ينصفها مما يلزمه لها في جميع الأحوال فإن صبرت كان أفضل وإن طلبت إليه الإنصاف كان عليه ذلك فإن لم يفعل لم يكن له عليها سبيل في المعاشرة ولا المساكنة عندي إلا بالإنصاف أو الجمالة والصبر منها لذلك وقلت وإن طلبت أن يختم الباب الذي بينهم ويحضرها التنور والرحى لتلى مداراة عيشها وحدها هل عليه ذلك ؟ فمعى أن عليه صرف ذلك بختم أو باب مغلق تملك مفتاحه دون غيرها ولا يدخل عليها أحد فيه إلا بإذن لا يسكن وإذا فعلت أن تطحن وتخبز له أو لها في منزلها فذلك عندي احسان منها وتفضل عليه في فعل ذلك وقلت إن كان عنده بنون فكرهت أن يساكنوه أو تسكن عندهم

من أجل أن بنيه لا يتقون النجاسة لأنهم صبيان يمسون آنيتها فطلبت أن لا تساكنه من أجل ذلك فطلبت أن يسكن بها في غير ذلك المنزل هل عليه ذلك ؟ فمعى أنه إذا كان ذلك يخاف عليها في دينها في شيء مما لابد لها منه من أمورها لم يحمل عليها ذلك وكان صرف ذلك عليه عنها كانوا صغارا أو كبارا إذا كان إدخال ذلك من جهته وقلت وإن ساعدها وساكنها في غيره فحجر عليها أن تبرز منه إلى والدتها وإلى جارتها تعوده إذا كان مريضا وكذلك أرحامها فإذا أنصفها في جميع ما يلزمه لها من أمر المعاشرة والمؤنة فمعى أنه قد قيل ليس لها أن تخرج من منزله إلا بإذنه إذا أسكنها وأسكن معها فيه بإذنها بشيء من الأشياء في الحكم إلا لأمر لابد لها منه .

وقلت وهل لها أن تبرز إلى الفلج بغير رأيه تتوضأ للصلاة أو تغسل النجاسة أو من الصيّة أو ليس لها ذلك إذا احتاجت إلا أن يحضرها ما يجزيها عن الخروج ولا يكون في ذلك مضرة قلت وهل لها أن تبرز لتطحن عند جارتها أو أمها أو تخبز أم ليس لها ذلك ؟ فمعى أن ليس لها ذلك ولا عليها وعليه أن يقوم لها بجميع ذلك ويحضرها طعاما مفروغا منه فيما قيل وقلت وكذلك إن حجر عليها أن لا يدخل عليها أحد من أرحامها ولا جيرانها هل له ذلك عليها وهل يمنع ذلك في حكم المسلمين ؟ فمعى أنه قد قيل أن ليس لها أن تدخل عليه في منزله أحدا بغير إذنه ويخرج ذلك عندي إذا كان حاضرا أو كانت هي المدخلة للداخل والمؤذنة له وكان المنزل له ولها سكنه وكذلك عندي لو كان ساكنا له معها لم يكن لها أن تدخل عليه في موضع أسكنه أحدا إذا كان حاضرا إلا بإذنه لأنه هو أولى بالخلوة بها في سكنه وأما إذا كان غائبا وكانت هي ساكنة فمعى أنه قيل لا يمنع دخول أرحامها إليها ولا جيرانها ما لم يكن الداخل منهم بعينه أو فساد وقلت إنك قد أطلت علي

في هذه المسألة فإن كان خيرا لنا فكل ما طال واتسع كان أطيب وأنفع وإن كان شرا فدون هذا فيه كفاية من إدخال المصائب إنا لله وإنا إليه راجعون .

مسـألة :

وعن المرأة إذا شرط لها السكن في قريتها أنها تسكن حيث شاءت من القرية برأيها وليس لزوجها أن يسكنها حيث أراد هو قال غيره قد قيل هذا وقال من قال يسكنها هو حيث شاء من القرية سكن مثلها بغير مضرة عليها في نظر العدول في ذلك ومن غيره فالذي حفظت أنهم إذا شرطوا عليه عند عقدة النكاح أن يسكنها في بلد ثبت عليه ذلك وليس معي لها إذا قالت حيث شاءت من البلد فأقول إن شرط عليه سكنا في بلد معروف ثبت ذلك وأما حيث شاءت فالله أعلم أرى هذا يثبت فإن أسكنها في البلد الذي شرط عليه سكنها فيه إلى أن يرى المسلمون أن ذلك مضر بها فليس له أن يضارها والله أعلم .

باب (٢١)
في خـروج الزوجـة من منزل زوجهـا

وعن المرأة متى يجوز لها أن تخرج من منـزل زوجهـا بغير رأيه ؟ قال معى أنه يجوز للمرأة أن تخرج من منزل زوجها إذا منعها ما هو لها عليه من اللازم من الكسوة والنفقة والجماع أو نحو ذلك وإنما يجوز لها ذلك بعد الحجة عليه إذا أمنته .

مسـألة :

وعن قولـه جل وعـز (لا تخرجهن من بيـوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفـاحشـة مبينـة) . ما هذه الفاحشة ؟ فقال منها أن تؤذيه بلسانها أو يؤذيها هو بلسانه فإذا آذته كان له أن يخرجها وإذا آذاها كان لها أن تخرج .

قال غيره وقـد فسـر بعض المفسرين أن الفاحشة كل جماع حرام لأن الله قال (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة) وقال (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النسـاء إلا ما قد سلف إنـه كان فاحشـة ومقتـا) وقـال (إنكم لتأتـون الفاحشة) وقال بعضهم هو أن تبذو على أهله .

مسـألة :

وإذا ترك الـزوج شيئـا لازما عليه لزوجته احتج عليه أو لم يحتج عليه كان لها هي أن تبر ز احتجت عليه أو لم تحتج عليه وإن كان ذلك مما لا يلزمه إلا أن تحتج عليه وكانت هي مثله إلا أن تريد هي أن تحتج عليه فذلك إليها .

مسـألة :

عن أبي علي فيـما أحسب وذكـرت أنـه لا يأتيهـا ولا يأوى إليهـا ولا يعـاشـرها فخذه بمعاشرتها وأمره بذلك فإن كره وكان ما تقول هي حقا فلترجـع إلى منـزلهـا وبـلادها وعليه نفقتها وذلك بعد أن تحتج عليه ويتبين لك هجره إياها .

مسـألة :

وأما الذي أزار زوجته أهلها برأيه على أن أبرأته من نفقتها وكسوتها ما دامت معه ثم سألته أن يردها فذلك عليه أن يردها .

وكـذلـك في الأولاد وليس له أن يضيعهـا ولا يضيع أولاده إذا طلبته وفي موضع .

مسـألة :

وأما الـذي خـرجت زوجتـه بأمره زائرة إلى أهلها فعليه أن يردها إذا طلبت الرد فإن لم يردها فعليه الكسوة والنفقة وأما إذا كانت خرجت بلا رأيه فليس عليـه أن يردهـا إلا أن لا تجد من يحملهـا من الأولياء ولا من يجوز له صحبتها فعليه أن يحملها أو ينفق عليها في موضعها إذا تابت ورجعت إلى الحق .

مسـألة :

وعن امـرأة خرجت من عنـد زوجهـا برأيه أو بغير رأيه إلى أهلها ثم طلب زوجها أن يحملها فقالت حتى يحضرها كسوة لها معه أو حليا وطلبت

الكسوة والنفقة قال الزوج فإنها تخرج معي فإذا صارت في منزلي رددت عليها ثيابها فإني لا آمن أن أوصل إليها ثيابها لأني أخاف السلب في الطريق فهذا له حجة ولا يلزمه لها كسوة ولا نفقة إلا في منزله خرجت برأيه وبلا رأيه إذا كان قد طلب إليها أن يردها إلى منزله فأبت وإنما عليه أن يحضرها الكسوة والنفقة حيث يسكنها فإذا تناكرا قالت المرأة خرجت برأيه . وقال الزوج خرجت بلا رأيي فالبينة على المرأة أنها خرجت بلا رأيه وعلى الزوج اليمين .

مسألة :

قلت له فهل يجوز للمرأة أن تخرج من منزل زوجها على وجه من الوجوه بغير رأيه ؟ قال معى أنه قيل إذا منعها ما يلزمه لها من كسوة أو نفقه أو جماع بعد الحجة عليه وأمكنها ذلك بلا خوف ولا مضرة منه وأذن لها بالخروج من منزله .

قلت له فإن خرجت على أحد هذه الوجوه هل يلزمه لها كسوة ونفقة ؟ قال معى أنه يلزمه لها الكسوة والنفقة إذا رجعت إليه وعندي أنه لا يحكم عليه فيما مضى قلت فهل يلزمه فيما بينه وبين الله ؟ قال مع أنه لو كان يلزمه لألزمه الحاكم وحكم عليه الحاكم وهو ظالم آثم لا نقول إنه عالم .

مسألة :

من الزيادة المضافة وخروج المرأة في الأحكام جائز لما ثبت أن فاطمة عليها السلام خرجت إلى أبي بكر تلتمس ميراثها من فدك فقال لها أبو بكر إني سمعت رسول الله ﷺ يقول إني لا أورث . ما تركت صدقة

ولا أغير صنيعه ويدل عليه أيضا خروج هند زوجة أبي سفيان فلم ينكر عليها النبي عليه السلام وكذلك خروج أم جميلة إلى النبي ﷺ تشكو من زوجها ثابت بن قيس وإرسال النبي ﷺ وإحضاره لها ونظره بينهما .

مسألة :

من كتاب الأشراف واختلفوا في منع الرجل زوجته النصرانية من الكنيسة فكان مالك يقول ليس له ذلك وكان الشافعي يقول يمنعها وبهذا نقول .

قال أبو سعيد يخرج في معنى قول أصحابنا أن المسلم له أن يمنع زوجته من الخروج إلا من لازم في دينها لا تقدر عليه في بيتها ولا يحضرها من جميع الأشياء والبيعة للنصرانية ليست من الطاعة في دينها التي تقدر عليها إلا فيها ولو كان ذلك كذلك ما وجب عليه عندي إلا حكم الإسلام إذا ثبت عليها حكم التزويج له لأنها محكوم عليها بكتاب الله إذا حملها خصمها على ذلك .

مسألة :

وعن الرجل يطلق زوجته تطليقة فأرادت أن تخرج من المنزل هل تجبر على المقام فيه ؟ قال نعم قلت فإن خرجت والزوج كاره ولم يجبرها هل لها نفقة ؟ قال لا .

مسألة :

وسألته عن رجل معتوه ذاهب العقل وليس له شيء ولا أحد يقوم

عليه وله امرأة وولد قد ضاعوا وجاعوا هل لأبي امرأته أن ينقلها إلى بلدة أخرى ليعولهم ؟ قال نعم .

مسألة :

وسئل أبو سعيد عن المرأة إذا حجر عليها زوجها أن لا تبرز من منزلها هل لها أن تبرز تصل أحدا من أرحامها مثل ولدها وأخيها ؟ قال معى أنه لا يجوز لها ذلك .

مسألة :

بلغنا أن رجلا على عهد رسول الله ﷺ خرج غازيا فأمر زوجته أن تقر في منزلها فمرض أبوها فأرسل إليها أن تبلغه فأرسلت إلى رسول الله ﷺ تستأمره فأمرها رسول الله ﷺ أن تطيع زوجها ولا تخرج من بيتها ثم اشتد المرض بأبيها فأرسل إليها فأرسلت إلى رسول الله ﷺ تستأمره فأمرها رسول الله ﷺ أن تطيع زوجها وتقر في بيتها ثم جاءها أن والدها مات فأرسل إليها أن تخرج في جنازته فأرسلت إلى رسول الله ﷺ تستأمره فأمرها رسول الله ﷺ أن تطيع زوجها وتقر في بيتها .

مسألة :

وهل يحل للمرأة أن تخرج من منزل زوجها إلا بإذنه ؟ فلا أرى ذلك يسعها إلا بإذنه وقلت هل يهجرها على ذلك فلا بأس عليه إن هجرها في غير حق تتركه من حقوقها الواجبة عليه حتى تتوب .

مسألة :

من الزيادة المضافة من كتاب الرهائن قال إذا منع الرجل زوجته الصلة لرحمها أووالدها كان آثما ولا يلزمها إثم إن لم تصل بنفسها ولكن لا تقطع نية الصلة وتصلهم بالسلام وترسل إليهم بشيء إن قدرت عليه وهي سالمة إن شاء الله .

بـاب (٢٢)
في كراهيــة الـزوج لأولاد زوجتـه ومن يدخـل عليهمـا

وعن امـرأة لها أولاد تزوجت برجـل وكـره الـرجـل أن يكون أولادها عنده وطلب أولادها أن يسلموا عليها وطلبت ذلك فكره .

قال أبو عبد الله ليس للزوج أن يمنع أولادها أن يسلموا عليها وليس لها أن تدخل إليهم ولا يدخلوا منزله بغير إذنه ولكن تقف أمهم على الباب فيسلمون عليها ويكلمونها وتكلمهم متى أرادت ذلك .

مسـألة :

وعن رجل تزوج امرأة لها أولاد من غيره فقال لا تسكني مـع أولادك قلت هل له ذلـك عليهـا ؟ فإذا لم يكـونوا بحد من يستغنى بأنفسهم عنها لم يكن له ذلـك لأن المـرأة أولى بأولادهـا ما لم يختاروا غيرها إلا أن يمكن أن يكون السكن بقربها وتقوم بهم في غير سكنها وصلح ذلك فقد قيل ذك إذا لم يكن على أولادها مضرة فإن خيف عليهم الضرر فلا ضرر ولا إضرار في الإسلام .

مسـألة :

وعن امـرأة تزوجت برجـل ولها بنون من غيره وشرطت أن ليس لك أن تزيـل بني من عنـدي فتقدم على ذلك وأشهدت عليه فلما دخل بها أراد أن يعـزل أولادهـا عنهـا قال ليس له ذلـك قلت فإنهـا لم تجعـل الشـرط من صداقهـا قال وإن لم تجعله من صداقهـا فلها شرطها قال وكذلك لو شرطت السكن ولم تجعله من صداقها كان لها شرطها من السكن .

مسـألة :

وعن امـرأة طلبت أن تكـون معها ابنتها وكره الزوج ذلك هل يحكم عليه أن تكون ابنتها معها وهي ابنة غيره كانت بحد الخيار فاختارت أمها أو لم تكن بحد الخيار ؟ قال معى أنه إذا وجب النظر ذلك من الحاكم ولم تكن على الزوج مضرة حكم عليه أن تكون مع أمها وليس له رأيه في حكم الإسلام .

ومن غيره فأمـا الـولد الصغير الذي لا غنى له عنها أومن لا يكتفي بنفسه فلا يفرق بينها وبينه علم بها أولم يعلم قلت وينام عندها ؟ قال نعم وأما من اكتفي بنفسه فلا يجبر الزوج أن يسكن عندها ولكن تسكنهم قريبا منها وتعاهدهم ولا يحال بينها وبينهم أن تذهب إليهم .

مسـألة :

وعن رجـل تزوج امـرأة ولهـا ولـد من غيره هل له أن يمنعهـا أن ترضعـه ؟ قال لا إلا أن تكـون غنية والصبي يرضع من غيرها فلتستأجر له ظئيرا غيرها .

باب (٢٣)
في سكنى المطلقة والبائن وخروجهما

وعلى المطلق السكنى والنفقة حتى تنقضي العدة ، ثلاثا طلق أو واحدة وكذلك المؤلي والملاعن والمختلعه والمبارأة إذا كانت حرة مسلمة بلغنا نحو من ذلك عن عمر بن الخطاب رحمه الله وإن كانت امرأة من أهل الكتاب أو امرأة صغيرة فعليه النفقة والسكنى وأما الأمة فلا سكنى لها ولا نفقة عليه إذا ذهب بها مولاها ولم يتركها معه في بيته وإن كانت الأمة قد بوأها مولاها بيتا مع الزوج ثم طلقها الزوج فهي على حالها فعليه النفقة والسكنى لها ولها أن تخرج ولا تقيم معه إن شاءت إلا أن يمنعها ذلك ليحصن ماءه فإذا فعل ذلك أنفق عليها وأما الصغيرة التي قد دخل بها زوجها ولم تحصن فإذا طلقها زوجها طلاقا يملك الرجعة فلها السكنى والنفقة وليست في الخروج كهيئة الكبيرة الحرة وللصغيرة أن تخرج وتبيت عن بيتها إذا أذن لها زوجها لأنها لم تبلغ الحيض ولم تجب عليها الحدود فإذا كان طلاقا بائنا أو توفى عنها زوجها فلها أن تخرج أذن لها أو لم يأذن لها وإذا كانت امرأة في منزل بكراء مع زوجها فطلقها فيه فالكراء على زوجها حتى تنقضي العدة عنده فإن أخرجها أهل المنزل فهي في سعة من التحويل وكذلك المتوفى عنها زوجها ولو كان المنزل لزوجها فكان نصيبها منه لا يكفيها فأخرجها أهل المنزل كانت في سعة من التحويل ولو كانت المطلقة في منزل زوجها الذي طلقها فيه وقد غاب عنها زوجها كان عليها أن تقيم فيه حتى تنقضي فيه العدة ولو كان المنزل لغير زوجها فأخذها أهل المنزل بالإجارة كان ينبغي لها أن تعطي الإجارة وتسكن حتى تنقضي العدة

والحامل وغير الحامل في السكنى والنفقة في الطلاق سواء ولو أن مطلقة غاب عنها زوجها وهي في منزل وليس معها فيه أحد إلا رجل وهو مخوف تخافه على نفسها ومتاعها كانت في سعة من النفقة .

ولو كانت بالسواد فطلقها زوجها هناك فدخل عليها خوف من سلطان أو غيره كانت في سعة من دخول البصيرة ولو طلقها زوجها وهي في منزل غيره زائرة كان عليها أن تعود إلى منزل زوجها حتى تعتد فيه ولو خرجت هي وزوجها من منزله إلى منزل غيره من غير أن يتحولوا فيه أو ينتقلوا فيه فطلقها فيه كان عليها أن تعود إلى منزلها فتعتد فيه حتى تنقضي عدتها ولو سافر بها زوجها ثم طلقها وقد سارت ثلاثة أيام كانت بالخيار إن شاءت مضت على سفرها وإن شاءت رجعت إلى منزلها لا تفارقه إلا أن يكون الطلاق بائنا . فذهابها معه أو وحدها أو رجوعها معه أو وحدها سواء لأنها ليس معها ذو رحم محرم ولو طلقها أو توفى عنها وهي على مسيرة يوم أو أقل من ذلك وجب عليها أن ترجع إلى منزلها حتى تعتد فيه وليس هذا كمسير ثلاثة أيام لأن رسول الله ﷺ نهى أن تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعها زوج أو ذو رحم محرم منها فجعلتها هناك بالخيار في الذهاب والجيئة لأنه سفر قد نهى عنه إن ذهبت أو جاءت وأمرتها في مسيرة يوم أن ترجع إلى منزلها ولا تمضي على السفر .

ومن غيره قال الله أعلم بهذه المسألة والذي معنا أنها ترجع إلى بيت زوجها حيث كان يتم الصلاة وعليه أن يردها والكراء عليه لأنه هو أخرجها برأيه وذلك إذا لم يسكن هنالك وأما إن سكن هنالك وأسكنها معه فلها ذلك وله كذلك إن أسكنها في بيت هنالك حيثما كانت وأسكنها برأيه

ورضيت هي وهو بذلك فذلك جائز كان في السفر أو في الحضر إذا كانت قد سفرت وسفر بها .

وأما أن يخرجها من بلد إلى بلد ليسكنها فيه ولا يسكن هو فيه معها فإن سكتت فالله أعلم .

مسألة :

من الزيادة المضافة عن قتادة في المرأة تطلق تطليقة ألزوجها أن يتنحنح ويسلم ويستأذن وتشرف وتصنع ولا يرى لها رأسا ولا بطنا ولا رجلا ولكن ينام معها في البيت ؟ قال هذا رأينا .

مسألة :

والمختلعات والملاعنات لهن أن يخرجن ولا نفقة لهن إلا أن يكن حوامل وقال من قال ليس للمطلقة ثلاثا أن تخرج من بيتها حتى تنقضي عدتها .

مسألة :

في المميتة من الضياء اختلف في قول الشافعي في السكنى لها على الورثة أحدهما يجب اسكانها عليهم والثاني لا يلزمهم بل يستحب ذلك لهم وقد قال قوم بأن للميتة السكنى أيام عدتها في مال الزوج .

وروى عن ابن عمر وابن مسعود ومالك وأبي حنيفة وقال قوم لا سكنى لها وذكر ذلك عن علي وابن عباس لأن الله لم يذكر ذلك في عدة الوفاة كما ذكر في عدة الطلاق ولأنه إنما يجب بمعنى الزوجية فسقط بالموت دليله النفقة .

مسـألة :

قال بعض قومنـا لا تخرج المميتـة ولا المبتـوته والمتبر ية في عدتها ليلا ولا نهارا إلا عند الضرورة .

مسـألة :

قال جابـر طلقت خالتي فخـرجت لجداد نخـل لها فزجرها عن ذلك رجـل فأعلمت النبي ﷺ فقـال اخـرجي لجداد نخلك لعلك أن تتصدقي منه بشيء وهذا لأن نخل المدينة قريب منها فكانت تخرج نهارا وتعود حاجة وضرورة .

مسـألة :

وإذا وقـع بين المـرأة وزوجهـا بينـونة أو حرمة بطلاق وهما يسكنان في بيت واحد كما كانا قبل التفرقة فإنه ينكر عليهما ويفرق بينهما وذلك إذا بانت منه بالحرمة أو بثلاث تطليقات وأما تطليقة واحدة أو اثنتين فلا ينكر عليهما ذلك ولا يفرق بينهما فإن أنكر عليهما فلم ينتهيا وهما وليان فلم ينتهيا برىء منها بعد الحجة عليهما .

بـاب (٢٤)
في المطلقـة إذا ادعت أنهـا حامـل وأن عدتهـا لم تنقض

ومما سئل عنه عزان بن الصقر قلت له فما تقول في المطلقة إذا ادعت أنها حامل هل يكون القول قولها وتكون لها النفقة ؟ قال ينظرن إليها نسوة فإن قلن إنها حامل فلها النفقة وإن لم يقلن إنها حامل فلا نفقة لها قلت فإن جاءت بولـد فقـالت إني كنت حاملا وقد ولدت وقد طلبت النفقة فلم أعط فأعطوني نفقتي منذ طلقني ؟ قال فعليه أن يعطيها نفقتها منذ طلقها وادعت أنهـا حامـل قلت فما تقـول إن اشتبـه على النساء فلم يقلن حامل ولا غير حامـل وطلبت هي النفقـة وقـالت إني حامـل فهل تعط النفقة ؟ فقال نعم قلت فإلى متى ينفق عليهـا ؟ قال إلى سنتـين قلت فأكثـر من سنتين ؟ قال لا فإن جاءت بولد إلى سنتين فالولد ولده وإلا فالولد ولدها فإذا جاءت به لأكثر من سنتين ترد عليه ما أنفق عليها قلت فإن لم تلد وقالت ضرب الولد في بطني ؟ قال ليس لها بعد انقضاء السنتين نفقة ولا يرجـع عليها بما أنفق عليها لأنه لا يدري لعله كما تقول أنه ضرب في بطنها والله أعلم .

مسـألة :

وعن المـرأة الحـامـل إذا طلبت النفقـة وأنكـر المطلق حملها ما علامة حملهـا ؟ قال تنظـرها امرأة عدلة ممن يبصر ذلك فإذا قالت إنها بحد الحامل أمر بالنفقة عليها فإن لم تضع حملها حتى تمضي لها سنتان مذ طلقها كلفت أن ترد عليه ما أنفق عليها وإن لم تشهد المرأة أنها بحد الحمل كتب الحاكم وقت طلاقهـا فأشهـد على ذلـك البينة فإذا استبان حملها أمر بالنفقة عليها

وكـــان على ما وصفت لك فإن لم يستبن حملهـــا حتى تضـــع فإذا وضعت لسنتـين أو أقـل مذ طلقهـا حكم لها بنفقتهـا مذ طلقها إلى أن وضعت فإن وضعت بعـد سنتـين فلا نفقـة لها ولا يلحقـه الولد قلت فإن جاءت بصبي لأقـل من سنتـين وقـالت ولدت هذا يقبل ذلك منها ويلزمه النفقة؟ قال يقبل منها ذلك ويلحق نسبه ويكون لها النفقة قال غيره وقد قيل إذا أنفق عليها بالحكم أنها حامل فلا رد عليها ولو لم تأت به إلى سنتين وقال من قال إذا لم تأت به لسنتين ردت عليه جميع ما أنفق عليها وقد قيل لا يقبل قولها إلا أن يصـح أنها ولدت ذلك الولد ولا يصح ذلك بأقل من قول القابلة .

مســألة :

قلت لأبي محمد ما تقول في رجل طلق امرأته فادعت أنها حامل هل عليـه النفقـة لها ؟ قال نعم قلت فإن كان معـدمـا ولـه زوجة أخرى وعيال وعليه دين يكون نفقتها مع من ينفق ؟ قال بل هي من عياله وينفق عليها قال وكانوا يجعلون له ولعياله ثلثي كسبه وثلث كسبه في دينه وهي تكون مع عياله وينفق عليها إذا استبان حملها .

مســألة :

وعن أبي عبـــد الله رحمـــه الله وعن المطلقـــة التي تحيض إذا قالت لم أحض بعد ثلاث حيض إلى كم ينفق عليها مطلقها ؟ أرأيت إن كان عليه أن ينفق عليها إلى أن تيأس من المحيض من كبر كيف تحلف وينفق عليها وعلى كم تحلف من الأيام والشهور أتحلف في كل شهر مرة أو أقل أو أكثر ؟

قال ليس لها حد وقولها مقبول مع يمينها في عدتها في الحيض إلى غير وقت محدود مع يمينها في كل انقضاء ثلاثة أشهر أنها ما حاضت ثلاث حيض .

وحفظت عن أبي بكر أحمد بن محمد بن خالد أنه قال في بعض القول إنها مصدقة ولا يمين عليها .

بـاب (٢٥)
فيمـا أكلتـه المطلقـة والمميتة بعـد انقضـــاء العـدة

وقلت فما تقـول في رجـل له زوجـة فغاب عنها سنة وهي تستنفق من مالـه وتكتسى إلى أن صح معهـا أنـه قد مات مذ سنـة أو طلقهـا وانقضت عدتها مذ سنة فأما النفقة والكسوة فإذا أجرى ذلك عليها بحكم حق أو ما يجوز لها في حكم الحق فكانت تقبضه على ذلك ثم علمت أن زوجها مات مذ سنـة فعليهـا غرم ذلك لأن ذلك قد انقضت أحكام الحياة فيه وانقضت حجة الهالك وصارت تأكل مال الورثة وأما إذا طلقها وكتمها الطلاق حتى أجـرى عليهـا من الكسـوة والنفقـة بالحق من مالـه فذلك لها ما دام حيا ولم تعلم بطـلاقـه لأنه كان عليه أن يعلمها بطلاقه ولأنه بكتمانه استجرت ماله فلا حجة عليها والحجة عليه وأما العدة فمذ يوم طلق أو مات لا من يوم علمت .

بـاب (٢٦)
في عمـل المـرأة لزوجهـا ولغيره وما أشـبه ذلك

ولا يلزم المـرأة شيء من الأعـمال في الحكم مثـل الطحـين والطبيـخ والكسـح والغسـل والغـزل ومـا أشبه ذلك وأما عادة الناس والتعارف بينهم غير الحكم والواجب في هذا لأن من العادة فعل هذا .

مسـألة :

وعن النبي ﷺ أنه قال خدمة البيت ساعة خير من عبادة ألف سنة والله أعلم .

مسـألة :

وقيل إنه قضى على ابنته فاطمة خدمة ما كان داخل البيت وقضى على علي خدمة ما كان خارج البيت .

مسـألة :

وجـائـز لها أن تعمـل لنفسهـا ما لم يمنعها أو يحكم عليها بذلك بعد المنع منه لها وعن امرأة كانت تعين زوجها مما له قيمة فطلب ذلك إليها أو لم يطلب ثم إنها حرمت عليه ذلك هل يلزمه ضمان ما عملت له مما طلب إليها أو لم يطلب ؟ قال معى أنه إذا كان مما هو خارج بمعنى ما تعمله النساء مع أزواجهن فلم يكن لها جبر على ذلـك ولا ما يشبـه معنى الجـبر من التقيـة الظاهرة فلا يبين لي عليه تبعة ولا أجر ولو كانت هي مما تعمل لغيره بالأجرة

وإن كان خارجا من حال العرف أنه مما لا تعمله النساء مع أزواجهن على العموم ما لم يقع منه امتناع فاستعملها فيه وهي ممن لا تعمله لغيره إلا بالأجرة ثبت عليه عندي معنى الأجر إذا خرج ذلك من معنى العموم إلى حال ما يخص علمه قلت فإن قال لها إن لم تعملي كذا وكذا لم أكسك ولم أنفق عليك حتى تعملي يكون هذا جبراً ؟ قال معى أنه يخرج منه اختلاف مثل ذلك كل منع منه كل حق واجب فهذا لا يبين لي فيه اختلاف وكذلك لو أبت أن تعمل ذلك فأخذها بذلك على الامتناع فانقادت له في ذلك خرج هذا عندي جبرا من الزوج لأنه سلطان عليها وإن كان على وجه الأمر كالتعارف بين الناس على طيب النفس فعلت لحقه ما مضى عندي قلت له فإن قال لها إن فعلت كذا وكذا وإلا طلقتك قال هذا إساءة من أعظم الإساءة عليها فأخاف أن يقع عليها موضع التقية من أمر الزوج لأنه ليس في الأصل عليها له ذلك فإذا ظهرت منه الاساءة إليها إن لم تفعل له ذلك لم يطب عندي ذلك العمل له وأعجبني أن يتعلق عليه العناء فيما تعمل لمثله بالأجر .

مسألة :

وسئل عن المتزوجة هل يجوز لأحد أن يستعملها بأجر أو بغير أجر بغير رأي زوجها ؟ قال معى أنه يعجبني أن يجوز ذلك في الحكم وأما في التنزه فلا يعجبني ذلك قيل له فإن دعاها من بيتها يستعملها ؟ قال لا يعجبني ذلك من طريق التنزه .

أبو سعيد يعجبني أن لا يستعملها أحد يخرجها من بيتها إلا برأيه إذا أنصفها ولم تكن بحد من يجوز له الخروج من بيتها من قيامه لها فهنالك

أخـاف الإثم أن ابـرزهـا من بيت زوجهـا إلا بإذنه وأما الضمان فلا يبين لي ضمان عليه إذ كانت حرة بالغة .

مسـألة :

ورجل طلب إلى زوجته أن تعمل له شيئا فعملت ولم يكن عنده أنها تتقيـه بذلـك ويمكن أن ذلـك بطيبة نفسها هل يكون سالما حتى يعلم أنها تقيـه فأمـا في الحكم فيخرج عندي أنه لا بأس به حتى يعلم أنها تقيه وأما الجائز فيخرج عندي أنه على ما يقع له من الأغلب من أمورها معه أرأيت لو علم أنهـا تتقيـه ما يلزمـه في ذلك ؟ فمعى أنه إذا لم يجبرها في ذلك جبرا فأرجـو أن يجزيـه الاستغفار والتوبة ولا يتعلق عليه لها أجر وإن جبرها جبرا وبان ذلك أنه على وجه الجبر فأخاف عليه الضمان بقدر أجرتها وسواء ذلك كان العمل قليلا أو كثيرا إذا خرج على وجه الجبر فهو عندي متعلق عليه الضمان .

وفي الضيـاء ولا أرى على المـرأة أن تطحن للرجـل أو تخبـز أو تغزل ولا يحل له أن يستعملها بشيء من ذلك إلا بطيبة من نفسها وقيل إن بعض المسلمـين كان لا يستحـل أن يأمـرهـا تنـاولـه كوزا من ماء إلا أن يعلم أن نفسها تطيب بذلك .

قال أبو معاوية لا يسعه أن يطلب أن تناوله نعله ولا غير ذلك إلا أن تعـرف أن ذلـك ليس عليهـا وتكـون مع ذلـك لا تخاف منـه إذا لم تفعل ما يأمـرهـا وبعض رأى أن للمـرأة أن تخبز لزوجها إن كانت تحسنه من غير أن يوجب ذلك عليها .

مسـألة :

وسألت عن المرأة هل يجوز لها أن تعين أحدا من أرحامها وأقاربها أو غيرهم بضيعة قليلة وكثيرة بغير رأي زوجها فإذا كان ذلك لا يشغلها عن طاعة زوجها في وقت ما يحتاج إليها فيما يلزمها طاعته فيه فذلك جائز لها وإذا لم يكن يخرجها من بيت زوجها في ذلك أو لم يعلم أن زوجها لا يمنعها ذلك في وقت ما يلزمها منعه ذلك فلا بأس على من استعملها ولا أحب له أن يخرجها لضيعة له من بيت زوجها على حال إلا برأية .

مسـألة :

وسألته عن المرأة إذا كان زوجها منصفا لها أو غير منصف فأخذت من عنده قطنا فغزلته لمن يكون ذلك الغزل قال معى أنه إذا كان في التعارف بينهما أنها لا تغزل له بكراء أو لم يكن هناك سبب ينقله من ماله فهو له لأنه قطنه بعينه قال والأشياء تجري على ما تجري به العادة أو يثبت به الحكم .

مسـألة :

وهل يجوز لرجل أن يكلم امرأة لها زوج والزوج كاره لذلك غير أنه متولي بها وهي تستعين بالناس في أمورها وفي شأن زوجها أيضا في طلب الإنصاف منه والوكالة عليه للمنازعة فعلى ما وصفت فلا بأس بالكلام لهذه المرأة إذا لم ير منها محرما كره الزوج ذلك أو لم يكره إلا أنه لا يدخل عليها في منزل هو لزوجها إذا كره ذلك الزوج إلا أن يكون الزوج متوليا عنها واحتاجت المرأة إلى شيء من المعاني التي لابد لها منها فدخل عليها في منزله بإذنه جاز له ذلك وكذلك المرأة يجوز لها أن تكلم من تحتاج إليه من الرجال بمعانيها التي لابد لها ولم يقم بصلاحها .

مسألة :

وسألته عن المتزوجة هل لأحد أن يستعملها عملا بالأجرة مثل الغزل والغسالة والطحين وأشباه ذلك بالإيجارات بمقاطعة أو غير مقاطعة بغير رأي زوجها ؟ قال معى أنه يجوز في الحكم أنها إذا وصلت طالبة لذلك وأرسل إليها بالعمل إلى بيتها جاز لمن يستعملها ذلك قلت له فإن أرسل إليها الذي أراد استعمالها بلا رأي زوجها ما يلزمه في ذلك ؟ قال معى أنه لا يلزمه ضمان في ذلك قلت له فيلزمه إثم في ذلك ؟ قال معى أنه لا يلزمه إثم في ذلك ما لم يكن الزوج كارها لذلك وهو منصف لها فيما يلزمه لها من الكسوة والنفقة والمؤنة حتى تصير في حال لا يجور لها الخروج من بيته إلا بإذنه ثم كره ذلك فهنالك أخاف عليه الإثم إن أبرزها من بيتها إلا بإذنه .

مسألة :

وسألته عن رجل اشترى صوفا أوجزه من غنم له فأخذته امرأته فغزلته وأسلمته يعمل ثوبا وأعطت أجر نساجه فقال الثوب للرجل وعليه لها أجر الغزل والنساجة فإن شاء أن يرد عليها ذلك ويكون الثوب له وإن أبى فله ثمن صوفه أو صوف مثله والثوب لها وقد كان بعض الفقهاء يقول إذا أنفق الرجل على امرأته فله ما غزلت .

مسألة :

وعن المرأة هل عليها عمل لزوجها ؟ قال نعم تتقي الله وتعينه ما قدرت .

مسـألة :

قلت له فمن استعمل المرأة في منزلها أو غيره بغير رأي زوجها وكان محكـومـا عليهـا أن لا تعمـل لنفسهـا ولا لغـيرهـا شيئـا أتـراه تجزيه التوبة والاستغفار قال هكذا عندي .

بـاب(٢٧)
فيمـا يجـوز للزوجين أن يفعـلاه بلا إذن وما لا يجـوز

وقيـل للمـرأة أن تستشفي بغـير رأي زوجهـا من حجامة أو فصد أو شرب دواء والمـرأة سبيلهـا في زوجهـا كسبيـل زوجها فيها قال المصنف هذا عنـدي لا يصـح وقـال الشيـخ إن المـرأة يجوز لها أن تصـوم نافلة بغـير رأي زوجها وليس له أن يمنعها عن المعروف إلا أن له أن يعترض عليها بما يجب له عليهـا ولـو كانت صائمـة فريضـة إلا في بدل شهـر رمضـان فليس له أن يعترض عليها فيما يفسد صومها ولا يمنعها ذلك .

مسـألة :

وعن امـرأة قالت اللهم عاف أخي وهي تصـوم يوم الجمعـة فكـره زوجهـا أن تصـوم يوم الجمعـة فليس لها صيـام إلا بإذنـه فإن صامت تم صيـامهـا إن شاء الله ومن غيره وقد قيل لها أن تصوم النذر والكفارات بغير إذنه وقال من قال ليس لها ذلك ولا تصوم إلا شهر رمضان وبدله من الحيض .

مسـألة :

وسألتـه عن الـرجل هل له أن يصوم التطوع بغير رأي زوجته ؟ قال معى أنه له ذلك ما لم يكن صومه ذلك يضر بها في قضاء حقها الذي يجب عليـه لها قلت فما حقهـا هذا ؟ قال معى أنـه قيل جميع ما يجب عليه لها من التصرف في قضاء حقوقها وما يحب عليه من معاشرتها قلت له فإنه لما صام

ظهر له من نفسه نقصان من معاشرتها عما كان قبل صومه هل يسعه ذلك ؟ قال إنه يسعه ذلك ما لم يضربها قلت له فإذا بان له النقصان من نفسه هل له أن يصوم بلا رأيها ؟ قال يعجبني له إذا بان له النقصان من نفسه عن واجب حقها في مثل هذا أن لا يفعل ذلك إلا برأيها إلا أن يخاف عليها المضرة فإذا بان له المضرة لم يفعل ذلك لا برأيها ولا بغير رأيها وعليه أن يقوم لها بحقها في جميع أحواله اللازمة له إلا أن يكون ذلك عن رأيها من غير مضرة تبين له قلت له فالزوجة هل لها أن تصوم التطوع بغير رأي زوجها قال معى أنه قيل لها ذلك إذا كان غير حاضر معها أو كان صومها لذلك لا يحول بينها وبين شيء من واجب حقه قلت له فيسعه أن يمنعها أو تمنعه عن صوم التطوع ؟ قال معى أن له ذلك إذا كان ذلك يحول بينها وبين ما يجب لهعليها من الحق وإذا كان ذلك لا تمتنع به عن واجب حقه لم يكن له ذلك عندي ويعجبني أن يحثها على طاعة الله وفعل الخير ما استطاعت قلت له فإن كانت صائمة التطوع وأراد معاشرتها في النهار هل له ذلك ولا يسعها أن تمنعه في النهار ؟ قال معى أنه إذا أراد ذلك منها لم يكن لها أن تمنعه ما يجب عليها له من الحق من أجل صومها التطوع قلت له فإذا عاشرها في النهار وهي صائمة التطوع هل لها أن تتم يومها إفطارا أو تغتسل وتتم صومها أو أيهما أفضل قال معى أن لها أن تتم يومها إفطارا إن أرادت أن تتلذذ بالإفطار وإن اغتسلت وصامت يومها كان ذلك أفضل عندي وتحج الفريضة برأيه فإن أبى أن يأذن لها جاز لها أن تحج الفريضة بغير رأيه وتخرج مع ذي محرم ممن يجوز لها ذلك معه وجائز لها أن تخرج إلى العيد والمأتم والعرس إذا لم يمنعها فإن منعها لم يجز إلا بإذنه ورأيه ونحب أن لا يمنعها من العيد لأنه مأمور به أن تخرج النساء .

مسـألة :

وعن رجل يحج أو يصوم تطوعا هل عليه أن يستأذن امرأته في ذلك ؟ قال أخبر ني إن قالت له امرأته لا آذن لك في الصوم والصلاة والحج تطوعا هل لها ذلـك ؟ قال أمـا الحـج فاستحب المسلمون أن يستأذنها إذا كان حج التطوع ولا لها أن تمنعه إذا هو وضع لها ما يصلحها وأما الصوم والصلاة فلا بأس عليـه أن يصـوم ويصلي بغير إذنها إلا أن يكون لا يؤذى بكثرة صيامه وبطول قيامه ولا يؤدي ما يلزمه من حقها فليس له ذلك .

مسـألة :

وقال من قال في المرأة إذا طلبت إلى زوجها الإفطار من الصوم وكان يصوم نافلة فقال من قال أنه يحكم عليه أن يفطر لها إذا كانت امرأة واحدة يومـا رابعـا ويصـوم ثلاثة أيام وإن كانتا امرأتين أفطر يومين لكل واحدة يوما وإن كن ثلاثا أفطر ثلاثة أيام وصام ثلاثا وإن كن أربعا أفطر يوما وصام يوما وكان مع كل واحدة منهن يوم إفطاره وقال من قال إنه يحكم عليه أنه يفطر في كل شهر من حيضة يوما وقال من قال هذا كله غير محكوم به وإنما يؤمر بذلك .

مسـألة :

وأوسـع للمـرأة الصيـام تطـوعـا على قول بلا رأي زوجها ولا تمنعه نفسهـا وإن كره صومهـا فواسع له ولا شيء عليه وقال آخرون لا تصوم إلا برأيه وتقضى رمضان بغير إذنه .

وعن أبي سعيـد الخـدري قال نهى النبي ﷺ النسـاء أن يصمن إلا

بإذن أزواجهن وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال لا تصوم المرأة وبعلها شاهد إلا بإذنه غير رمضان .

مسألة :

قال أبو معاوية يكره لمن له زوجة صيام الدهر كله ويؤمر أن يجعل لأهله من نفسه نصيبا .

مسألة :

وجائز لها أن تكلم الرجال .

مسألة :

من الزيادة المضافة وجدت في كتاب أخبار عمان أن امرأة أتت عمر بن الخطاب رحمه الله فقالت يا أمير المؤمنين إن زوجي يقوم الليل ويصوم النهار والله أني لأكره أن أشكوه إليك وهو يعمل بطاعة الله أقول هذا وأقرأ عليك السلام ورحمة الله قال فجعل عمر لا يفهم ما تريد ورددت ذلك فقال كعب بن سور الأزدي وكان من أهل عمان يا أمير المؤمنين إن هذه امرأة تشكو زوجها وتزعم أنه ليس لها منه نصيب فقال يا كعب أنت فهمت أول قصتها فاقض بينهما في أمرهما قال فبعث إلى زوجها فجلس إليه فقالت المرأة :

يا أيها القاضي الحكيم رشده ... إقض بالحق ولا تردده
ألهى حليلى عن فراشي مسجده ... زهده في مضجعي تعبده
وخوف رب باليقين يعبده ... مفترشا جبينه يكدده
نهاره وليله ما يرقده ... ولست في أمر النساء أحمده

---

(١) الفعل في نسخه .

فقال الزوج :

أني امـرؤ اوجـلنـى ما قد نزل ... في سورة النـور وفي السبـع الطول
وفي الـقـرآن واعـظ لمن عقـل ... مزهـد في فرشـهـا وفي الحجـل
فحـثـهـا ياذا على خير الـعمـل ... من طاعة الزوج ومن حسن البَعل

قال كعب بن سور :

ان خير الحـاكـمـين من عدل ... ثم قضى بالحق جهـدا أو فصـل
ان لها حقـا عليـك يا بعـل ... في ليـلة من أربـع لمن عقـل
وأنت من أولى الثـلاث في مهـل ... تصـومهـا تقـومهـا على وجـل
ولا تنـاول حقـهـا فتـبـتـهـل ... لا ينفـع القـول وتضييع العمـل

ثم التفت إلى عمر وقال يا أمير المؤمنين أحل الله له من النساء مثنى وثلاث ورباع فلله منه ثلاث ليال يقومهن وثلاثة أيام يصومهن ولها منه ليلة ويـوم اذهبـا فقد قضيت بينكما فقال عمر لقضاؤك بينهما أعجب من فهمك لقصتهما اذهب فقد وليتك قضاء البصرة .

بـاب (٢٨)
في سـفر الرجـل برأي زوجتـه وبغير رأيهـا

ذكر لنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه في سفر الزوج قال إذا أراد أحـد أن يطيـل الغيبـة فليستأذن أهله ، والـذي أقول الحج فقد يكون الحج قريبا وبعيدا منه ما يسار إليه سنة وأقل وأكثر فلا أرى عليه أن يستأذن امرأته في الحج كانت حجة الفريضة أو النافلة إلا أن يخرج من أعمالها يريد بذلـك مضـرة لها فلا أرى له ذلـك في النافلة إلا أن يريد المجاورة فيقول لها إني أريد أن أقيم في مكة فإن أذنت له فلا بأس عليه وإن كرهت ذلك فأرى أن يطلقهـا إن أرادت الطـلاق أو يحج ويـرجـع وإن أراد الخروج في تجارة أو سفر بعيد يطيل فيه الغيبة فلا يخرج حتى يستأذنها فإن رضيت أن يخرج وإلا يطلقها فذلك واسع له وإن كرهت أن يطيل عنها الغيبة فليطلقها ولا يطيل عنهـا الغيبـة ولا أرى له أن يغيب أكثر من أربعة أشهر إلا بإذنها قلت فالمرأة تحج برأيه أو بغير رأيه ؟ قال برأيه ، فإن أبى ولم يأذن لها أن تحج فريضة بغير رأيه وتخرج مع ذي محرم فيمن يجوز لها ذلك معه ولا نفقة ولا كسوة عليه في حال ذلك .

مسـألة :

وسئـل عن الـرجـل هل يكـون له أن يسـافر بغير رأي زوجته ؟ قال معى أنه إذا كان سفره في لازم له وترك لها ما يغنيها إلى قدر رجعته كان له ذلك ولم يكن عليه مشورتها كان سفره ذلك قليلا أو كثيرا وإذا كان في غير لازم فمعى أنه قيل ليس له أن يسافر سفرا قدر ما يضر بها في غيبته إلا برأيها

وإن كان سفرا قدر مالا يضر بها ولا يدخل عليها ضررا لم يكن عليه في ذلك مشورة عليها إذا ترك لها ما يجزيها قلت فالحد الذي إذا سافر أضر بها ما هو ؟ قال معى أنه لا يصح إلا في الاعتبار من أحوالها وخصوص أمرها وقد يوجد في بعض معاني القول أنه لا يسافر في غير لازم أكثر من ثلاثة أشهر إلا برأيها ولا يبين لي أن هذا يحكم به عليه ولا يسعه غيره ولكن عندي أنه لا يجوز له أن يدعها ما يضر بها في حكم النظر .

مسألة :

وعن امرأة أرادت سفرا إلى بلد فحملها رجل فسألهما المسلمون فقالا إنهما أخوان من الرضاعة أيصدقان على ذلك ثقة كان أوغير ثقة فإذا كانا لا يعرف كذبهما في ذلك من صدقهما لم يعرض لهما المسلمون حتى يصح كذبهما فيعاقبوهما وإن كانا ثقتين كانا أولى بالتصديق وإذا كانا غير ثقتين كان في الأنفس حرج من قولهما فإنما يأخذ المسلمون بما ظهر والله أولى بما استتر .

مسألة :

وسألته عن الرجل هل له أن يغيب في سفره عن زوجته شهرين أو أقل أو أكثر هل يجوز له ذلك إذا لم يعلم منها كراهية إلا ما يتوهم أنها تكره ؟ قال أما فيما أوجب الله عليه فعندي أنه يخرج في جميع ذلك إلى أن يقضي ما أوجب الله عليه وليس في ذلك عندي غاية دون قضاء ما أوجب الله عليه من قليل أو كثير أن يرفع لها كفايتها ويجعلها حيث يأمن عليها بعده وأما في خروج الاختيارات فمعى أنه قد قيل لا يستحب له أن يخرج عنها فيغيب

أكثر من ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر إلا بإذنها قلت له فإن كرهت ولم تأذن له بالخروج في الاختيار فخرج بغير إذنها هل يسعه ذلك ؟ قال يعجبني أن يسعه ذلك قلت له ويسعه أن يغيب إلى ثلاثة أشهر مثل ما لو يعلم فيها كراهية ؟ قال هكذا أنه قيل ولا أحب على حسب ما عندي أنه يتعدى ثلاثة أشهر في غير لازم إلا برأيها إلا أن يكون يعرف أن مثل ذلك لا يشق عليها في مفارقتها له من ذات نفسه إذا كان منصفا لها في ماله قلت له فإن تعدى ثلاثة أشهر على ما أحببت له هل تراه آثما قال أحسب أن بعضا كره ذلك وبعضا أحسب أنه ذهب إلى أنه ما لم يرد ضررا أو تتبين مضرة عليها فلا بأس بذلك على قول من قال إنه ما لم يرد ضررها وترك مجامعتها فلا بأس عليه قلت له فإن أطال الغيبة وخاف أن الذي خلفه لها من النفقة لا يكفيها إلى رجوعه هل يكتفى بكتاب يكتبه إلى من يثق به أنه يقوم لها بما يجب لها من النفقة والمؤنة ويسعه ذلك أم لا ؟ قال أما في الحكم عندي فلا يبين لي ذلك وعليه أن يقوم ذلك بنفسه أو يصح ذلك ببينة وأما في حكم الاطمئنانة فأرجو أنه يسعه ذلك إذا لم يرتب في ذلك واطمأن قلبه أنه يصل إليها ما يزول به عنه ما يجب عليه أو ترضى هي بدون ذلك قلت له فإن غاب ولم يترك لها شيئا فطول الغيبة قدر ثلاثة أشهر ثم رجع هل عليه أن يؤدى إليها ما استحقته من النفقة عليه في غيبته أم تجزيه التوبة ؟ قال أما في الحكم فمعى أنه قد قيل لا يحكم بذلك ولو صح إلا أن يكون قد رفعت وطلبت .

مسألة :

وفي امرأة خافت التولي من زوجها وطلبت من الحاكم أن يجعل

طلاقها في يد رجل إلى مدة يوم يغيب عنها أو يضيع ما يلزمه من حقها قال عندي أنه يحكم لها بذلك إذا خيف منه ذلك وتجزى تطليقة واحدة فإن جعله مجملا فطلق المجعول في يده ثلاثا فإنها تطلق ما طلقها اثنتين أو ثلاثا ما لم يسم الزوج شيئا فإن قال جعلت طلاق فلانة ابنة فلان في يدك إلى مدة كذا فله الرجعة إلا أن يكون بحكم من حاكم أو بحق فإنه يعجبني أن لا يكون له رجعة إلى أجله أو إلى ما جعل من صفته فإن كان إلى أجل لم يكن الوطء ارتجاعا فيما يعجبه .

مسألة :

وقيل خرج عمر ليلة فسمع امرأة تقول :

تطاول هذا الليل واخضل جانبه ... وأرقني إلا حبيبا أراقبه
وأرقني طول التفكر أنني ... عجبت لدهر ليس تحصى عجائبه
فوالله لولا الله لا شيء غيره ... لحرك من هذا السرير جوانبه
مخافة ربي والحياء يكفني ... واكرم زوجي أن تنال مراكبه
ليعلم من بالشام ان وراءه ... أشد عليه من عدو يحاربه

فدعاها عمر فقال لها أين زوجك فقالت بعثه عمر غازيا فقال لها في كم تشتاق المرأة إلى زوجها فقالت في شهرين ويشتد ذلك في ثلاثة ويفنى الصبر في أربعة فجعل عمر المغازي أربعة أشهر .

بـاب (٢٩)
في حـق الزوجـة والأخت وسـائر الأرحـام

وسألته عن رجل جرى بينه وبين زوجته خصومة إلى أن صار أمرهم إلى أن تداعيا إلى الإنصاف في المعاشرة فقال الزوج أنه ينصفها فيما يلزمه لها في المعاشرة من الكسوة ويحملها إلى قرية غير بلده التي هما فيها قلت هل يلزم المـرأة ذلـك للزوج ؟ فمعى أنـه يؤخـذ الـزوج للمرأة بما يلزمه لها من الكسـوة والنفقـة وحسن المعاشرة إذا ساكنته وعاشرته في البلد الذي هما فيه يؤخـذان لبعضهـما بعض بذلـك من العـدل والانصاف ولا يعذران بدون ذلـك وأمـا حمله لها إلى بلد غير البلد فإنـه قيـل ليس له ذلك إلا أن يكون يحملهـا في مأمن أومع من تأمن على نفسهـا ومـالهـا معـه من الصحبة التي لا تشـك في أمـانهـا على نفسها ومالها معهم في الطريق ويكون وصولها إلى بلد تأمن على نفسهـا ومـالهـا فيـه من الخوف الظاهر ويكون في البلد الذي يحملها إليه حاكم من حكام أهل العدل يؤمن عليها وقادر على الانصاف لها من هذا الزوج أن يأخذه بجميع ما يلزمه لها وينصفها منه ويكون ذلك من هذا الأمر كله ظاهرا معروفا لا يرتاب فيه من بلد هذا الزوج وهذه المرأة وإلا لم يحمـل على هذه المـرأة الخـروج من بلدها هذا الذي هي فيه فافهم ذلك وبالله التوفيق قال المصنف أنظر فيها إن كانت في بلد خوف وأراد حملها إلى بلد أهون جورا منه تأمن على نفسها في الرفاقة والطريق .

مسـألة :

وعن امرأة طابت نفسها أن تمون من مالها فأراد زوجها أن يحولها من

مكانها فقالت لا أصحبك إلا أن تأتيني بكسوة من مالك وصلاح فأنا أرى أن تحول مع زوجها فإذا تحولت فلها حقها ومطلبها إلا أن تعلم أنه يحولها ضرارا من منزلها إلى غير حاجة به قال غيره وقد قيل عليه أن يحضرها كسوتها فإذا أحضرها الكسوة من ماله كان عليها معاشرته وأسكنها سكن مثلها وإذا علم أن تحويل الزوج للزوجة من منزلها ضرارا إلى غير حاجة لم يلزم .

مسألة :

وعن رجل أراد حمل زوجته إلى بلد فشق بها ذلك وطلبت تركها في منزلها فكتب لها كتابا أن لا نفقة لها عليه ولا كسوة فتركها بلا أجل يجعله لها ولا شرطته عليه وله منها ولد فضمنت أيضا بنفقة الولد وكسوته وأنه يتركها ما قدر الله سنة أو سنتين ثم طلبت أن يحملها وطلبت الكسوة والنفقة لها ولولدها قال لها الكسوة والنفقة عليه إذا كان العذر من قبله إذا شرطت عليه ألا يحملها فإن لم تكن شرطت ذلك عليه فلا نفقة لها ولا لولدها وهما بالخيار جميعا ومن غيره فاعلم رحمك الله أن الذي حفظناه في مثل هذا أنه لا يحكم عليه بالخروج معه إلى بلد لا عدل فيه وإنما كان ذلك في أيام العدل وكان المسلمون يحكمون على المرأة أن تخرج مع زوجها حيث يقول أنه أرفق له فلما ذهب العدل وأحكامه وظهر الجور وأهله لم يحكموا عليها أن تخرج عنده وكذلك أيضا فساد السبل فيما يحتج به من لم ير أن يحكم عليها بالخروج عنده .

ومن غيره وإن كانت هذه المرأة لا تأمن على نفسها في الطريق ولم يكن في البلد من يمنعها من جوره إن جار عليها فليس عليها أن تخرج معه

إلى ذلك البلد وعليه أن يجعل لها كسوتها ونفقتها إن أراد أن يغيب ونقول كذلك إن كانت تخاف من ذلك البلد الجور ولا تأمن على نفسها من جوره أو جور غيره فليس عليها أن تخرج معه لأن أصل ما يلزم الرجل لزوجته أن يسكنها حيث تأمن على نفسها وليس عليها أن تخرج من الأمان إلى الخوف .

مسألة :

أحسب عن أبي علي الحسن ابن أحمد ورجل له زوجة في بلد غير بلده فطلب أن تتبعه إلى بلده فقالت اطلب لي حمارا أركب عليه أو نعلين هل يلزمه ذلك ؟ فعلى حسب ما عرفت أن ذلك عليه والله أعلم .

مسألة :

وعن رجل أذن لزوجته أن تخرج إلى أهلها ثم طلبت الرجعة يلزم زوجها أن يحملها في أصل أمرها أم لا يلزمه للإذن ؟ فهي ترجع إليه إلا أن لا تجد أحدا يحملها ذو رحم لزمه أن يحملها .

مسألة :

إذا تزوج الرجل امرأة من بلده وبلدها غير بلده وكانت هي تقصر الصلاة إلى أن تزوج بها فلها الرجعة بولدها إلى بلدها وعليه أن يؤدي إليها الفريضة إلى موضعها وإن كان تزوجها من بلده وقد أتمت الصلاة فيه ثم طلقها فليس لها أن تخرج بولده إلى بلدها الآخر ولا إلى غيره إلا برأيه وقال بعض أهل المعرفة يرفع ذلك أنه يوجد عن أبي عبد الله أنه إذا تزوجها

من بلده فليس لها أن تخرج بولـده إلا أن يكـون تزوجهـا من بلدهـا كانت تقصر في بلده أو تتم هكذا قال .

مسـألة :

وإذا كرهت المرأة ركـوب البحـر لم يحمـل عليهـا ذلك وعلى الزوج نفقتها وكسوتها .

مسـألة :

قال أبـو عبـد الله في رجل من أهل نزوى تزوج امرأة من أهل نزوى وأولـدهـا ولدا ثم طلقها ثم تزوجت زوجا من أهل أزكى وحملت إلى أزكى وأرادت أن تحمل ولد مطلقها معها إلى أزكى أنه ليس لها ذلك ولهُ أن يأخذ ولده منها إن خرجت قلت وإن كان صغيرا ؟ قال نعم قلت فرجل من أهل دمـا تزوج امـرأة من أهـل صحـار ثم طلقهـا ولـه منها ولد وأرادت الرجعة بولدها إلى صحار وكره هو ذلك ؟ قال لها ذلك أن تأخذ ولدها منه وترجع إلى صحار وتأخذ فريضة ولدها ذلك فإنها من أهل صحار وقدمت دما وهي صبيـة وبلغت بدمـا ثم تزوجهـا الرجل من دما وأصابت منه ولدا ثم طلقها وأرادت أن تخرج بولـده إلى صحـار فكـره ذلك قال ليس لها ذلك عليه ولا تخرج بولـده إلا أن تكـون قدمت دما وهي من أهل صحار وهي امرأة بالغة وتزوجها بدما ثم طلقها فإن لها أن تخرج بولدها إلى صحار وتأخذ فريضته من والده .

ومن غيره قال وقـد قيـل إذا تزوجها من بلدها ثم طلقها ولها منه ولد فلها أن تخرج من بلده إلى بلدها وإن خرجت من بلدها إلى بلده فتزوجها

من بلده ثم أرادت أن تخرج لم يكن لها ذلك لأنه إنما تزوجها من بلده وقال من قال إن كانت تتم الصلاة في بلده الذي تزوجها منه ثم تزوجها وهي تتم الصلاة فليس لها أن تخرج إلى بلدها الذي كانت فيه وهو صحار وإن كانت تقصر الصلاة بدما وتزوجها بدما وهي تقصر الصلاة بدما ثم طلقها ولها منه ولد فلها أن ترجع إلى صحار وكذلك لو كان من أهل نزوى وكانت هي من أهل صحار وكانت تتم الصلاة بدما فتزوجها من دما ثم طلقها ولها منه ولد فلها أن تخرج بولدها إلى دما وليس لها أن تخرج به إلى صحار وإن كانت تقصر الصلاة بدما وهي من أهل صحار وتزوجها من دما وهو من أهل نزوى ثم طلقها ولها منه ولد فلها أن ترجع إلى صحار إلى بلدها التي كانت تتم فيه الصلاة وليس عليها أن ترجع إلى غير بلدها الذي كانت تتم فيه الصلاة وإنما لها عليه إن شاءت ترجع إلى بلدها وإن شاءت تسكن في بلده بولدها .

مسألة :

ومن تزوج امرأة بادية وأتت منه بولد ثم فارقها وأرادت أن تحمل ولده إلى البدو وهم أهلها لم يلزم الولد أن تحمله إلى البدو .

مسألة :

وعن إمرأة أرادت أن تحول بنيها إلى بلد فقال الأعمام لا نترك أولادنا قال ذلك لهم قلت صغارا كانوا أو كبارا ؟ قال نعم إلا أن تحول بناتها قريبا إلى الأخوال فأما أن تتغرب بهم فلا .

مسـألة :

وعن رجل من أهل البصرة تزوج في بعض قرى عمان وجمع مالا ثم مات ووصل ورثته إلى عمان وترك ولدا أنثى فطلب الوارث أن يحمل الجارية بالغا أو غير بالغ وطلبت الجارية أن تدعى في ماله وعند أرحام أمها أو لم يكن لها مال أو كان لها ولم يكن لها أرحام غير أنها رغبت في المقام في ذلك البلد هل تجبر تخرج مع من وصل من أهلها ؟ فأقول إنها إذا كانت بالغا لم يكن لأوليائها عليها سبيل وأقامت حيث أحبت من عمان كان لها مال أو أرحام أو لم يكن لها مال ولا أرحام وأما إذا كانت لم تبلغ وكانت في حد من يخير خيرت بين الخروج مع من قدم من أهلها وبين المقام مع أرحامها وأمها فإن اختارت الخروج مع من قدم من أهلها خرجت وإن اختارت المقام مع أرحامها وأمها كان لها ذلك وأما إذا كانت صبية في حد من لا يخير فالقادمون من أهلها أولى فيما أرى .

مسـألة :

فيمن تزوج امرأة ورضيت به فلما أرادوا نقلها إليه قالت لم أعلم أني زوجت برجل من قرية أخرى وقد غيرت فكان البلد الذي تحمل إليه ليس بسكن مثلها أو لا يؤمن عليها هل يفسخ التزويج ؟ قال إنه تام فيؤخذ لها بسكن مثلها والمساكنة فيه حيث تأمن على نفسها ويأمن عليها .

مسـألة :

وعن رجل حمل يتيما إلى قرية أو إلى موضع هل يجوز حمل اليتيم ؟ فنعم يجوز حمل اليتيم لمصالحه وما يعود بنفعه .

مسـألة :

ومن جواب العـلاء بن أبي حذيفـة إلى هاشم بن الجهم وعن رجل كانت له أخت في بلد غير بلده وأراد أن يخرجها إلى بلده الذي هو فيه وقال أخاف عليها وكرهت هي أن تخرج معه فإن كانت مخوفة في نفسها أخرجت معه وسيرها وإن كانت ممن لا يتهم ولا يخاف عليها وقد بلغت المرأة لم تجبر على خروجها من منزلها .

بـاب (٣٠)
في ضـــرب الرجـــل زوجتـــه

وسألتـــه عن قول الله تعـــالى (والـلاتي تخافـون نشـوزهن فعظهن وأهجـرهن في المضاجع واضربوهن) قلت ما هذا الضرب ؟ قال اختلف في ذلـــك فمنهم من قال الضـرب باللسـان ومنهم من قال الضـرب غير مبرح يضربها بالمسواك والقلم .

مســـألة :

ومن جامـع ابن جعفـر وقـال في الـذي منعتـه زوجته نفسها فضربها فماتت قال إن ضربهـــا على مقتـــل فعليـه القـود وإن ضربهـا على اليـدين والرجلين والظهر ضربا غير مبرح فليس عليه فإن ماتت من حينها فعليه ديتها .

مســـألة :

وعن أبي الحسن في رجل كان منه إلى زوجته إساءة وشكت هي منه مثل الضرب وغير ذلك ثم إن الرجل دعاها إلى الإحسان وأن يصرف عنها سيئتـه وجـرى إصلاحها فرجعت إليه على يد عمر بن القاسم الشيخ رجاء منهـا لإحسـانـه ثم رجعت فشكت منـه الضـرب والأذى وأنه أخذ بحلقها وكسـر شيئـا من ضلوعها وقالوا إنه وجئة كانت منه إليها فلما نشزت منه عاد فقبل بالإحسان فطلب إليها أن تعفو عنه عما كان منه وأن ترجع إليه فقالت المرأة لا تثق به ولا تصدق قوله للذي قد تقدم من خلقه وطلبت الإنصاف

والأرش بالـذي كان من ضربـه قلت فهـل لها ذلك ؟ فعلى ما وصفت من قصـة هذا الـرجـل وهذه المرأة فنعم لها الإنصاف ولها الأرش إذا صح ذلك ولها المعاشرة بالمعروف والإمساك له كما قال الله (أو تسريح بإحسان) وقلت ما تقول فيما ادعت من الضرب وغيره إذا ادعت ذلك إليه وأنكر هو ذلك ما يلزمـه في ذلـك الـوجأه ؟ إذا أقر أنه فعل فيها ذلك فإن كانت منتهى لله من غير مضارة لزوجها فنعم إن أقر أنه وجأها فإن أثرت الوجأة وكانت في سائر بدنهـا غير الـوجـه فهي أرشها عشرة دراهم وإن لم تؤثر فخمسة دراهم فإن كانت في الوجه فضعف ذلك وإن أنكر ذلك وادعت هي ذلك عليه كانت البينـة على المـدعى وإن لم تكن بينـة وأنكـر هو دعواها كان عليه اليمين إن شاء حلف وإن شاء رد اليمـين إليهـا فحلفت على ما تدعى من الـوجأة وغـيرهـا قلت وكذلك أخذ حلقها إذا اشتكت أنه قد آلمها ذلك من غير أثر يظهـر فيهـا من ذلـك وإن ظهر أثره فهذا إن أخذ حلقها ووجدت ألما وجيعا فلم يكن معنا في أخذ الحلق حفظ عن أحد ولا أثر نتبعه إلا على قياس ما وجدنا في غيره فنقول في ذلك إن أخذ بحلقها فأثر ذلك فيها رأينا أن أرشه أرش مؤثـرة عشـرة دراهم وإن لم تؤثـر فسوم عدلين يسوما ذلك الألم بتوفيق الله والله أعلم بالصواب .

مسـألة :

وقلت ما تقول إن ادعى الرجل أنه إنما يضربها ويسيء إليها إذا منعته فجامعتها وقلت هل له عذر في ذلك ؟ فعلى ما ذكرت من دعواه عليها فإن كان لها منصفـا ومنعتـه نفسهـا في حين لا عذر لها فيـه فليس له أن يضـربها

ضربا مبرحا وإنما قالوا يعظها ويهجرها فإن لم ترجع إلى ما يلزمها من الحق ضربها ضربا غير مبرح وذلك مثل أن يجرها ويميل بشيء لا يؤثر فيها ولا يؤلمها إنما ينكيها ونحو ذلك فليس له حجة في التعدي عليها بما لا يسعة من ضربها .

بـــاب (٣١)
في أحكـــام الوطىء بين الزوجـــين

من جواب أبي الحواري وللرجل أن يطأ امرأته كلما أرادها وليس لها أن تمنعة نفسها إلا من عذر من مرض أو برد تخاف على نفسها منه الغسل فهذا في أمر الرجل وأما المرأة فقد عرفتك ما قيل فيها ولعله قد قيل غير ذلك أن لها من كل أربـع ليلة فقـد قيـل هذا وليس على المـرأة أن تعرض نفسها على زوجها .

مســـألة :

وعن رجـل ترك زوجتـه عن أن يطأهـا سنـة أو أقل أو أكثر هل يسعه ذلك إذا لم تطلب هي عليه الجماع فإن طلبت إليه الجماع فتركها سنة أو أقل أو أكثـر فإذا تركهـا لم يرد بذلـك ضرارا جاز له ذلك وإذا طلبت المرأة الجماع إلى زوجها فقال من قال من الفقهاء يحكم عليه أن يطأها في كل حيضة مرة وذلك يجب عليه وإن لم يحكم عليه بذلك كان عليه إذا طلبت الجماع يطأها بعد كل حيضة مرة وهذا الذي عرفنا من قول المسلمين .

مسنـــألة :

أحسب عن أبي سعيد قلت وكذلك إن طلبت أن يجامعها هل عليه ذلك ؟ فمعى أنه قيل إن عليه أن يجامعها مرة واحدة في الحكم وليس عليه أكثر من ذلك ومعى أنه قد قيل إذا طلبت إليه ذلك حكم عليه أن يجامعها على قدر مالا يخاف عليهـا فيـه الضـرر في دينهـا في تعارف ذلك من النساء

ومعى أنه قيل يحكم عليه لها على أثر كل حيضة مرة ومعى أنه قد قيل يؤخذ لها بذلك كل يوم رابع قلت وإن لم يفعل في وقت ما طلبت إليه يريد بذلك ضرارها أو لا يريد ضرارها فتبرت إليه من حقها فأبرا لها نفسها فقبل برآنها هل يبرأ من الحق فأما في الحكم إذا لم يرد ضرارها فأرجو أنه لا بأس عليه على قول من يقول إنه لا بأس عليه إذا وافق أحد قول المسلمين وأما فيما يسعه فإذا كان معه أن ذلك ضرارا بها وأنها إنما تطلب ذلك من حاجة فأخاف أن يكون ذلك إساءة منه إليها ولا يبرأ من حقها وقلت وكذلك إذا لم يجامعها إلا مرة منذ تزوجها فرفعت عليه إلى الحاكم إن شاء أن يجامعها وإن شاء أن يخرجها ويعطيها حقها هل يحكم عليه بذلك الحاكم ؟ فقد مضى عندي القول في ذلك وأما الطلاق فلا أحب أن يجبر عليه إذ كان قد وطئها مرة وأما في مصالحها فأحب أن يؤخذ لها بالجماع على ما يتعارف أن عامة النساء من ذوات الأزواج لا يصبر ن عن أزواجهن ما عليه من المدة قلت وإن لم يحكم عليه الحاكم بذلك هل يسع الحاكم ذلك ؟ فإذا وافق الحاكم في ترك الحكم أحد قول المسلمين فلا يضيق عليه عندي ما لم يقصد بذلك إلى ضرر وهو ممن يجوز له الاختيار في الرأى قلت وان لم يجامعها منذ تزوجها وهو منصف لها في الكسوة والنفقة وجميع ما تحتاج إليه إلا الجماع فإنه إن امتنع عن جماعها لم يحكم عليه أن يجامعها أو يفارقها إن طلبت ذلك ؟ فمعى أنه قد قيل ذلك أنه عليه قلت وإن تبرت إليه قبل أن يحكم عليه فقبل برآنها هل يبرأ من حقها ؟ فإذا منعها ما يجب عليه في الجماع وتبرت من ذلك فلا يبين لي أنه يبرأ حكم عليه بذلك أو لم يحكم عليه .

مسألة :

وعن المرأة إذا رفعت على زوجها بالكسوة والنفقة واحتج الزوج أنها

تمنعه مجامعتها وأنكرت المرأة ذلك قلت كيف يكون الحكم بينهما ؟ فعلى ما وصفت فإذا رفعت على زوجها بكسوتها ونفقتها واحتج أنها تمنعه نفسها يريد بذلك بطلان نفقتها ذلك اليوم وكسوتها وأنكرت المرأة ذلك كان اليمين بينهما على ذلك اليوم الذي رفعت عليه فيه وأما ما مضى فلا أرى عليه فيه يمينا بينهما إلا أن يكون قد فرض لها فيه كسوة ونفقة أراد بطلانها وقت ما رفعت عليه . أرأيت اليمين بينهما في ذلك على ما تناكرا عليه وإلا فجعل على يدى عدل إذا لم يكن في الحكم وجوب اليمين على ما وصفنا .

مسألة :

وعن المرأة إذا كانت تمنع نفسها زوجها في حال ما يلزمها وطؤه هل يلزمه رد الكسوة والنفقة فإن كانت تحمل عليه ذلك وتطلبه منه في حال ذلك ولم يبرها منه حتى مات فهي ضامنة وإن كان يكسوها وينفق عليها بطيبة نفسه فلا ضمان عليها إذا كانت تعرف ذلك وهو على وجه الإحسان منه والصبر فهي أعرف بزوجها على الوجه الذي صار إليها ذلك والله أعلم .

مسألة :

عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ لا يحل لامرأة أن تبيت ليلة لا تعرض نفسها على زوجها قيل وكيف تعرض نفسها قال إذا نزعت ثيابها ودخلت في فراشه تلزق جلدها بجلده .

مسألة :

هل قال أحد من أهل العلم أن ليس على الزوج أن يطأ زوجته

أصـلا ولا مرة ولا غير ذلـك إذا أنصفهـا في الكسـوة والنفقـة قال فلا أعلم ذلك إذا طلبت إليه .

مسـألة :

وسئـل عن المـرأة إذا امتنعت عن زوجهـا ورفع إلى الحاكم وأنكرت المرأة ما يلزمها في ذلك قال يدعى على ذلك بالبينة فإن أعجز فليس عليها في هذا يمين لأنها لو أقرت لم يكن له عليها حق وعليها التوبة .

بـاب (٣٢)
في الجماع وما يستحب فيه ويكرة

قوله تعالى (وجعل بينكم مودة) يريد الجماع (ورحمة) يريد الولد .

مسـألة :

الضم كنـايـة عن الجـماع والسـر أيضا كناية عنه يقال للرجل وطىء وجامع وباضع وناكح وناك وعفج وطمث .

والغلمـة شدة الشهـوة قولـه تعـالى (ولا تحملنا مالا طاقة لنا به) عن مجاهد الغلمة وكان أبو الدرداء يقول في دعائه أعوذ بك من غلمة ليس لها عدة .

وقيـل شر ما في الانسـان نعـظ شديـد وقلب نجيب وبطن رغيب فالنعـظ هو الاغتـلام ويقـال الانتشار والنجيب الخالي والرغيب النهمة عند الأكل والغلمة المغلوب بشهوته يستوى فيه الذكر والأنثى .

مسـألة :

والخفق الجـماع وأصله الضـرب ومنـه قيل للدرة مخفقة ومثله الخلاط وهو مصدر خالطت المرأة في الجماع خلاطا ومخالطة والخنج المباضعة وكذلك الطفش قال الراجز :

قلت لهـا وأولـعـت بالـنـمش هـل لـك يا خليـلي في الطـفش

الإنعـاظ في المشيء كالعيب في الأكـل والخلج والـرعش ضرب من النكاح فالرعش ادخاله فيها والخلج إخرجه منها .

مسألة :

قيل الزرنب لحم الفرج من خارج والكين لحمه من داخل قال الشاعر :

فليتك لم تكن من مازن ... وليتك في البطن لم تحمل
وليت بحقويك ذا زرنب ... خميسا تركب للسنبل

السنبل اسم للذكر والخميس حلق النوره والركب معروف وهو يقال للنساء خاصة بمنزلة العانة ولا يقال للمرأة العانة والمريط جلدة بين العانة والسرة وقيل النكاخ والسرة ومنه قول عمر لأبي محذوره أما تخاف أن ينقطع مريطاؤك ويقال أيضا لما بين السرة والعانة جملة .

مسألة :

والدبر والفرج للإنسان والاست لكل شيء وهو للمرأة حر وأصله حرح والشكر الفرج ومنه قول يحيى بن نعمان للرجل الذي خاصمته امرأته لأن سألتك شكرها وسيرك انسأت مطلبها ويصهلها ثمن شكرها الصداق والسر العطية أي عطيتك وقيل السر فرج المرأة قال المبرد الشكر الرضاع ولا أعلم أحدا تابعه وقوله مطلها من قولهم دم مطلول أي دم مهدور ويصهلها يردها إلى أهلها وقول يعطيها عطية نزرة من قولهم بئر صهول إذا كان ماؤها قليلا ومن جامع بن جعفر .

مسألة :

وقيل لا ينبغي للرجل أن يجامع أهله في مكان فيه ذوروح ولا أرى بذلك بأسا إلا أن يكون أحد من الناس فلا يفعل إلا أن يكون صبي

مرضع أو في ليل وهم نيام وقيل كان النبي ﷺ إذا جامع أهله تغمر هو وأهله في الملحفة .

ومن غيره معى أنه يؤمر الإنسان بستر عورته ومن أسباب عورته ومما يؤمر بستره مجامعته لزوجته وقد جاء هذا في الأثر وأحسب أنه جاءت به الرواية عن النبي ﷺ أن لا يجامع الرجل زوجته في بيت فيه ذوروح ويخرج ذلك على وجهين وجه أنه إنما تخرج الرواية على معنى اللازم أن لا يجامع زوجته ولا يكشف عورته وعورتها مع ذي روح ممن يعقل العورات فيكون قدأتى محجورا عليه ويكون ذوروح إنما هو ها هنا خاص في (ذو) روح محجورا عليه أن يبدي عورته إليه أو يخرج ذلك على معنى الأدب فقد جاء عنه ﷺ النهي أن يبدي الإنسان عورته إلى ذي روح وذلك من حسن الأدب والمبالغة في الستر وقد جاء عنه ﷺ النهي أن يقوم الإنسان منتصبا عاريا من غير عذر ولو كان وحده .

وقيل عنه ﷺ فيما يحث على الستر إن الله حيي يحب المستحين فاستحيوا من الله المعنى في ذلك أنه يكره للعبد أن يبدي عورته إلا لمعنى ولو كان وحده وقيل فيما يروى عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن جماع النبي ﷺ لها فقيل عنها أنها قالت ما كشف ﷺ لي عن ركبة قط يخرج معنى الرواية أنها لا أبصرت له عورة ولا أبصر لها عورة وهذا يخرج على معنى الاستحياء وحسن الخلق .

وكذلك يروى عن النبي ﷺ النهي عن النظر في الفروج عند المجامعة وعن الكلام عند المجامعة وهذا كله يخرج عندي على الأدب والأدب على الاستحياء عند كشف العورات من الكلام والنظر إلى ما يخجل أحد الزوجين من صاحبه ومما يدخل عليه المكروه ولا يبلغ بهذا كله

إلى معنى إثم ما لم يفعل ذلك على الاستخفاف بالنهي أو يبدي عورته أو عورة زوجته بفعله إلى من يعقل العورات من الرجال والنساء والصبيان العاقلين لذلك بمعنى وما لا يجوز له من ذلك ومن غيره وكذلك سمعنا عنه ﷺ أنه كان إذا أراد حاجة الإنسان ضرب في الأرض ولا يكشف ثوبه حتى يدنوا من الأرض .

مسألة :

من كتاب الشرح وأما قوله وقيل لا ينبغي للرجل أن يجامع أهله في موضع فيه ذوروح فلا أرى بذلك بأسا إلا أن يكون أحد من الناس فلا يفعل إلا أن يكون صبيا مرضعا لا يعقل أو في الليل وهم نيام قوله لا يجامع في مكان فيه ذوروح ثم قال ولا أرى بذلك بأسا إلا أن يكون أحد من الناس إلا أن يكون صبيا فإني لا أعرف ما أراد لأن الأماكن كلها لا تكاد تخلو من ذي الأرواح قال ولا بأس بذلك فهذا لعمرى حسن منه وقوله إلا أن يكون أحد من الناس إلا أن يكون صبيا فإن أراد التسمية للإنسانية فهي لجميع الصغير والكبير وإن أراد به لا يجامع بحضرة الكبير فيراهما منكشفين على ما يعرف من عادة الجماع مع ترك الاستتار فهذا لا يحل لأن الفاعل لذلك يكون ملعونا والفعل مباعد له من الله تعالى فنحب أن يتبين معنى الكراهية لذلك وقوله إلا أن يكون صبيا فإن أراد صبيا لا يستقبح التعري ولا يستقبح منه ولا يعرف فعلهما الجماع ما هو فلعمرى إن ذلك لا بأس به وإن أراد أن من يقع عليه اسم صبي صغيرا كان أو كبيرا فإن ذلك لا يجوز والله أعلم .

وأما قوله قيل كان النبي ﷺ إذا جامع أهله تغمر هو وهم بالملحفة فقد روى هذا عنه أنه كان يفعل ذلك وإن كان غير واجب وهذا يدل على حسن الأخلاق وكرم الأفعال وأن لا يتشبه بالبهائم والسباع إذا أرادوا شيئا مثل ذلك ودعتهم أنفسهم إليه وغلبتهم الشهوة تابعوا الطباع المركبة فيهم وأما النبي ﷺ فكان يروض نفسه على كريم الفعال فيما لم يكن عليه واجبا ويعرضها على فعل الواجب وإن شق ذلك عليه وكان كما وصفه الله تعالى في كتابه (وإنك لعلى خلق عظيم) وكان قد قدم كتاب الله بين يديه ومثل ﷺ طاعته نصب عينيه .

مسألة :

وعن النبي ﷺ أنه قال لا يكثر أحدكم الكلام عند الجماع ولا ينظرن أحدكم إلى فرج أهله إذا غشيها ونهى عليه السلام أن يجامع الرجل امرأته عند أحد حتى الصبي في المهد .

قال أبو الحسن معنى هذا أن النبي ﷺ أمر بالحياء والستر في ذلك وحرم الله ورسوله ابداء العورات عند أحد وأما الصبي في المهد فإن كان يعقل مثل ذلك ما هو فهو كما ذكرنا أنه نهى وإن كان لا يعقل فما أظن على الفاعل بأسا ونهى ﷺ أن يجامع الرجل امرأته مستقبل القبلة قال أبو الحسن هذا نهي فيه اختلاف وهو نهي تأديب وليس بمحرم ومنهم من قال إن ذلك إنما هو بمكة وقال قوم في كل موضع ومن فعل ذلك فعندي أنه يكره من طريق الأدب ولا بأس على من فعل ولا إثم .

وقيل عن عائشة أنها قالت يا معاشر الرجال استتروا من نسائكم ولا تكونوا كأمثال الدواب إن رسول الله ﷺ لا رأي لي شيئا ولا رأيت له

شيئا ولقد قيل إن أبا بكر لما حضرته الوفاة قال لزوجته هل رأيت لي سوءة فقالت اللهم لا قال الله أكبر ما كنت أظن رآها أحدا سواك قيل كان النبي ﷺ إذا أراد النوم مع أهله اتخذ خرقة فإذا فرغ ناولته إياها ويمسح بها عنها الأذى ومسحت عنه ثم باتا في ثوبهما ذلك وقال عليه السلام إذا أتى أحدكم أهله فليلق على عجزه وعجزها شيئا ولا تجردوا تجرد العيرين وقال إذا أراد أحدكم غشيان أهله فليستتر فإنه إن لم يستتر استحت الملائكة وخرجت وحضر الشيطان فإن كان بينهما ولد كان للشيطان فيه شرك .

وقال ﷺ لأبي هريرة يا أبا هريرة إذا غشيت أهلك أو ما ملكت يمينك فقل باسم الله فإن حفظتك تكتبه لك حسنات حتى تغسل من الجنابة فإذا اغتسلت غفرت لك ذنوبك فمن أراد أن يجامع أهله فليقل بسم الله العلي العظيم اللهم اجعلها ذرية طيبة إن قدرت أن تخرج من صلبي نسمة فإذا قضى حاجته فليقل بسم الله سرا في نفسه ولا يحرك بها شفتيه والحمد الله الذي خلق من الماء بشرا ويستحب للمجامع أن يشرب بعد فراغه من الجماع ثلاث جرع ماء وينام على يمينه فإن ذلك يعيد ما خرج منه وفي حديث حذيفة بن اليماني أنه قال نومة بعد الجماع أرغب للماء يريد أن المجامع إذا اغتسل بعد نومه كان ذلك أبعد لانقطاع المني وإذا اغتسل بعقب الجماع فقد بقيت منه بقية لم تنزل .

ومنه يقال استوعبت كثيرا إذا استقصيته كله .

وفي الحديث أن النعمة الذاخرة تستوعب عمل العبد يوم القيامة أي تأتي عليها قال اليهود إذا أتى الرجل امرأته محبية جاء ولده أحول فنزلت (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شئتم) إن شاء محبية وإن شاء غير محبية غير أن ذلك في صَمام واحد (وقدموا لأنفسكم) قال التسمية عند الجماع .

حفصة زوج النبي ﷺ قالت جاءت امرأة إليه عليه السلام وقالت يا رسول الله إن زوجها يأتيها وهي مدبرة قال لا بأس إذا كان في صَمام واحد .

هاشم عن بشير أن جابر بن زيد قال لعائشة يا أم المؤمنين إني أريد أن أسألك قالت له سل فسألها عن إتيان النبي ﷺ نساءه فقالت كان يأتي قاعدا وقائما ونائما ولا يأتي كما يأتي الدواب .

مسألة :

ومن أتى امرأته فإذا باشرها أدخل أصبعه في فرجها يستعين بذلك فلا بأس بذلك عليها قال المصنف وفي كتاب الرهائن قال بعض لا يجوز ذلك لأن ذلك مباح للفرج لا لليد وعليه أرش ما أحدث في الفرج بيده وقيل يكره للرجل أن يدخل أصبعه في فرج امرأته والعبث في السفاد للحمير وهو مستكره والذي يناله السفاد بعبثه يناله بترفقه .

مسألة :

أبو عبد الله فيمن لم يقدر على افتضاض زوجته هل له أن يفتضها بأصبعه فلا أرى ذلك فإن فعل فليزدها على صداقها شيئا ترضى به قال غيره وقد أحدث فيها حدثا غير العذرة التي له هي مباحة فلا شيء عليه وقد قيل في بعض القول لا بأس عليه وذلك له جائز ما لم يتعد ما هو مباح له من العذرة .

مسألة :

ومن جامع امرأته وأراد المراجعة قبل الاغتسال غسل مذاكيره وتوضأ

وضوء الصلاة وينام إن شاء الله .

مسألة :

ولا بأس أن يجامع الرجل امرأته في الماء وروى عن النبي ﷺ أنه نهى عن الفهر قال بعض هو أن يأتي امرأته ثم يتحول عنها إلى غيرها فينزل قال بشير لا يجوز للرجل أن يجامع امرأته بجماع امرأته الأخرى بتلك النجاسة .

قال أبو الحواري وقد أجازوا للرجل أن يطأ نساءه بغسل واحد ورفعوا ذلك إلى النبي ﷺ .

مسألة :

وجائز للرجل أن يجامع امرأته مرة بعد مرة بجنابة واحدة وكذلك إن كان له نساء فجائز له مجامعتهن بجنابة واحدة والمستحب له غسل الأذى إذا أراد المعاودة فإن لم يفعل فجائز الدليل على إجازة ذلك ما روى عن النبي ﷺ أنه كان يطوف على نسائه في الليلة ثم يغتسل لذلك غسلا واحدا .

مسألة :

ولا بأس بالجماع بعد إصابة البول والغائط .

مسألة :

تتعلق عشرة أشياء بغيبوبة الحشفة في الفرج نقض الطهارة ووجوب

الغسل ووجوب الصداق ووجوب الحد ووجوب الكفارة ونقض الصيام وإباحتها للزوج الأول والتحريم على الآباء والأبناء ويخرجها من حكم الإيلاء وفساد الحج .

مسألة :

من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع قلت يجوز للمرأة أن تعلو زوجها في الجماع أم لا ؟ قال لا أعلم أن عليهم في ذلك شيئا قلت له فيجوز له جماعها مقبلة وقائمة وجاثمة قال كل ما وصفت جائز له إذا كان جماعا في الفرج حيث أمر الله ولم يكن كالدواب قلت فيجوز لهما أن تعبث بفرجه ويعبث بفرجها قذفا أو لم يقذفا أم لا يجوز ؟ قال لا أعلم أن عليهما إثما لأنها مباحة للزوج والتنزه أحب إلي .

مسألة :

وعن المرأة تمسح فرج زوجها بيدها حتى يقذف أيسعها ذلك أو لا ؟ قال لا يسع ذلك عندنا لأنه لا يجوز له أن يعبث بنفسه ولا يعبث به غيره لأن الجائز على ذلك النكاح كما قال الله تعالى (فأتوهن من حيث أمركم الله) .

مسألة :

وعن المنزل تكون فيه دكانة مستطيلة في البيت فيكون أهل البيت يصلون على جانبها مما يلى القبلة هل يجوز للرجل أن يطأ زوجته أو جاريته على جانبها مما يلى المشرق؟فمعى أنه لا بأس بذلك ما لم تتخذ مصلى .

مسألة :

تمت الزيادة المضافة ورجع إلى كتاب بيان الشرع من كتاب الأشراف ثبت أن رسول الله ﷺ طاف على نسائه في غسل واحد وروينا إباحة ذلك عن ابن عباس وبه قال عطاء ومالك وقال عمرو بن عمر إذا أراد أن يعود توضأ وقال أحمد إن توضأ أعجب إلي فإن لم يفعل فأرجو أن لا يكون به بأس .

قال أبو بكر إن توضى فحسن وليس ذلك بواجب قال أبو سعيد معى أنه يجوز هذا فيما يروى عن أصحابنا ولا يخرج ذلك عندي إلا على معنى التنزه والفضيلة لا من باب حجر الوطء ولا لثبوت حرمة في موطأ وقد قيل أحسب عن النبي ﷺ أنه كان يطأ الحرة بعد وطء الأمة السرية وقد قيل ولو وطىء زوجته على أثر وطئه في الزنا لم يكن بذلك بأس في معنى الفقه وإن كان آثما في الزنا .

مسألة :

ومن غيره كان يقال رحم الله المعرضات وقبح الله المتجافيات ونحو هذا من كلامه قيل له فما معنى المعرضات قال هي أن تطرح ثيابها وتلزق جلدها بجلده وكان النبي ﷺ يقول كأنها في الزحف عن أبي الحواري وعن رجل احتلم في منامه فجامع امرأته وهو جنب قبل أن يغتسل من جنابته فلم يروا عليه بذلك بأسا وقد قالوا تجامع الحرة بجنابة الحرة وتجامع الأمة بجنابة الأمة ولا تجامع الحرة بجنابة الأمة فقد كرهوا له ذلك فإن فعل ذلك لم تفسد عليه امرأته .

مسـألة :

قال النبي ﷺ من دعا زوجته إلى نفسها فأجابته وأقبلت كان لها أجر من شهر سيفه في سبيل الله ومن دعاها فأدبرت كان عليها من الوزر كمن ولى من الزحف .

مسـألة :

سألت أبا نصر عن الذي يأتي امرأته على أربع كشبه الدواب قال أبو نصر سأل رجل عنها محبوبا في الطواف فقال محبوب لا بأس عليه .

مسـألة :

وسألت أبا سعيد عن قول النبي ﷺ في النظر إلى الفروج وما قيل إنه نهى عنه؟قال يميت القلب عن ذكر الله قيل له فإذا كان الرجل يريد أن يجامع امرأته فأين يكون ؟قال لا يستقبل القبلة ولا يستديرها وكذلك لا يتكلم إلا بذكر الله قال وكذلك الرجل إذا كان يجامع امرأته فيتجفف بشيء دونها وكذلك هي فقال إنه كذلك ويكون لكل واحد شيء يتجفف به قال أبو سعيد وعندي أن ذلك من جهة النجاسة .

قال غيره عرفت أنه يتخوف إذا تجففا بثوب واحد أنه يحدث بينهما التباغض والله أعلم .

مسـألة :

وفي الذي يعبث بامرأته فيما دون الفرج أنه جائز ولكن لا يهريق على جسدها .

مسـألة :

من الـزيـادة المضـافة من أحكام القاضي أبي زكريا يحيى بن سعيد وعن أبي سعيد الخدري قال أوصى رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب فقال يا علي إذا أدخلت العروسة بيتك فاخلع خفيها حين تجلس واغسل رجليها وصب الماء من باب دارك إلى أقصاها فإنك إذا فعلت ذلك أخرج الله من دارك سبعـين لونـا من الفقـر وأدخل فيه سبعين لونا من البركة وأنزل عليك سبعـين رحمـة ترفرف على رأس العروس حتى تنال بركتها على زاوية بيتك وتأمن العـروس من الجنـون والجـذام والبرص أن يصيبها ما دامت في تلك الـدار يا علي لا تجامـع امرأتك في أول الشهر ووسطه وآخره يا علي لا تجامع بعـد الظهـر فإنـه إن قضى الله بينكـما ولـدا في الوقت يكون أخرس وغض نظرك عند الجماع فإن النظر إلى الفروج يورث العمى للولد ولا تجامع ليلة الفطـر ولا ليلة الأضحى فإنـه إن قضى بينكـما بولـد يكون له ست أصابع ولا تجامع بين الأذان والإقامة يا علي إذا حملت امرأتك من ذلك الجماع فإن الولد يكون مشوها ذا شامة في وجهه ولا تجامع امرأتك لشهوة أختها . فإن الـولـد يكـون عشـارا عونـا للظـالم ولا في ليلة سفرك فإن الولد يكون مبذراً وعليـك يا علي بالجـماع في ليلة الإثنـين فإن الـولد يكون حافظا لكتاب الله وراضيا بما قسم الله فإن جامعت في ليلة الأربعاء فإنه ولد يرزق شهادة بعد شهادة أن لا إله إلا الله فإن جامعت في ليلة الخميس فإن الولد يكون حاكما من الحكام وعالما من العلماء وإن جامعت في ليلة الجمعة بعد صلاة العشاء الآخرة فإنه يرجى أن يكون الولد من الأبدال يا علي لا تجامع في أول ساعة من الليل فإن الولد لا يؤمن أن يكون ساحرا داهية يؤثر الدنيا على الآخرة .

بـاب (٣٣)
في العـزل في الوطء عـن الحـرة والأمـة

عن ابن عباس في العزل قال حرثك فإن شئت فأعطشه وإن شئت فأروه .

وعن ابن عبـاس أنـه كان يعـزل قال ابن مسعـود أي نطفة أخذ الله ميثـاقهـا أن يأتي منهـا بولـد لو وضعت على صخـرة لانشأها الله قال غيره الذي معنا أنه أراد لو أن نطفة قد أخذ الله ميثاقها أن يأتي منها ولدا وضعت على صخـرة لانشأهـا الله وصـدق ابن مسعـود لأن ما كان في علم الله أن يكون فسيكون وعن جابر عن ابن عباس قال لا بأس بالعزل قال غيره أما الإمـاء من ملك اليمـين فقـد أجـازوا ذلـك ولا نعلم في ذلك اختلافا وأما الزوجات فقد قيل لا يفعل ذلك إلا برضاها لأن لها في ذلك الحق عليه .

مسـألة :

والعزل عن الحرة جائز عند أكثر فقهاء الأمة إلا ما روى عن أبي بكر وعمر أنهما كرها ذلك .

وأمـا الـروايـة عن ابن عباس أنه نهى عن العزل عن الحرة إلا بإذنها وأجاز العزل عن الأمة .

مسـألة :

ومن تزوج امـرأة وشـرطت عنـد عقـدة النكاح عليها أنه يعزل عنها وقبلت ذلـك الشـرط فقيـل إن طلبت نقض ذلـك الشـرط انتقض وليس للزوج أن يعزل عن زوجته وقال من قال وكذلك من كانت زوجته أمة أو حرة .

بـاب (٣٤)
العـابث بنفســه

أبو زياد سألت عبد المقتدر عن الرجل يعبث بذكره حتى يقذف وهو إمـام هل يصلون وراءه ؟ قال تنهـونـه عن ذلـك فإن انتهى وإلا فلا تصلوا وراءه قال أبـو المـؤثـر حفظ عن أبي زياد أن هذا كان رجلا بالسر وقال عبد المقتدر ويقال إذا جعل امرأة بين عينيه وهو يفعل ذلك أشد .

قال المصنف لعله يعني امرأة غير زوجته أو أمته .

وقـال عبـد المقتـدر الـذي يفعـل ذلـك كالفاعل بنفسه قال أبو زياد وعليهم أن يستتيبــوه ومن كتب المسلمــين المعـروضـة على أبي عبـد الله وسألت عن رجــل خاف الفتنـة فعبث بذكـره حتى قذف قال لا بأس قال المصنف وفي كتاب الأشياخ قال أبو المؤثر أنه بلغه عن الربيع أنه لم ير بذلك بأسا .

مســألة :

ومن الـزيـادة المضافة وعن العابثة بفرجها زانية أم لا؟ قال هي عاصية لله في ذلك وآثمة ولا أعـلم في الشـبهة لها بذلك ولم أرهم يحرمونها على الأزواج والله أعلم قلت فرجل عبث بفرجه قدام زوجته وهي تنظر إليه حتى أمنى تفسد عليه أم لا ؟ قال أعلم في ذلك فسادا عليه في ذلك الفعل لأنه فعل ما هو غير محرم عليه وقال بعضهم هو كالفاعل بنفسه والله أعلم بذلك لأنه قيل هو أهون من هذا .

بـاب (٣٥)
فـي وطء المستحاضــة

والمستحاضة إذا أراد زوجها أن يطأها اغتسلت له كما تغتسل للصلاة ثم يجامعهـا زوجهـا وقـد قيل له أن يجامعها في دبر الصلاة التي اغتسلت لها قلت فإن جامعهـا ولم تغتسـل له غسل الصلاة ولا في دبر غسل الصلاة قال لا يبلغ بهما ذلك إلى فرقة وبئس ما صنع ومن جامع ابن جعفر قال من قال إن الحامل إذا كان الحيض عادة لها يأتيها وهي حامل فهي بمنزلة الحائض وقـال من قال تكـون على منـزلـة المستحـاضـة ولا يطـؤهـا زوجهـا لحال الاستحاضة وقال من قال هي بمنزلة المستحاضة في كل شيء وما جعل الله حيضا مع حمل وهذا الرأي أحب إلي قال محمد بن الحسن الحامل معنا إذا جاءها الدم بمنزلة المستحاضة وكره من كره من الفقهاء أن يأتيها زوجها في الدم السائل ولكن إذا انقطع عنها الدم وقال من قال يجب في هذه التنزه عن إتيـان المستحـاضـة وقـال من قال تنظف المـرأة المستحـاضة لزوجها مثل ما تصنع للصلاة ويطؤها هذا الذي يؤمر به وكيفما وطئها وهي مستحاضة فلا فساد عليه وليس المستحاضة مثل الحائض .

مســألة :

ومن كتـاب الأشـراف واختلفوا في وطء زوج المستحاضة إياها فأباح ابن عباس وابن المسيب وعطاء وسعيد بن جبير ومالك والشافعي وطأها .

وقـد روينـا عن عائشـة قالت المستحاضة لا يأتيها زوجها وكره ذلك ابن سيرين وفيـه قول ثالث وهـو أن زوجهـا لا يأتيها إلا أن يطول ذلك بها هذا قول أحمد .

قال أبـو سعيـد يخرج عنـدي في معـاني قول أصحابنا ما يشبه معاني الاتفاق على إجازة وطء المستحاضة إلا أنه كره من كره وطأها في كثرة الدم وفي بعض قولهم إنـه لا يطؤها حتى تغتسـل له أو على أثـر غسـل الصلاة ويخـرج ذلـك عنـدي على معنى التنزه وأما ما يشبه الجائز في الحكم فإباحة وطئها عنـدي لأنـه محكـوم لها وعليهـا بأحكام الطاهر من الصلاة والصوم والعـدة وجميـع الأحكام مما لم يحضرني فلا معنى يخرج حكمها في الوطء من سائر أحكامها عندي .

بـاب (٣٦)
في وطء الحامـل والنفســاء

يقال كل حامل تمنع الوطء إلا المرأة قال أبو المؤثر ذكر لنا أن عثمان بن أبي العـاص ولـدت امـرأتـه فلبثت في نفاسها ثم طهرت وغسلت قبل تمام الأربعين فتعرضت له فقال نهينا أن نأتي النساء إذا ولدت حتى يستوفين الأربعين .

مســألة :

سئل أبو المؤثر عن المرأة النفساء إذا طهرت قبل الأربعين فاغتسلت وصلت ثم وقـع عليهـا زوجها ثم راجعها الدم بعد ذلك قال كان محمد بن محبوب يشدد في ذلك ولا يفرق بينهما .

مســألة :

والنفسـاء إذا طهـرت ثم جامعهـا زوجها قبل أن تغتسل من نفاسها كان كمن جامع في النفاس يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً .

مســألة :

سألت أبو المؤثر عن امرأة حامل يخرج منها الماء هل يجامعها زوجها ؟ قال نعم ما لم يضر بها الطلق قلت فيلزمها الغسل لكل صلاة ؟ قال عليها الوضوء ولا غسل عليها إلا أن يخرج منها الدم فإن خرج منها دم واغتسلت كما تغتسـل المستحـاضـة قلت ويجـامعهـازوجها ؟قال نعم هي كمثـل

المستحاضة إذا أراد زوجها أن يجامعها اغتسلت له وجامعها فإن اغتسلت للصلاة وصلت ثم جامعها في دبر ذلك الغسل لا بأس عليه .

مسألة :

قال وإذا ضربها الطلق فلا صلاة عليها ولا يجامعها زوجها فإن جامعها حرمت عليه وكان كمن جامع في النفاس هذا إذا ضربها الطلق وخرج الدم قال غيره أكره ذلك ولا أراها تفسد عليه حتى تكون نفساء قال وإذا انفقأ الهادي فليس عليها صلاة ولو لم يظهر منها دم ولا يجامعها زوجها وما لم تجز فيه الصلاة لم يجز فيه الجماع فإن جامعها وقد انفقأ الهادي لم أر له المقام معها .

مسألة :

قال أبو المؤثر رفع إلي في الحديث أن النبي ﷺ قال ما كان الله ليجعل حيضا مع حبل .

مسألة :

وعن أبي الحواري وأما ما ذكرت من قول أبي عبيدة وفي نسخة عبد الله الهلاك عند الفروج فهو كما قال أبو عبيدة الهلاك عند الفروج من وطئها قال أبو سعيد الهلاك عند الفروج من وطئها حراما والقول فيها ما لم يأذن الله به .

مسألة :

عن أبي الحواري في امرأة أسقطت دما وقد خلا لها شهر وعشرة أيام

ثم إنها طهرت قبل الأربعين على خمسة وثلاثين ليلة ثم إن زوجها وقع عليها بعد ذلك بليلة واحدة ولم تر بعد ذلك دما ولا صفرة ولا كدرة فعلى ما وصفت فقد أساء هذا الرجل فيما فعل ولا تحرم عليه امرأته ولا بأس عليهما في ذلك إذا وطئها وهي طاهرة من الدم وقد اغتسلت من بعد ما انقطع عنها الدم وكان ينبغي أن لا يقربها حتى ينقضى وقتها فإذا كان قد وطىء من قبل ذلك من بعد ما اغتسلت من الدم فلا بأس عليهما في ذلك وكذلك بلغنا عن محمد بن محبوب رحمه الله .

مسألة :

ومن جواب محمد بن محبوب وعن امرأة اسقطت فصبته دما ثم طهرت في ستة أيام هل لزوجها أن يطأها فلا أرى له أن يطأها حتى تنقضى أربعون يوما ولا تنقضى بذلك عدتها إلا حتى تسقط خلقا يتبين لها أنه سقط فأما الدم فلا .

مسألة :

وعن امرأة ولدت فلما خلت أربعون يوما طهرت وصلت ووطئها زوجها وهي طاهر تصلي ثم إن الدم راجعها من يومها من بعد المجامعة وهي في كل يوم تراه وينقطع عنها فلما رآها تصلي من كثرة الدم جامعها بعد الأربعين فقالت له إن فيها الدم فلم يصدقها حيث رآها تصلي وظن أنه لا انتظار للنفساء بعد الأربعين فالنفاس معنا أربعون يوما فإن مضى بها الدم صنعت كما تصنع المستحاضة تغتسل لكل صلاتين غسلا واحدا وتجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد والمغرب والعشاء الآخرة بغسل واحد

ولصلاة الغداة غسل واحد ويجامعها زوجها إن شاء إذا اغتسلت فإذا كان أيام حيضها التي عودت تحيض فيهن أمسكت عن الصلاة والصيام وأمسك عن مجامعتها في الدم الذي تعده قرأها وبعده يوما أو يومين .

وأما وطؤه إياها بعد الأربعين فلا بأس عليه إذا اغتسلت وصلت وأما الدم الذي تراه كل يوم فإن يكن علقة أو دفعة فليس بشيء وتوضى وتصلي فإذا بدأ بها الدم ومضت عشرة أيام ولم تأمن رأته من حيضها مستقبلا أمسكت عن الصلاة بعدد قراها والتي تصلي يجامعها زوجها قال أبو سعيد أما النفاس فقد قيل فيه على بعض القول ما قال وكذلك المستحاضة وأما الدفعة التي تأتيها في أيام استحاضتها فإذا سالت أو قطرت فقد قيل فيها الغسل في أيام الاستحاضة وأحسب أنه قد قيل ذلك في العلقة إذا صارت وخرجت في موضع ما يكون الدم فيه فأيضا ويكون حكمه حكم السائل والقاطر فعليها الغسل فيما قيل لأنه من الدم وإذا سال الدم أو قطر فسواء كان قليلا أو كثيرا فقد وجب الغسل في أيام الاستحاضة إلا أنها تغتسل إذا لم يكن مسترسلا متصلا كل صلاة حضرتها وقد خرج منها الدم ثم لم تغتسل بعده وإنما لها فيما قيل جمع الصلاتين في وقت واحد إذا كان الدم مسترسلا الذي يستطيع السائل والقاطر بغسل واحد .

مسألة :

وعن امرأة أسقطت سقطا فانقطع عنها الدم أيجامعها زوجها بعد انقطاع دمها ؟ قال يدعها ثلاثة أيام فإذا لم تر الدم فلا بأس بمجامعتها .

قال أبو سعيد إذا أرادت الطهر ولم يكن بها شيء من الدم ولا كدرة ورأت الطهر البين فقد قيل عليها الصلاة وتغتسل للنفاس ولابد من ذلك

ولو لم تر دما ولا شيئا مما يكون أحكامه أحكام النفاس من الكدرة والصفرة وقد قيل يؤمر أن لا يطأها ثلاثة أيام وهذا عندي للتنزه فإن فعل لم يكن عليه عندي في امرأته بأس فيما قيل إذا راجعها الدم في أيام نفاسها .

مسألة :

ومن جامع ابن جعفر وقال في امرأة ظنت أنها حامل بشيء في بطنها فتركت الصلاة ثم جاءها الدم فوطئها زوجها فيه وكانت تصوم وتصلي قال عليها بدل ما لزمها من الصيام وتفسد على زوجها إذا وطئها متعمدا في الحيض ولا عذر في ذلك لهما ولعل بعض أهل الرأي لا يفسدها عليه إذا وطئها على أنها حامل وهو قول محمد بن الحسن .

مسألة :

وأما الحامل فهي لزوجها حلال حتى يرى أعلام الولد .

مسألة :

ومن جواب أبي الحواري فأما ما ذكرت هل هذا الدم نفاسا على قول من يقول بالشهرين ؟ فلا نفاس هذا بالشهرين إذا انقطع على الأربعين .

وإنما القول فيه في الشهرين إذا كان الدم فيه متصلا ولم ينقطع فإذا كان كذلك ووطئها على ذلك فقد حرمت عليه ولو اتصل الدم وغسلت على الأربعين والدم متصل ثم وطئها زوجها بعد الأربعين لم نقل إنها حرمت عليه لأن أكثر القول على الأربعين وقد غسلت على الأربعين وذلك في أول ما ولدت المرأة .

مسـألة :

وسئـل بعض أهـل العلم عن المـرأة إذا ضربها الطلق ورأت الدم ما تصنع ؟ قال من قال تترك الصلاة وقال من قال تغتسل وتصلي قلت له فإن رأت دما سائلا ثم انقطع عنها ثم رأت صفرة أو كدرة وقد ضربها الطلق ما تفعـل ؟ قال على قول من يقـول إنها تترك الصلاة إذا ضربها الطلق ورأت الـدم فإذا ضربهـا الطلق ورأت الـدم ثم انقطـع عنها وبقيت صفرة أو كدرة فإن لها أن تترك الصـلاة ؟ قلت فإن وطئها زوجهـا في هذا الـدم بعـد أن ضربهـا الطلق ورأت الـدم ما ترى في ذلـك ؟ أكره له ذلك وأما فسادها فلا أراها تفسد عليه حتى تكون نفسا قلت له وكذلك إن انفقأ الهادي ثم وطئها من آن انفقأ الهادي قبل أن تضع حملها ؟ قال نعم ما لم تضع حملها وتكون نفسـاء أو حائضـا فلا أراهـا تفسد عليه ولا آمره بذلك وأكره له حتى تكون نفساء لأن هذا لا نفاس ولا حيض .

مسـألة :

وسألته عن المرأة النفساء تغسل وتطهر ثم ترى من بعد ذلك شيئا من الـدم يخرج لها عسى من بين أيـام مرة قال أبـو زيـاد لا يأتيهـا زوجهـا إلى الأربعـين وتغسـل وتصـلي إلا أن تعرف وقتا من بعد ثلاثة أولاد فإن عودت وقتـا في ثلاثـة أولاد كان ذلـك وقتهـا في الولد الرابع فأما في الواحد والاثنين والثلاثة فأحب لها إذا رأت دما من بعد طهرها أن لا يقربها زوجها إلى الأربعين .

وقـال محمـد بن محبـوب عن أبي صفرة إن من ولد واحد تعرف وقتها قال أبو الحواري نأخذ بالقول الأول .

مسـألة :

ومن جواب أبي الحـواري وذكـرت في امـرأة تلد ولا ترى الدم وهي طاهـر يوم تلد هل يحل لزوجها وطؤها وهل يتم صومها وصلاتها وقد ولدت ثلاثة أولاد على هذا فعلى ما وصفت فقد قيل إن النفاس ساعة واحدة فإذا كانت هذه المرأة لم تر دما فلابد من الغسل بعد الولد فإن كانت قد غسلت بعد ما ولدت ولم تر دماً ثم وطئها زوجها على ذلك بعد تلك الساعة وبعد الغسل لم تفسد عليه امرأته وكذلك إذا صلت وصامت على ذلك ولم تر دما حتى قضت صومها فقد تم صومها وصلاتها .

بـاب (٣٧)
في وطء الزوجـــة في الـدبـر

أحسب عن أبي عبـد الله رحمـه الله وقـال في كلامه يوم عرفة في قول الله تعالى (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنَّى شئتم) فيما أتيتم إلا الدبر وقال أبو المؤثر قد حرم رسول الله ﷺ إتيان النساء في أدبارهن وقال من أتى امرأة في دبرها فقد كفر وقال من قال إتيان النساء في أدبارهن حرام ولا أحل ما حرم الله قال أبـو المـؤثـر من وطىء امـرأتـه في دبـرهـا متعمـدا فلا كفارة ولا صدقة ولكن الفراق ولا اجتماع أبداً . وكذلك إن وطئها في دبرها فارقها ولا اجتـماع أبـداً قال وكـذلـك في النفـاس قال لأن رسول الله ﷺ نهى أن تؤتى المـرأة في نفـاسهـا قال وذكر لنا أن جابر بن زيد قالُ ما نهى عنه رسول الله ﷺ فهو حرام .

مســألة :

رجل نكح امرأة في دبرها من مخرج الغائط فقال لا أحلها ولا أحرمها وأحب إلي أن يفارقها ولا ينكحها أبداً ولو نكحت زوجا غيره ثم مات عنها أو طلقها .

مســألة :

في رجل أجرى ذكره على دبر امرأته متعمدا لشـهوة حتى قذف هل تحرم عليه امرأته وهل قال أحد من أهل عمان بفساد هذا قال معى أنه إذا لم ينـزل النطفـة في والـج الـدبـر ولا أراد ذلك إلا أنه أراد أن يقضي شهوته أو

حاجته من غير إيلاج ولا إنزال النطفة فلا أعلم في ذلك فسادا أو لا كراهية إلا من طريق المخاطرة أن يخاف الخطأ في الايلاج على قول من يقول إنها تفسد على الخطأ .

مسألة :

عن أبي الحواري وعن رجل كانت امرأته حائضا فجعل يعبث بها في الدبر تعمدا له هل يلزمه يمين أنه لم يتعمد لذلك أم قد تعمد إذا قصد إلى ذلك الموضع وهل يسع المرأة المقام معه وقد علمت أنه جاز عليها في الدبر وقد حلف ما أراد ذلك ولا تعمده فنعم عليه اليمين في ذلك إذا أنكر ذلك ويسع المرأة المقام معه إلا أن تعلم المرأة أنه كاذب في يمينه وأنه قد تعمد لذلك فلا يسع المرأة المقام معه على ذلك وتفتدى منه بالذي عليه لها وتهرب منه ما قدرت .

مسألة :

وعمن وطىء زوجته خطأ في الدبر فأولج الحشفة في الدبر كان عليهما الغسل وكذلك الذين يعملون عمل قوم لوط إذا أولج الحشفة لزمهما جميعا الغسل ولو لم يقذف الناكح .

مسألة :

في الرجل وطىء زوجته في دبرها ولم يولج أنه لا بأس عليه إذا لم يولج الحشفة قلت له فإن قذف الماء على دبرها فلم يعرف نشف الماء الدبر أم لا هل عليه في زوجته قال على معنى قوله الذي عرفته أن الدبر لا ينشف

مثل الفرج وليس عليه بأس في زوجته حتى يعلم أنه أولج إلى موضع ما يقع به معنى الفساد في الزوجة بوصول الذكر إليه وما دون ذلك فلا يبين لي فساد ولو صح معه قد ولج دون ذلك وهذا كله إذا تعمد لإيلاج النطفة وأما إذا لم يتعمد فلا بأس عليه ولو صح معه أنه قد أولج على قول من يقول إن الوطء في الدبر بالخطأ لا يفسد وهو أكثر القول معنا .

مسألة :

ومن وطئ زوجته في الدبر خطأ وذلك أنه يريد الفرج فأخطأ في الدبر متعمدا فينزع من حين ما علم فلا فساد عليه وفي الخطأ فإن وطئها في الدبر متعمدا فقد حرمت عليه أبدا وأدبار النساء حرام .

ومن غيره عرفت في الوطء في الدبر أنه يخرج في معاني قول أكثر أصحابنا أنه لا يفسد وطء الخطأ في الدبر وإنما يفسد الوطء في الدبر على العمد والقصد إليه ومعى أنه قد قيل أن يفسد الوطء في الدبر خطأ لأن الدبر محرم على الأبد لا ينتقل حكم تحريمه فيكون في وقت مباحا وأما في الحيض فلا أعلم في قولهم فسادا بوطء الخطأ وإنما يفسد عندهم فيما عندي بوطء العمد .

قال المصنف الحائض لا تحل أبدا كما أن الدبر لا يحل أبدا ولا يبين لي صحة هذه العلة بعينها والله أعلم .

مسألة :

وقد قيل عن الربيع في رجل وطئ زوجته في الدبر وهو يرى أنه في الفرج وظنت المرأة أن ذلك حلال مع علمها بذلك فلم ير الربيع بينهما فرقة والله أعلم .

مسـألة :

ومن جواب لأبي الحواري وعن رجل دخل في الليل على امرأة رجل فجامعها وهي تظن أنه زوجها فلما أن علمت أنه غير زوجها صاحت عن ذلك وأعلمت زوجها بذلك فله أن يصدقها أم لا؟ فعلى ما وصفت ليس عليه أن يصدقها فإن صدقها على ذلك لم تحرم عليه زوجته وليس هذا بمنزلة الزنا .

بـاب (٣٨)
فيمـا يحـل للمـرأة قتـل من يطؤها وما يلزمهـا أن تفتـدى

قال أبـو سعيـد في امـرأة اغتصبها رجل وغلبها على نفسها : الذي معي أنه قد قيل أن ليس لها قتله إلا إذا جاء يطؤها فلها قتله في حين الوطء وليس لها في غير ذلـك إلا أن تمتنـع منـه ومن ملكته فيحاربها على ذلك فإن قتلته في حين المحاربة جاز لها ذلك .

مسـألة :

وعن أبي الحواري في المظاهر إذا لم يكفر كفارة الظهار حتى تنقضى أربعـة أشهـر فقـد بانت منـه كما تبـين المطلقة ولها أن تجاهده عن نفسها بما قدرت وإن لم تقدر عليه إلا بقتله كان لها ذلك وأما في الأربعة الأشهر ليس لها أن تقتله إلا من بعد أن يطأها أول وطأة فإذا وطئها أول وطأة فقد حرمت عليه أبدا ولها أن تجاهده بما قدرت وإن لم تقدر عليه إلا بقتله كان لها ذلك حلالا .

مسـألة :

ومن جامـع ابن جعفـر وإذا ادعت المـرأة على زوجهـا أنـه وطئها في حيضهـا متعمـدا بعـد أن علم أنهـا حائض أو بعـد أن أعلمته أنها حائض والوطء أن يطأها حتى تغيب الحشفة ويلتقي الختانان فإذا علمت منه ذلك وأنكرها وارتفعا إلى الحاكم وادعت مع الحاكم أنه وطئها في حيضها متعمدا سأله الحاكم عن قولها فإن أقر بذلك فرق بينهما وإن أنكر حلفه الحاكم لها ما وطئها في حيضها .

ومن غيره قال أبو علي يحلف بالله ما وطئها بفرجه في الحيض متعمدا أو الله أعلم .

ومن الكتاب[1] فإن حلف قال لها الحاكم إن كنت صادقة فافتدي منه بصداقك الذي عليه إن قبل فديتك وخلى سبيلك فاخرجي وإن لم يقبل فديتك فجاهديه عن نفسك ويأمرها بتقوى الله .

ومن غيره قال أبو علي وإنما لها أن تمنعه نفسها وتجاهده بالغلبة وليس لها أن تقتله وأما إذا أراد وطأها في الحيض متعمدا فلها أن تجاهده على نفسها وتقتله على ذلك إذا لم تقدر عليه إلا بذلك في حال الوطء والله أعلم .

ومن الكتاب وإن كان المرأة كتمته حيضها حتى وطئها ولم يشعر أنها حائض ولا علم بالدم فالفساد عليها هي وحدها وإن أرادت التوبة فلتفتد منه بصداقها وتعلمه بكتمانها فإن صدقها وسرحها وقبل فديتها فسبيل ذلك وإن لم يصدقها ولم يقبل فديتها فتستغفر هي ربها وتتوب إلى الله من ذنبها ولا تمنع زوجها نفسها إذا لم يعلم هو كعلمها وإن كانت قد قبضت صداقها منه فعليها أن ترد عليه ما أخذت منه ويحل للزوج قبول فديتها وليس عليها أن تفتدى إلا بالذي تزوجها عليه ولا يحل له أن يأخذ منها أكثر منه وكذلك إذا وطئها في دبرها متعمدا ثم أنكرها ذلك فسبيلها في الحكم كما وصفنا في الحيض وأما إذا طلقها ثم أنكرها الطلاق وأرادوطأها حراما وهي صادقة فلتفد منه ما ملكت بعد أن يحلف فإن قبل فديتها وسرحها فسبيل ذلك

---

(١) الظاهر أنه لا يحل للحاكم أن يثير الفتنة بينهما بهذا المقال لأن الخلاف مشهور هل تحرم المرأة بوطء الزوج لها في الحيض متعمدا أم لا تحرم فإذا ثبت الخلاف في تحريمها وتمسك الزوج بقول البقاء فليس لها أن تتمسك بقول التحريم حتى يحكم حاكم بينهما إما بالفرقة وإما بالبقاء .

فديتها عليه حرام إذا كانت صادقة وإن أراد نفسها يطأها حراما جاهدته حتى تقتله أو يقتلها وذلك إذا أراد نفسها أن يطأها وتحتج عليه قبل ذلك وتقول له إن أردت وطئ، فقد أجاز المسلمون لي أن أجاهدك على نفسي وأقتلك وإنما تقتله إذا غلبها في الجماع ما دام في جُماعها أن تقتله إذا لم تقدر أن تمنعه إلا بالقتل وإن اعتزل عنها فلا تقتله وكذلك إن كان في جهادها قبل الجماع فلا تقتله وتجاهده عن نفسها ولا تقتله ولا تعمد لقتله فإن قتلته في جهادها عن نفسها قبل أن يطأها بعد الحجة عليه فدمه هدر وأما إذا صار منها موضع الجماع فجائز لها أن تدفعه عن نفسها بقتل أو بغير قتل فإن تحول عنها فلا تقتله لعله قد تاب وكذلك لا تقتله غيلة ولا تسمه وهذا القتل على ما وصفنا بعد الحجة عليه أن يسعها فيما بينها وبين الله وأما إن صح عليها في حكم الدنيا أنها قتلته أخذت به إذا لم يصح ظلمه لها إذا ارتفع ذلك إلى الحاكم وإن صح أنه أراد مسها بالجبر لها فقتلته على ذلك فدمه هدر وكذلك الباغي إذا قتل على بغيه بعد الحجة عليه فقتاله قتال الدفع ليكف ظلمه عن الناس ولا يتعمد لقتله فإن قتل في ذلك القتال بعد الحجة عليه فدمه هدر ولا تبعة على قاتله .

ومن غيره قال وهذا معى إذا كان بعد ثلاث تطليقات .

مسألة :

عن أبي الحسن ومن طلق زوجته ثلاثا بلفظة واحدة طلقت منه بثلاث تطليقات وهو آثم في خلافه للسنة فإن جحدها فتهرب منه فإن طلبها فتفتدي منه بصداقها وإن أبى فلها قتله إذا طلب جماعها وكابرها على نفسها وتغتاله بالسم .

قال المصنف لعله أراد ولا تغتاله بالسم وإن طلقها واحدة فليس لها قتله ولها مما نعته عن نفسها .

مسألة :

وكل امرأة زنا بها رجل ثم تزوجها أو وطئها في القبل في حيضها عمدا أو وطئها عمدا أو وطئها في دبرها أو كلما أوقع الحرمة بينهما أو جاء فيه الاختلاف فليس للمرأة أن تجاهده وتقتله في جهادها عند جماعها إلا المطلقة ثلاثا فإنها دون غيرها وحدها .

قال غيره وقد قيل إذا زنا بها ثم تزوجها وهو يعلم بذلك فلها أن تجاهده وتقتله وكذلك المطلق واحدة أو اثنتين إلا أن يردها وكذلك إذا بانت بالإيلاء وإنما قيل لا تجاهده وتقتله في التي وطئها في الدبر والحيض .

مسألة :

وعن أبي الحواري وعن امرأة ادعت على زوجها أنه جامعها في الدبر وأنكرها ثم قال إنه يحلف أنه ما علم أنه جامعها في الدبر فعلى ماوصفت فإن عليه اليمين بالقطع ماجامعها في الدبر متعمدا فإن حلف حكم عليها بالمقام معه فإن كانت المرأة قد علمت أنه جامعها في الدبر متعمدا لم يسعها المقام معه وتجاهده عن نفسها بما دون القتل وليس لها أن تقتله وهذا من بعد أن تعرض عليه الفدية فلا يقبل فديتها وليس عليها أن تفتدى إلا ما عليه لها وهذا الذي يطأ في الدبر والحيض .

بـاب (٣٩)
فيمـن يطـأ ذات محـرم منـه

فعن موسى بن علي رحمـه الله أن الـرجـل إذا وقـع على أم امـرأته أو جدتها أو على أختها قتل وفي نسخة أخته قتل .

مسـألة :

وأيما رجل وطىء ذات محرم منه ممن لا يحل له نكاحه فحده في ذلك القتل وإن كانت هي طائعة فقال من قال إنها تقتل أيضا .

مسـألة :

وعن رجـل تزوج النسـاء التي حرم الله عليـه تزويجهن قال يقتـل بالسيف وتقتل المرأة إذا كانا قد علما ما بينهما من الحرمة .

مسـألة :

وعمن وطىء جارية أبيـه وادعي أن ذلـك جهـل منـه وظن أن ذلـك حلال له وقد كان أبوه وطئها أيقتل أو يحد ؟ فما نرى أن يحد ولا يقتل على ما اعتذر والله أعلم .

مسـألة :

ومـا يوجـد عن جابـر بن زيـد وقـال أيـما رجـل زنا بذات محرم رجم أحصن أو لم يحصن ومن غيره قال وقـد قيـل إن حد من زنـا بذات محرم منه السيف أحصن أو لم يحصن .

بـاب (٤٠)
فيمـن وجـد امـرأة علـى فراشـه فوطئهـا

وسألته عن رجل وجد امرأة في حجلة امرأته فوقع بها وهو لا يشعر بها قال إن وقـع بها في ظلمـة الليـل وأقـرت المرأة ولم تناكره فلا حد عليه والحد عليهـا وإن قالت إنـه وقـع عليها وهو يعرفها فالحد عليهما وأحب إن أقامت بذلك بينة لهما وإن قالت المرأة كذب قد وقع على وهو يعلم أني لست امرأته فأكـرهني فإنهـا لا تصدق عليه إلا أن تقوم بينة بذلك أنه غلبها على نفسها فإن صداقها عليه بالكراهية إياها على نفسها والحد عليه ولا حد عليها ولو أن امرأة قالت وطئني وانتفى من ذلك الرجل وقد افتضت على فراشه فإنه يغرم صداقها وعليها الحد بما قذفته .

مسـألة :

قال أبـو علي لو أن رجـلا دخـل بيتـه فوجـد أخت امرأته على فراشه فحسب أنها امرأته فباشرها فإن كانت ذاهبة العقل إلى أن فرغ فعليه مهرها وإن انتبهت فأمكنته فلا مهر لها وأخت امرأته وغيرها من النساء سواء إذا زنا بها ولم تبصره زوجته فإن رأته يزني بها أو بغيرها فسدت عليه أبدا .

مسـألة :

وإذا عرفت المـرأة التـزويـج فرضيت وهي لا تعـرف الـزوج وهـو لا يعرفها أيضا فإنه إذا عرفها حين تهدى إليه بسكون القلب والعادة الجارية بين النـاس من التعـارف في ذلـك جائـز أن يتـماسـا لأن هذا يعرف بالعادة

وسكـون النفس وهـذا فعـل النـاس مذ لم يزالـوا ولا يعرف في بدء الأمر إلا هكـذا فإن سأل بعضهـما بعضـا عن أنفسهما فحسن وليس ذلك من طريق الحكم لأن إقـرارهما ليس بيقـين وإنـما يعرف هذا بالتعارف والعادة وسكون النفس إذا لم يرتب وعادة الناس أن الرجل تهدى إليه زوجته بامرأة أو امرأتين أو جماعة من النساء ثم يذهبن عنه ويخلين في البيت امرأة فتسكن نفسه إلى أنها زوجته وكذلك لو دخل عليها منزلها فوجدها فسكنت له وأطمأنت نفسه أنها زوجته كان هذا جائزا وهذه عادة الناس ما لم يرتب فإن إرتاب فلابد أن يعرف ذلك من أحد وجوه الدلالات التي يقع له بها العلم إما بسكون نفس وإما بخبر والله أعلم .

بـاب (٤١)
فميـن أخبـر امـرأة أنـه تزوجهـا وأراد وطأها

رجـل قال لامـرأة إن وليـك قد زوجني إيـاك فصـدقته وأجازته على نفسها ولم تتبع معرفة من سوى ذلك بئس ما صنعت إذا صدقته على الذي قال لها وأجـازتـه على نفسهـا من غير أن يعلمهـا بالنكاح وليها أو شاهدان على النكـاح أويكـون ذلـك النكـاح مشهورا غير مستور فإن لم تفعل ذلك وأجـازتـه على نفسهـا بقـولـه فإن كان وليهـا حاضـرا فأقـر أنه زوجه إياها بشاهدين من قبل ذلك الوقت الذي وطئها فيه أو أقام بذلك شاهدي عدل لم أنقض النكـاح وإن أنكـر ذلـك الـولي ولم يقم به شاهدا عدل فرق بينهما وأخذت منه صداقها تاما .

مسـألة :

رجل تزوج امرأة وهي غائبة في بلد آخر فأتاها فطلب إليها نفسها ولم تعلم أنـه تزوج بها فطـاوعتـه وهي ترى أنـه إنـما وطئهـا حراما وهويرى أنه وطئها حلالا قال نخاف أن تكون فسدت عليه لأنها أباحت حرمتها طائعة ومـا نبرئـه من مهرها لتقدمه على علم وحلال يراه وقد كان عليه أن يخبرها حتى يعلم قولها أترضى بالنكاح أم لا ترضى .

مسـألة :

وقـال الـوضاح بن عقبة في رجل خدع امرأة فقال إني قد ذهبت إلى وليـك وقـدزوجني إيـاك فصـدقتـه وأمكنتـه من نفسهـا ثم أنكـرهـا ذلـك

واستعدت عليه قال عليه يمين إن لم تكن له بينة فإن حلف فقد برىء منها وإن نكل عن اليمين أخذ لها منـه صداقها وفرق بينهما وقلت فإنها ولدت ولدا قال الولد ولدها ولا حد عليها .

مسـألة :

وسألتـه عن رجـل أتى امـرأة فأخـبرهـا أن وليها زوجه فصدقته قال لا بأس إن قامت بينـة بذلـك وإن لم تكن بينـة وقال الزوج ماتت بينتي فإن كان شيئا ظاهرا قد سمعه الناس ولم تكن بينة فرق بينهما ولا حد عليه وإن كان رجلا كذابا وأمر لم يطلع عليه أحد لزمهما الحد والله أعلم .

قـال المحـقق

تم الجـزء الخـامس والثلاثون من المصنف وكان تمام نسخه وعرضه يوم الثـلاثـاء المـوافق ٨ من جمادى الآخـرة سنة ١٤٠٣ هـ ٢٢ مارس سنة ١٩٨٣ م معـروضـا على ثلاث نسـخ الأولى بخـط الشيـخ خميس بن سليمان بن سعيد بن عامر الحارثي فرغ منها عام ١٢٣١ هـ والثانية بخطي منـذ عشـرين عامـا والثـالثـة بخـط الشيخ علي بن سالم بن ناصر الحباسي الحجري فرغ منها عام ١٣٩٤ هجرية .

سـالم بن حمد بن سليمان الحارثي

محتـــويـات الكتـــاب

باب (١) في حق الزوج على زوجته ٥
باب (٢) في القسمة بين النساء والسكن والجماع وفي حسن المعاشرة للأزواج ١٠
باب (٣) في الصلح في الصداق ٢٤
باب (٤) فيمن عليه صداق وله ميراث ٢٦
باب (٥) في صداق الصغيرة ٢٧
باب (٦) في المرأة إذا لم يوص لها بصداقها وأرادت أخذه ٢٨
باب (٧) فيما يلزم الزوج لزوجته من المؤنة والنفقة ٣١
باب (٨) في الزوج متى تلزمه نفقة زوجته وكسوتها ٣٦
باب (٩) في فرض الحاكم للزوجة ما يجب لها ٣٩
باب (١٠) فيمن يلزم له النفقة والكسوة من الزوجات ٤٥
باب (١١) في الحكم للزوجة بما يجب لها على زوجها ٤٩
باب (١٢) في كسوة الزوجة وأحكامها ٥٥
باب (١٣) في كسوة الزوجة إذا طلقت أو مات زوجها ٦٨
باب (١٤) في نفقة الزوجة الصبية وكسوتها ٧٠
باب (١٥) في نفقة الزوجة إذا غابت أو حبست أو حبس الزوج ٧٤
باب (١٦) في نفقة الزوجة إذا غاب عنها زوجها أو غابت عنه ٧٧
باب (١٧) فيما يجب للمطلقات والبائنات من النفقة والكسوة ٨١
باب (١٨) في امتناع الزوجة عن مساكنة زوجها حتى يحضرها كسوتها ٩٣
باب (١٩) في نفقة زوجة المجنون وكسوتها ٩٦
باب (٢٠) في سكن الزوجة وأحكامه ٩٧
باب (٢١) في خروج الزوجة من منزل زوجها ١٠١
باب (٢٢) في كراهية الزوج لأولاد زوجته ومن يدخل عليها ١٠٧
باب (٢٣) في سكنى المطلقة والبائن وخروجها ١٠٩
باب (٢٤) في المطلقة إذا ادعت أنها حامل وأن عدتها لم تنقض ١١٣

محتـــويـات الكتـــاب

بـاب (٢٥) فيما أكلته المطلقة والمبيته بعد انقضاء العدة	١١٦
بـاب (٢٦) في عمل المرأة لزوجها ولغيره وما أشبه ذلك	١١٧
بـاب (٢٧) فيما يجوز للزوجين أن يفعلاه بلا إذن ومالا يجوز	١٢٣
بـاب (٢٨) في سفر الرجل برأي زوجته وبغير رأيها	١٢٨
بـاب (٢٩) في حق الزوجة والأخت وسائر الأرحام	١٣٢
بـاب (٣٠) في ضرب الرجل زوجته	١٣٩
بـاب (٣١) في أحكام الوطىء بين الزوجين	١٤٢
بـاب (٣٢) في الجماع وما يستحب فيه ويكره	١٤٦
بـاب (٣٣) في العزل في الوطىء عن الحرة والأمة	١٥٨
بـاب (٣٤) في العـابث بنفســه	١٥٩
بـاب (٣٥) في وطىء المستحاضة	١٦٠
بـاب (٣٦) في وطىء الحـامل والنفســاء	١٦٢
بـاب (٣٧) في وطىء الزوجــة في الـدبر	١٦٩
بـاب (٣٨) فيما يحل للمرأة قتل من يطأها وما يلزمها أن تفتدى	١٧٣
بـاب (٣٩) فيمن يطأ ذات محـرم منـه	١٧٧
بـاب (٤٠) فيمن وجد امرأة على فراشه فوطئها	١٧٨
بـاب (٤١) فيمن أخبر امرأة أنه تزوجها وأراد وطأها	١٨٠